الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الونشريسي – تيسمسيلت -

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مطبوعة أعمال موجهة في مقياس مدخل للاقتصاد

المقياس: مدخل للاقتصاد

التخصص: جدع مشترك

المستوى: سنة أولى ليسانس

اسم ولقب المؤلف د. رصاع حياة

قسم علوم تجارية

السنة الدراسية: 2026/2025

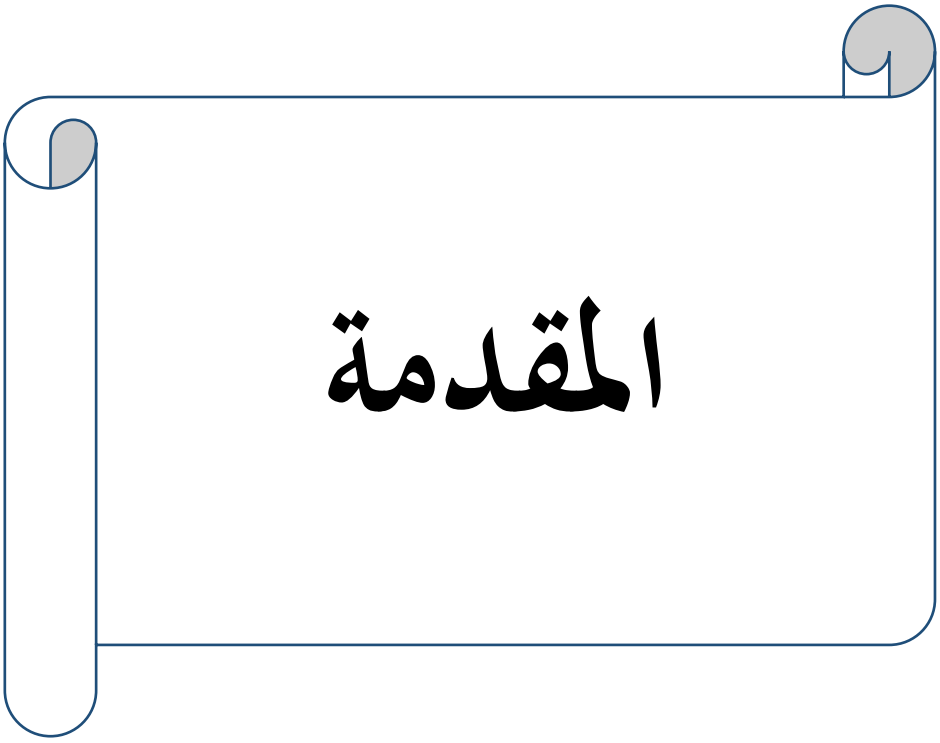

المقدمة

المقدمة:

إن العلوم الاجتماعية مرتبطة بكل فروعها ارتباطا مباشرا بحياة المجتمعات وتطورها سواء على مستوى الأفراد أو الدول ويعتبر علم الاقتصاد أحد فروعها والمتعلق مباشرة بسلوك الأفراد الاقتصادي والمجتمع اتجاه الموارد الإنتاجية ذات الطابع النادر والمحدود من حيث الإنتاجية واشباع الحاجات الأفرادية ذات الطابع المحدود من حيث الإنتاجية لسد واشباع الحاجات الأفرادية ذات الطابع اللامحدود، فهو يمس ويتصل بحياتنا اليومية بمختلف تفاصيلها.

فبقاء الأفراد كفرد أو كجماعة يعتمد على تلبية حاجاته المختلفة لذا يقوم الأفراد بمجموعة من الأنشطة والأعمال من أجل تكييف الموارد الطبيعية مع حاجاته ورغباته ولكن لا يجد كل ما يحتاجه جاهزا في الطبيعة لذا فهو مضطر إلى إعادة تكييفه وتحويله ونقله من حيث الشكل أو المكان أو الزمن، وهذا يجعله يسلك سلوكا معينا وإقامة علاقات مع الأفراد ومع الطبيعة وهذه التصرفات والسلوكيات تعرف بالنشاط الاقتصادي كالإنتاج والتوزيع والاستهلاك، ولقد عرفت هذه الأنشطة والعلاقات الاقتصادية تطورات وتغيرات مع تطور حياة الأفراد الاجتماعية والمادية.

وقد أضحى هذا العلم أداة تحليلية لا غنى عنها لفهم التحولات الاقتصادية المعاصرة سواء على المستوى الجزئي المتعلق بسلوك الأفراد والمؤسسات في ظل ندرة الموارد وتعدد الحاجات أو على المستوى الكلي المرتبط بأداء الاقتصاد الوطني والسياسات الاقتصادية العامة، وانطلاقا من هذه الأهمية يأتي مقياس مدخل للاقتصاد ليشكل القاعدة المعرفية الأولى التي ينطلق منها الطالب في دراسته للمقاييس الاقتصادية المتخصصة.

لذا ارتأينا إعداد هذه المطبوعة الموضوعة بين أيديكم والموسومة بعنوان "مطبوعة أعمال موجهة في مقياس مدخل للاقتصاد" لتوفير إطار معرفي متكامل لتزويد الطالب بخلفية علمية شاملة حول هذا المقياس وبأسلوب علمي واضح وميسر، وهي موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس في ميدان العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية لتكون مرجعا مساعدا في مقياس مدخل إلى الاقتصاد.

وتهدف هذه المطبوعة إلى تمكين الطالب من استيعاب المفاهيم والمصطلحات والمبادئ الاقتصادية الأساسية من خلال التعرف على طبيعة علم الاقتصاد وفروعه المختلفة، والتمييز بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي وفهم طبيعة المشكلات الاقتصادية وأساليب معالجتها مع التعرف على مناهج التحليل الاقتصادي وأهم فروعه، كما تسعى إلى بناء رصيد معرفي أولي يسمح للطالب بفهم الظواهر الاقتصادية وتحليلها بأسلوب علمي ومنهجي بما يعزز قدرته على الربط بين الجوانب النظرية والتطبيقات الواقعية للاقتصاد وتحسيسه بأهمية علم الاقتصاد.

وبغرض توفير مرجع بيداغوجي مساعد لطلبتنا الأعزاء يمكنهم من الإحاطة بالموضوعات الأساسية للمقياس قمنا بتقسيم هذا العمل إلى مجموعة من المحاور محاولة بذلك تغطية مختلف جوانب البرنامج الوزاري المعتمد.

بداية بالفصل الأول بتضمن مدخل مفاهيمي يوضح ماهية علم الاقتصاد ونشأته وتطوره وأهميته وفروعه وعلاقته بالاقتصاد السياسي وبمختلف العلوم الأخرى، ثم ننتقل إلى الفصل الثاني لدراسة مفهوم المشكلة الاقتصادية وعناصرها ومفاهيم الندرة والاختيار وطرق معالجتها في الأنظمة الاقتصادية، كما خصص الفصل الثالث لتعرف على عناصر الإنتاج والفصل الرابع لتعرف على الأعوان الاقتصادية، بينما تناول الفصل الخامس أهم الأنشطة الاقتصادية المتمثلة في الإنتاج والدخل والتبادل.. وفي الفصل السادس والسابع تم التعرف على المؤسسة الاقتصادية والسوق، والفصل الثامن النظام الاقتصادي والسياسة الاقتصادية ودور الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي عبر السياسات الاقتصادية المختلفة، وفي الفصل التاسع تم التطرق إلى النقود، كما تناول الفصل العاشر مشكلة التضخم والبطالة وصولا إلى الفصل الحادي عشر المؤسسات الاقتصادية والتكتلات الاقتصادية.

الفهرس المحتويات

المقدمة: 3

الفصل الأول: طبيعة علم الاقتصاد وعلاقته بالاقتصاد السياسي والعلوم الأخرى 9

الفصل الثاني: المشكلة الاقتصادية ومعالجتها في الأنظمة الاقتصادية.....20

الفصل الثالث: عناصر الإنتاج (عوامل الإنتاج) 26

الفصل الرابع: الأعوان الاقتصادية (الوحدات الاقتصادية) 32

الفصل الخامس: الأنشطة الاقتصادية 37

الفصل السادس: المؤسسات الاقتصادية 60

الفصل السابع: السوق 68

الفصل الثامن: النظام الاقتصادي والسياسة الاقتصادية.....76

الفصل التاسع: النقود 95

الفصل العاشر: المشكلات الاقتصادية: البطالة والتضخم 100

الفصل الحادي عشر: المؤسسات الاقتصادية والتكتلات الاقتصادية الدولية.....113

قائمة الجداول

الجدول رقم (01): خصائص المشكلة الاقتصادية 22

الجدول رقم (02): عوامل الإنتاج 39

الجدول رقم (03): أشكال السوق 73

الجدول رقم (04): مبادئ النظام الرأسمالي 81

الجدول رقم (05): أشكال ومراحل التكامل الاقتصادي 123

قائمة الأشكال

الشكل رقم (01): فروع ومناهج علم الاقتصاد 18

الشكل رقم (02): خصائص عامل الأرض 27

الشكل رقم (03): تصنيف الأعوان الاقتصاديين 35

الشكل رقم (04): أبعاد مشكلة التوزيع 42

الشكل رقم (05): أهداف المؤسسة الاقتصادية 63

الشكل رقم (06): خصائص المؤسسة الاقتصادية 64

الشكل رقم (07): دور المؤسسة الاقتصادية 66

الشكل رقم (08): وظائف السوق 70

الفصل الأول:

طبيعة علم الاقتصاد وعلاقته بالاقتصاد السياسي والعلوم الأخرى

الفصل الأول: طبيعة علم الاقتصاد وعلاقته بالاقتصاد السياسي والعلوم الأخرى

فالاقتصاد كنشاط موجود منذ وجود الإنسان على وجه الأرض، حيث تم ممارسته بطرق وأساليب بدائية وتطورت الأفكار الاقتصادية مع تطور المجتمعات ولكن كعلم لم يعرف إلا في القرن 18 حيث توالت تيارات فكرية ساهمت في إرساء قواعده وأسسه العامة، وتطورت مفاهيمه وجعلت منه علما له علاقة بمختلف العلوم ولكنه لا يتميز بالدقة كالعلوم الطبيعية لأنه يبحث في السلوك الاقتصادي للإنسان.

أولا: تعريف علم الاقتصاد

ان كلمة الاقتصاد هي في الأصل كلمة يونانية وتعود إلى الفيلسوف أرسطو ويقصد بها إدارة المنزل أو التدبير المنزلي وهي كلمة مركبة oikonomos ف (أيكوس) تعني المنزل أما (نوموس) فتعني التدبير وكان يقصد بها قوانين الاقتصاد المنزلي (القوانين والقواعد التي تنظم اقتصاد الأسرة)، ثم انتقل هذا المصطلح ليقصد به أيضا تدبير أمور المدينة، وفي العصر الحالي يقصد به القوانين التي تنظم اقتصاد الدولة.[1]

1. تعريفه لغة: يعني التوسط بين الإسراف والتقتير، أي الوسط بين الطرفين والقصد في المعيشة ألا يسرف ولا يقتر.

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما عال مقتصد قط، أي ما افتقر من لا يسرف في الإنفاق ولا يقتر.[2]

2. تعريفه اصطلاحا: حسب تاريخ الفكر الاقتصادي تعددت التعاريف لعلم الاقتصاد ولا يوجد تعريف واحد ومحدد لنطاقه وجامع لموضوعاته نظرا لتطور والتنوع المستمر للاتجاهات الفكرية للاقتصاديين وعليه:

– علم الاقتصاد هو علم الثروة: فحسب **آدام سميت** في كتابه ثروة الأمم عام 1776: هو العلم الذي يدرس الكيفية التي تمكن الأمة من الحصول على الثروة ووسائل تنميتها، وعليه اهتم آدم سميت بالثروة وأهمل الجانب البشري.

– **علم الاقتصاد هو علم الرفاهية:** حسب **بيجو** في كتابه اقتصاديات الرفاهية : هو العلم الذي يدرس الرفاهية الاقتصادية.[3]

[1]– لصاق حيزية، محاضرات في مدخل لعلم الاقتصاد، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2017/ 2018، ص2.

[2]– هدوقة حسيبة، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، موجهة لطلبة السنة أولى ليسانس جذع مشرك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2، 2023/2022، ص 5.

[3]– قريضة تادرس صبحي، يونس محمود، مقدمة في الاقتصاد، دار النهضة، لبنان،1984، ص66.

– **علم الاقتصاد هو علم الندرة والاختيارات الفعالة:**[1] فأصحاب هذا التوجه يرون أن علم الاقتصاد يدرس السلوك الإنساني باعتباره علاقة بين الغأيات والوسائل النادرة وبالتالي يقوم بتنظيم وإدارة الموارد الدائرة النسبية في المجتمع لغرض تلبية الحاجات الإنسانية المتعددة والمتزايدة باستمرار، كما أنه يجب أجراء عملية اختيار بين الغايات المختلفة أي الحاجات للحصول على أفضل إشباع ممكن من الموارد المتاحة التي تتميز بالندرة.

– **علم الاقتصاد هو علم النشاط التبادل:**[2] بما أن الإنسان لا يستطيع أن ينتج إلا قسما من حاجاته فلا يستطيع بذلك أن يشبع كل رغباته فيلجا إلى الغير للحصول على جزء مما ينتجه غيره، فهنا المبادلات أساس النشاط الاقتصادي والإنسان محكوم بمبدأ التخصص ونجد الاقتصادي الفرنسي **بيرو** في مقدمة الاقتصاديين الذين رأو أن علم الاقتصاد هو علم المبادلة.

– **علم الاقتصاد هو علم طرق الإنتاج:** فهو يدرس الطرق المختلفة لإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لتلبية حاجات أفراد المجتمع.

– **علم الاقتصاد هو علم التجارة الدولية:** إن التبادل التجاري يتم بين الدول التي تتوفر فيها سلع وخدمات معينة ودول تفتقر لوجودها من أجل إشباع حاجات أفرادها والتي تفصل بينها حدود جغرافية وسياسية وأنظمة دولية وبالتالي علم الاقتصاد يساعد على فهم القوانين التي تضبط عملية التبادل بين الدول.

– **علم تحليل المتغيرات الكلية:** يقوم بتحليل التغيرات التي تحدث على مستوى التجميعي للنشاط الاقتصادي وذلك لوضع الاستراتيجيات المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

– **وحسب فريدمان:** هو ذلك العلم الذي يبحث في الطرق التي تمكن المجتمع في حل مشاكله الاقتصادية.

– هو ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يحاول دراسة السلوك الإنساني من حيث محاولة توزيع الموارد النادرة ذات الاستعمالات المختلفة.

– علم الاقتصاد يختص بدراسة كيفية توظيف الموارد الاقتصادية أو عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية) لإنتاج السلعة والخدمات التي تشبع حاجات أفراد المجتمع المتعددة.

[1]– خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص17.

[2]– رحماني منير، مطبوعة في مقياس مدخل الاقتصاد، موجهة لطلبة السنة أولى ليسانس جذع مشرك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2022، ص 7.

– وحسب **"ميلتون فريدمان"** هو العلم الذي يدرس الطرق التي تمكن المجتمع من حل مشاكله.

– وحسب "ريمون بار "الاقتصاد هو العلم الذي يدرس كيفية إدارة الموارد النادرة في مجتمع إنساني.[1]

– **وعند الاشتراكيين** يتم التركيز على الجوانب الاجتماعية لعلم الاقتصاد القائمة على العدالة وتنظيم العلاقات الاجتماعية التي تنتج عن عملية إنتاج السلع واشباع الحاجات، وحسب **كارل ماكس** هو العلم الذي يهتم بدراسة النشاط الاقتصادي ضمن تدخل الأفراد في علاقات اجتماعية والتي تربطهم بميدان الإنتاج والتوزيع والاستهلاك فهو بذلك يركز على العلاقات التي تنتج عن ممارسة الأنشطة الاقتصادية.[2]

✓ **وعليه فعلم الاقتصاد يهتم بدراسة:**

– السلوك الاقتصادي للأفراد والمؤسسات والمجتمعات والمؤسسات.

– دراسة المشكلات التي تواجه الإنسان أثناء سعيه لتلبية حاجاته ورغباته المتعددة انطلاقا من الموارد المحدودة.

– البحث عن نوع وطبيعة السلع والخدمات التي يجب إنتاجها.

– دراسة طريقة كيفية إنتاج السلع والخدمات.

– دراسة كيفية توزيع الإنتاج على الأفراد.

– الكفاءة في استخدام المواد وذلك بدراسة الطريقة التي تمكن الإنسان من تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية.

ثانيا: نشأة وتطور علم الاقتصاد:

فالفكر الاقتصادي هو مجموعة من الأفكار والنظريات المفسرة للعلاقات والظواهر الاقتصادية والسلوك الإنساني التي تبلورت عبر الزمن في مدارس فكرية معبرة عن انتماءات وتوجهات روادها وعليه فالفكر الاقتصادي ما هو إلا إعادة تصوير للواقع الاقتصادي السائد.

[1]– دعاس خليل، محاضرات مدخل للاقتصاد، موجهة لطلبة السنة أولى ليسانس جذع مشرك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2022/2021، ص 8.

[2]– عبد الله قلش، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، موجهة لطلبة السنة أولى ليسانس جذع مشرك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2021/2020، ص16.

بداية ظهر علم الاقتصاد في كتابات قدامى المفكرين والفلاسفة كجزء من الفلسفة والسياسة والأخلاق فظهرت الكتابات الاقتصادية في بدايتها مختلطة بالسياسة:

– لقد تطرق المفكر الاقتصادي **اليوناني أفلاطون** (الذي أدرج ضمن الفلاسفة وقلما اعتبر اقتصادي) في كتابه المعروف بالجمهورية إلى المدينة الفاضلة وعالج من خلاله بعض القضايا والمسائل الاقتصادية كتوزيع المجتمع إلى ثلاث طبقات وهي الحكام والجنود والمنتجين، وتطرقه إلى دور النقود.

– أما **أرسطو** فكان أول من استعمل كلمة اقتصاد وتحدث في كتاباته عن العديد من المواضيع الاقتصادية منها ملكية الأموال بحيث انتقد الآراء التي كانت تنادي بإلغاء الملكية الخاصة وبإنشاء نظام الملكية الجماعية أو الشيوعية، كما هاجم نظام الرق ورأى عدم عدالته وتحدث عن نشأة النقود ودورها في الاقتصاد.

– ثم تطرق الكتاب **الرومانيون** لعلم الاقتصاد ك**شيشرون** الذي فضل المهن والحرف وذلك بوضع الزراعة في المقام الأول واظهر عيوب الصناعة والتجارة.

– أما في **القرون الوسطى** نجد نظام الإقطاع القائم على وجود علاقات متبادلة بين السيد والفلاحين وسيطرة الكنيسة على الحياة الاقتصادية وتزامن مع عهد الاقطاع في أوروبا ظهور الإسلام والذي أحدث طفرة كبيرة في القضايا الاقتصادية.

– الحضارة الإسلامية: لقد حث الإسلام على العمل ومجده كما أقر بالملكية الفردية ووضع أصوله، وحرم الفائدة على القروض ونهى عن الاحتكار، وبالنسبة للمنافسة تحدث عن آلية العرض والطلب في تحديد الأسعار ومن بين المفكرين المسلمين **نجد ابن خلدون** الذي ساهم في الطرح ومناقشة وتحليل بعض القضايا الاقتصادية في **كتابه المقدمة** بحيث تطرق لشرح المشكلة الاقتصادية بمفهومها المعاصر عند الاقتصاديين وقسم السلع إلى سلع ضرورية وكمالية وبين أن الطلب على هذه السلعة يتوقف على الزيادة السكانية بحيث زيادة السكان تؤدي إلى تقسيم العمل وتقسيم العمل يزيد من الإنتاج فيزيد الدخل ومن ثم يزيد الطلب على السلع فتنشأ صناعات جديدة وتحصل زيادة أخرى للدخل.

– بعد انهيار النظام الاقطاعي ظهرت أفكار اقتصادية جديدة تجسدت في **أفكار المدرسة التجارية** بحيث نادوا التجاريين (المركنتاليين) بأنه يجب أن تكون الدولة قوية بثرواتها مما تمتلكه من المعادن النفيسة من التجارة بمعنى أن النشاط التجاري هو النشاط الأهم لديهم ودامت هذه الأفكار من 1500-1776.[1]

[1]– عبد الهادي سامر علي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص18.

– المدرسة الطبيعية: الفيزيوقراطيين من 1756 إلى 1786 وعلى رأسهم **فرانسوا كنساي** ولقد اهتموا بدراسة الإنسان وعلاقته بالعالم الطبيعي من خلال تأكيدهم أن الزراعة هي النشاط الوحيد المنتج أي أن الأرض المصدر الأساسي للإنتاج.[1]

– المدرسة الكلاسيكية: مع التطور الذي عرفته أوروبا والذي تزامن مع الثورة الصناعية جاءت هذه المدرسة والتي أعطت دفعة قويه للفكر الاقتصادي واستطاعت لفترة من الزمن أن تفسر وتنظر وتنظم الحياة الاقتصادية ونجحت في تفسير الكثير من القضايا الاقتصادية كما أن الكثير من النظريات والقوانين لا تزال قائمة وحجر الأساس في الفكر الاقتصادي الحديث، وأخرجت الاقتصاد كعلم مستقل بحد ذاته وله قوانينه ونظرياته وعلى رأسهم **آدم سميت** بكتابه المعروف ثروة الأمم ودافيد ريكاردو وأهم ما جاءت بهذه النظرية تقسيم العمل والتخصص واستمرت من نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن 19.

– ومع نهاية القرن 19 ظهرت **المدرسة النيو كلاسيكية** ومن روادها **الفريد مارشال** وأهم ما جاءت به القيم الحدية واستخدامها في تفسير نظرية سلوك المستهلك والإنتاج.

– المدرسة الماركسية : أول من أسسها **كارل ماكس** عام 1843 والذي نادى بضرورة القضاء على مظاهر الملكية الفردية من خلال ثورة الطبقة العاملة وتجريد الطبقة الرأسمالية من الملكية الخاصة.[2]

– المدرسة الكنزية : جاءت بعد أزمة 1929 ونقلت الأبحاث الاقتصادية من الاقتصاد الجزئي إلى الاقتصاد الكلي وركزت على دور كلا من القطاعين العام والخاص في الاقتصاد.

ثالثا: أهداف وأهمية علم الاقتصاد:

1. أهداف علم الاقتصاد:

– فهم وتفسير الظواهر والقضايا الاقتصادية وتحليلها وفق منهج علمي صحيح ودقيق.

– التنبؤ بسلوك الظواهر والمتغيرات الاقتصادية المستقبلي سواء المستوى الكلي أو الجزئي.

– تحديد طبيعة المشكلة الاقتصادية وترشيد القرارات الاقتصادية.[3]

[1]– هدوقة حسيبة، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2]– حمدي أحمد العناني، أساسيات علم الاقتصاد، الدار المصرية اللبنانية، مصر، بدون سنة نشر، ص10.

[3]– الحاج جلول ياسين، مطبوعة في مقياس مدخل الاقتصاد، موجهة لطلبة السنة أولى ليسانس جذع مشرك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت،2023/2022، ص11.

– ضبط والتحكم في الظواهر الاقتصادية المختلفة أي تغيير معدل واتجاه نمو الظواهر أو القضاء عليها ومنها من الظهور إذا كانت سلبية كالأزمات الاقتصادية، أو تشجيعها وتنميتها إذا كانت ظاهرة ايجابية كالنمو الاقتصادي ويتم الضبط والتحكم في الظواهر الاقتصادية من خلال التحكم في العوامل المؤثرة في الظاهرة مثلا لتخفيض معدل التضخم يجب التأثير على أحد العوامل المؤثرة فيه كالأجور.

2. أهمية علم الاقتصاد:

يرتبط علم الاقتصاد ارتباطا وثيقا بالإنسان والمجتمع بحيث يقوم باكتشاف القوانين والمبادئ التي تحكم علاقات الأفراد مع بعضهم البعض وعلاقتهم بالطبيعة.

رابعا: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى: هناك ارتباط وثيق وتفاعل متبادل بين علم الاقتصاد والعلوم الأخرى بحيث كل علم من العلوم الاجتماعية والتطبيقية يترك بصمة واضحة في مجال الاقتصاد سواء نظريا أو تطبيقيا والعكس أيضا.

1. علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع:

يعتبر علم الاقتصاد فرع من فروع العلوم الاجتماعية لأنه يقوم بدراسة السلوك الاقتصادي للإنسان عند تلبية حاجاته ورغباته انطلاق من الموارد الاقتصادية المحدودة فهو يهتم بدراسة الجوانب الاقتصادية وبذلك يتداخل مع علم الاجتماع الذي يهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية في حركتها الكلية وعليه هي علاقة الكل بالجزء (فعلم الاقتصاد يدرس الظواهر الاقتصادية أما علم الاجتماع فيدرس الظواهر الاجتماعية)، كما أن علم الاقتصاد يعتمد كثيرا على القوانين والمعارف العلمية المعتمدة في علم الاجتماع لتفسير بعض الظواهر كسلوك المستهلك وعلم الاجتماع يستند إلى الدراسات والقوانين المتوصل إليها في علم الاقتصاد لتفسير بعض الظواهر الاجتماعية التي تتأثر بدوافع ومحفزات اقتصادية كالاحتجاجات الاجتماعية.

2. علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون:[1]

فالقانون ينظم الأنشطة والسلوكيات والعلاقات الإنسانية بشكل عام سواء اجتماعية أو اقتصادية لذا العلاقات والأنشطة الاقتصادية للإنسان سواء كفرد أو جماعة أو مؤسسة أو مجتمع يتم تحديدها في إطار القانون كما أن المشرع قبل أن يسن القوانين فهو يراعي الجوانب الاقتصادية والمخلفات التي قد تنعكس جراء تطبيق هذا القانون كالقانون التجاري وقانون الصفقات العمومية.

[1]– رحماني منير، مرجع سبق ذكره، ص 17.

3. علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة:[1]

من أكثر العلوم ارتباطا بعلم الاقتصاد هو علم السياسة والدليل على ذلك كان يطلق عليه في البداية الاقتصاد السياسي وكان يدرس علم الاقتصاد تحت اسم الاقتصاد السياسي، وكلاهما يدرس السلوك الإنساني كما أن هناك تداخل بين الظواهر والأدوات بحيث تستخدم الأدوات الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسية في كثير من الأحيان كما تستخدم الأدوات السياسية لتحقيق أهداف اقتصادية وعلى سبيل المثال نجد دائما الصراعات القائمة بين الدول هي صراعات في معظمها اقتصادية وتستخدم أدوات سياسية، كما تستخدم أيضا الأدوات الاقتصادية في الحملات الانتخابية كوعود التشغيل وتحسين مستويات المعيشة، وأن الهدوء السياسي والاستقرار من أهم مقومات الانتعاش الاقتصادي في أي مجتمع .

4. علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس:

يدرس علم النفس التصرفات الشخصية للأفراد والخصائص النفسية لأن سلوك الأفراد ناتج عن دوافع وكوامن نفسية وعلم الاقتصاد يهتم بتحليل سلوك الفرد ودوافعه في أي تصرف اقتصادي ففي جانب الدوافع والكوامن والعوامل النفسية الداخلية يشترك علم النفس مع علم الاقتصاد، لأن سلوك الأفراد بما فيها الاقتصادي ناتج عن عوامل ودوافع تتنوع بين النفسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وعليه يشترك علم الاقتصاد مع علم النفس في دراسة السلوك الإنساني فالأول يدرس السلوك الخارجي للإنسان فيما يخص اشباع حاجاته أو سلوك الفرد كمنتج والثاني يدرس السلوك الداخلي للإنسان.[2]

5. علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ:

إن علم الاقتصاد يعتمد بشكل كبير في دراساته وتحليلاته للواقع الاقتصادي على الدراسات التاريخية التي تتعلق بتطور الظواهر الاقتصادية عبر التاريخ، كما أن علم التاريخ يعتمد على علم الاقتصاد لفهم كامل للطبيعة الاقتصادية للأمم والمجتمعات في فترة تاريخية معينة لذا جاء تاريخ الوقائع الاقتصادية.

[1]– محمد الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص29.

[2]– دحو سليمان، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، موجهة لطلبة السنة أولى ليسانس جذع مشرك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2021/2020، ص8.

6. علاقة علم الاقتصاد بعلم المنطق:

إن علم الاقتصاد يعتمد على علم المنطق بحيث يزوده بمنهج البحث وطريقة التفكير ودراسة الظواهر السليمة التي تؤدي إلى أحكام موضوعية منطقية ويمده أيضا معايير للحكم على مدى صحة ومعقولية النتائج المتوصل إليها أثناء الدراسة.

7. علاقة علم الاقتصاد بعلم الديموغرافية:

إن علم الاقتصاد يدرس المواضيع المتعلقة بالإنسان في الجانب الاقتصادي لذا هو بحاجة إلى معلومات وبيانات خاصة بالسكان لدراسة وتحليل تلك الظواهر وتحديد معدلات نموها وتطورها في المستقبل كالنمو الاقتصادي والبطالة.

8. علاقة علم الاقتصاد بالجغرافيا:

يهتم علم الجغرافيا بدراسة العالم وكيفية توزيعه على سطح الأرض وما يحتويه من تضاريس وغابات ومسطحات مائية، ومعرفة طريقه توزع وانتشار الموارد الاقتصادية وهذا يساعد علم الاقتصاد في معرفة وفهم أثر هذه العناصر على النشاط الاقتصادي ونظرا لهذا التداخل بين علم الاقتصاد والجغرافيا ظهر فرع يسمى الجغرافية الاقتصادية.

9. علاقة علم الاقتصاد بعلم الرياضيات:

إن علم الاقتصاد يستعين بالأساليب الرياضية في البراهين والتحليل للوصول إلى نتائج دقيقة، بحيث أصبحت تقاس درجة تقدم وتطور أي علم بمدى استخدامه للرياضيات ونظرا للتداخل بين هذا العلمين ظهر فرع يسمى بالاقتصاد التطبيقي أو القياسي.

10. علاقة علم الاقتصاد بعلم الإحصاء:

يوفر الإحصاء المعلومة الجيدة للباحث الاقتصادي لمعالجة الظواهر والمشاكل الاقتصادية بكل دقة وموضوعية وواقعية، لأن علم الإحصاء يبحث في أساليب جمع البيانات ومعالجتها وتحويلها إلى معلومات دقيقة قابلة للاستخدام فيتم تحويل الظواهر الاقتصادية إلى قيم عددية يمكن التعامل معها من خلال التحليل والتصنيف والتمكن من الوصول إلى أدق النتائج.[1]

[1]– محمد طاقة وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، اثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص31.

خامسا: فروع علم الاقتصاد ومناهجه:

1. فروع علم الاقتصاد:

تنقسم دراسات علم الاقتصاد إلى فرعين أساسيين ويكملان بعضهما البعض وهما:

1.1. النظرية الاقتصادية الجزئية: تهتم هذه النظرية بدراسة السلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية منفردة كسلوك المستهلك.

2.1. النظرية الاقتصادية الكلية: تهتم هذه النظرية بدراسة الظواهر الاقتصادية الكلية على المستوى الوطني كالاستثمار، الادخار، التنمية والنمو الاقتصادي والتضخم وسوق النقد وسوق العمل وسوق الأوراق المالية.[1]

2. مناهج علم الاقتصاد:

تسمح مناهج البحث العلمي بدراسة وتفسير الظواهر والقضايا المختلفة بأسلوب علمي دقيق، ويعتمد علم الاقتصاد على منهجين عند تحليل ودراسة القضايا والظواهر الاقتصادية المختلفة وهما:[2]

1.2. المنهج الاستنباطي: يسمح بتفسير واقع معين انطلاق من أفكار وقواعد عامة أي ينطلق من العام ويتجه إلى الخاص بالاعتماد على فرضيات ومقدمات يسلم بصحتها ليستخرج منها قوانين وأحكام تخص حالة معينة.

2.2. المنهج الاستقرائي: هذا المنهج ينطلق من أحكام خاصة للوصول إلى أحكام عامة على سبيل المثال يدرس سلوك عدد من الأفراد داخل أي مجتمع اقتصادي ثم يقوم بتعميم النتيجة.

[1]- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص11.

[2]- دعاس خليل، مرجع سبق ذكره، ص 16.

الشكل رقم (01): فروع ومناهج علم الاقتصاد

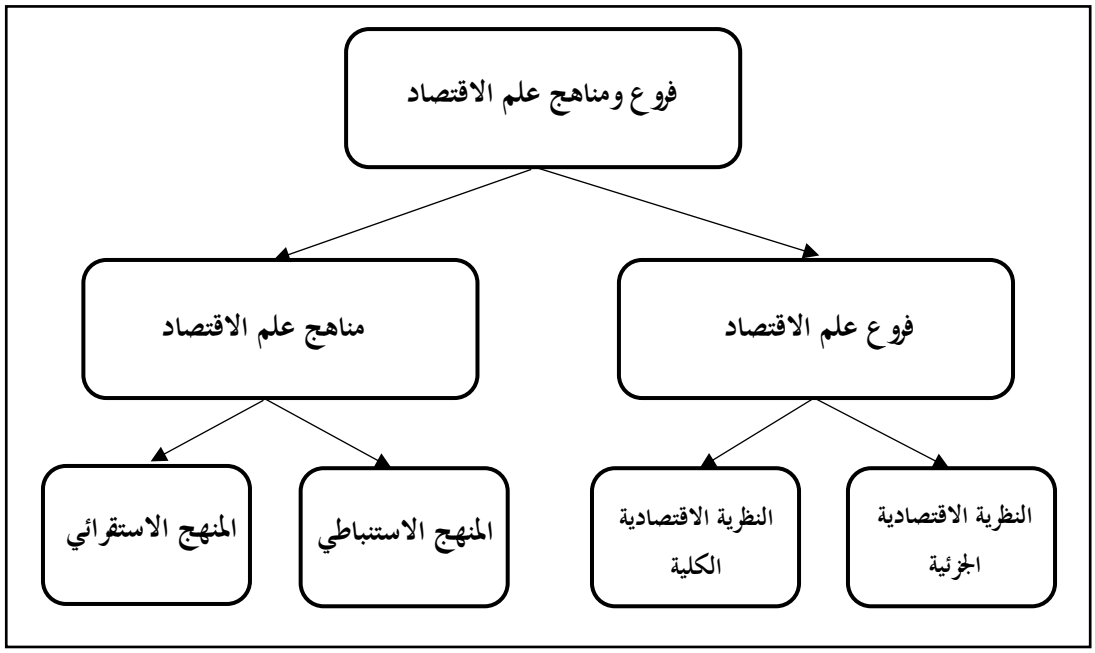

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على دعاس خليل، مرجع سبق ذكره، ص 8.

الفصل الثاني:

المشكلة الاقتصادية ومعالجتها في الأنظمة الاقتصادية

الفصل الثاني: المشكلة الاقتصادية ومعالجتها في الأنظمة الاقتصادية

إن المشكلة الاقتصادية "مشكلة الندرة" وهي جوهر موضوع علم الاقتصاد ولقد واجهت الإنسان والمجتمعات البشرية منذ القدم إلى يومنا هذا وكل الأنظمة الاقتصادية عانت منها ولا تزال وحاول كل نظام منها أن يتجاوب معها بفلسفته ومبادئه.

أولا: المشكلة الاقتصادية:

مهما اختلفت تعريفات علم الاقتصاد فإنها تتلاقى عند نقطة محورية يدور حولها علم الاقتصاد وهي المشكلة الاقتصادية ولقد حاولوا الباحثين إعطاء تعريف للمشكلة الاقتصادية.

1. مضمون المشكلة الاقتصادية وطبيعتها:

– تعرف المشكلة الاقتصادية: بأنها عدم قدرة المجتمع على إشباع جميع احتياجاته البشرية من السلع والخدمات في ظل ندرة الموارد ووسائل الإنتاج.[1]

– هي المشكلة التي يبحثها علم الاقتصاد من ناحية أسباب وجودها وكيفية علاجها، ويرجع سبب هذه المشكلة إلى تعدد الحاجات واختلاف أهميتها باختلاف الأفراد وندرة وسائل الإنتاج وصلاحيتها لاستعمالات مختلفة.[2]

– تكمن المشكلة الاقتصادية في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها واحجامها ومحدوديتها لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتزايدة باستمرار، وهذا هو مضمون المشكلة الاقتصادية التي يحاول الاقتصاد حلها.

وعليه فالمشكلة الاقتصادية هي مشكلة ندرة الموارد المتعلق باستعمالها بشكل مباشر أو غير مباشر إشباع الحاجات وهي أيضا مشكلة اختيار بين هاته الحاجات المتعددة اختيارا على أساس تحديد الحاجات الأولى بالإشباع والقدر الذي يتم إشباعها بمقتضاه مما قد يستوجب التضحية ببعض الحاجات وهذا لعدم قدرة المورد على إشباع جميع الحاجات، لذا فالمشكلة الاقتصادية تقوم على ركنين متلازمين هما الندرة والاختيار.[3]

وهي لا تختلف في أركانها وعناصرها من نظام لاخر ولكن الاختلاف في فلسفة وطرق معالجتها "حلها".

وبما أن محدودية الموارد الاقتصادية وندرتها النسبية لا تسمح بتحقيق كل الاحتياجات فإن على الأفراد المفاضلة بين الحاجيات والتضحية بالبعض الآخر.

---

[1]– عادل المهدي ولمياء المغربي، مبادئ الاقتصاد، مطبعة العشري، مصر، دون سنة النشر، ص34.

[2]– نواف الرومي، مبادئ الاقتصاد الجزئي، مركز النشر الجامعي، تونس، 2003، ص 14.

[3]– على خالفي المدخل إلى علم الاقتصاد مفاهيم – مصطلحات – أسئلة الجزائر، دار أسامة الطباعة والنشر والتوزيع، 2009، ص18.

2. خصائص المشكلة الاقتصادية:[1]

– **العمومية**: المشكلة الاقتصادية هي مشكلة عامة زمنيا ومكانيا يعني موجودة منذ القدم وتمتد إلى كل الأماكن.

– **الديمومة**: فهي دائمة وابدية أي تنطبق على كل العصور والأزمنة.

– **الندرة النسبية**: الموارد موجودة بشكل نسبي ومحدود واستخداماتها متعددة ومتزايدة.

– **مشكلة اختيار وتخصيص**: بما أن الحاجات متزايدة والموارد محدودة، إذا لابد من الاختيار والتخصيص.

– **التضحية**: بما أن الحاجات متزايدة والموارد محدودة فلابد من وجود التضحية ببعض الحاجات مقابل اشباع بعض الحاجات من خلال المقارنة والمفاضلة وترتيب الأولويات بين الحاجات.

3. عناصر المشكلة الاقتصادية:

هناك ثلاث أسئلة رئيسية تواجه أي نظام اقتصادي وهي تمثل الأركان الأساسية للمشكلة الاقتصادية وتقاس الكفاءة الاقتصادية للأنظمة الاقتصادية حسب طريقة الإجابة على هذه الأسئلة:

1.3. ماذا تنتج؟ معرفة رغبات أفراد المجتمع من السلع والخدمات المراد إنتاجها وتحديدها نوعا وكما أي تحديد نوعية السلع هل هي ملابس أم مواد غذائية وما هي الكميات؟ وبما أنه لا يمكن تلبية جميع الرغبات يجب اختيار أفضل البدائل والمفاضلة بينها وإنتاجها في حدود الامكانيات المتاحة.

2.3. كيف ننتج؟ وهي الكيفية التي ينتج بها السلع والخدمات بحيث يتم تحديد الأسلوب الفني والتقني الأمثل لإنتاج السلع والخدمات المطلوبة.[2]

3.3. لمن ننتج؟ وهي الكيفية التي يتم بها توزيع الإنتاج على أفراد المجتمع وتحديد المنتفعين منه وعدالة توزيع الناتج يعني أن يتناسب نصيب كل فرد من السلع والخدمات مع مدى مساهمته في عملية الإنتاج وليس أن يتساوى النصيب.

[1]– الحاج جلول ياسين، مرجع سبق ذكره، ص18-19.

[2]– أحمد فوزي ملوخية، الاقتصاد الجزئي، مكتبة بستان المعرفة، مصر، 2005، ص10.

جدول رقم (01): خصائص المشكلة الاقتصادية

خصائص المشكلة الاقتصادية	
ماذا تنتج؟	معرفة رغبات أفراد المجتمع من السلع والخدمات المراد إنتاجها وتحديدها نوعا وكما أي تحديد نوعية السلع هل هي ملابس أم مواد غذائية وما هي الكميات؟ وبما أنه لا يمكن تلبية جميع الرغبات يجب اختيار أفضل البدائل والمفاضلة بينها وإنتاجها في حدود الامكانيات المتاحة.
كيف تنتج؟	وهي الكيفية التي ينتج بها السلع والخدمات بحيث يتم تحديد الأسلوب الفني والتقني الأمثل لإنتاج السلع والخدمات المطلوبة.
لمن تنتج؟	وهي الكيفية التي يتم بها توزيع الإنتاج على أفراد المجتمع وتحديد المنتفعين منه، وعدالة توزيع الناتج يعني أن يتناسب نصيب كل فرد من السلع والخدمات مع مدى مساهمته في عملية الإنتاج وليس أن يتساوى النصيب.

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على أحمد فوزي ملوخية، مرجع سبق ذكره، ص10.

4. أسباب المشكلة الاقتصادية:

من خلال التعاريف والمفاهيم المختلفة للمشكلة الاقتصادية تم التطرق إلى مجموعة من الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى ظهور المشكلة الاقتصادية، واختلفت تسميتها فالبعض أطلق عليها اسباب والبعض الآخر اركان أو عوامل ولا يمكن علاج المشكلة الاقتصادية إلا من خلال التعرف على هذه الأسباب وذلك لفهم طبيعة المشكلة الاقتصادية وتكمن الأسباب في:

1.4. الندرة النسبية للموارد: إن الوسائل التي يمتلكها الإنسان لإشباع حاجاته محدودة في ظل الندرة النسبية لذا لا يمكنه تحقيق كل اهدافه فعليه أن يختار وكل اختيار يتضمن تضحية.

والموارد هي كل المصادر الطبيعية التي خلقها الله وسخرها للإنسان من أجل إنتاج السلع والخدمات وقد تكون موارد غير اقتصادية وهي ملك الجميع أو موارد اقتصادية وهي عوامل إنتاج.

2.4. الحاجات الإنسانية: الحاجات هي حالة نفسية تعكس الرغبة في إشباع نقص مادي أو معنوي ويسعى الإنسان للحصول على الوسائل الضرورية لتلبيتها.

1.2.4. خصائص الحاجات: تتميز الحاجات بمجموعة من الخصائص وهي:[1]

[1]– عبد الله قلش، مرجع سبق ذكره، ص72.

– **قابلية الحاجة للإشباع:** فكل حاجة قابلة للإشباع وهذه القاعدة العامة.

– **قابلية الحاجة للانقسام:** فالحاجة البشرية قابلة للتجزئة بحيث أنه كلما الحاجة تلقت قدرا من الإشباع انخفضت درجة الحاحها.

– **قابلية الحاجة للقياس:** فالإنسان قادر على ترتيب الحاجات من حيث أهميتها ترتيبا تنازليا بقدر الحاح الحاجات ولكن معيار هذا القياس شخصي.

– **قابلية الحاجة للإحلال:** يمكن أن تحل أو تعوض حاجة بحاجة أخرى.

– **قابلية الحاجة للتعدد والتزايد باستمرار:** فالحاجات الإنسانية كثيرة ومتنوعة ومتزايدة عبر الزمن.

2.2.4. أنواع الحاجات الإنسانية: تنقسم إلى:

– **الحاجات المادية والحاجات المعنوية:** فالغذاء والسكن من الحاجات المادية واشباعها يتم باستخدام موارد مادية، بينما التعليم والصحة والصداقة حاجات معنوية ويتم اشباعها باستخدام موارد غير مادية.

– **الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية:** فالحاجات تتفاوت أهميتها من شخص إلى آخر ومن مكان إلى آخر ومن زمان إلى آخر فالضرورية هي التي يتوقف عليها حياة الإنسان، أما الحاجات الكمالية يمكن الاستغناء عنها دون أن يؤثر ذلك على الحياة.

– **الحاجات الفردية والحاجات الجماعية:** فالحاجات الفردية التي يلبيها الفرد اما الجماعية فتلبيها الدولة.

3.4. الاختيار والتضحية: فالاختيار عملية موازنة المنفعة بين البدائل الممكنة باختيار أفضل بديل ممكن والاختيار يؤدي إلى التضحية.

ثانيا: معالجة المشكلة الاقتصادية في الأنظمة الاقتصادية

1. مواجهة المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي: إن جهاز الثمن يتكفل بتنظيم النشاط الاقتصادي لأنه أداة فعالة لايجاد التوازن بين الإنتاج والاستهلاك فهو يعبر عن الحركات التلقائية والطبيعية للأثمان الناتجة عن تفاعل قوى العرض والطلب في السوق وهو كفيل لمواجهة المشكلة الاقتصادية وتوجيه النشاط الاقتصادي.

2. مواجهة المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي: إن جهاز التخطيط المركزي يتكفل بتنظيم الحياة الاقتصادية طبقا لخطة عامة تضعها السلطة المركزية ويساعدها في ذلك عدد من الإدارات تختص كل إدارة بدراسة مشكلة معينة واقتراح ما تراه في شأنها من قرارات.

3. مواجهة المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الإسلامي: بما أن الاقتصاد الإسلامي جزء من الإسلام فلا يعترف بالمشكلة الاقتصادية مثل باقي الأنظمة الاقتصادية، وإنما تنبع المشكلة الاقتصادية في النظام الإسلامي لا من ندرة الموارد ولكن من سوء توزيعها لأن الله خلق الأرض وهي كافية لكل من دب عليها طيلة حياته.

4. مواجهة المشكلة الاقتصادية في النظام المختلط: بما أنه يجمع بين النظام الرأسمالي والاشتراكي فإنه يعتمد في حل المشكلة الاقتصادية على جهاز التخطيط المركزي وجهاز الثمن.

الفصل الثالث:

عناصر الإنتاج (عوامل الإنتاج)

الفصل الثالث: عناصر الإنتاج (عوامل الإنتاج)

إن عوامل الإنتاج هي مقومات وعناصر أساسية لا بد من توفرها حتى تتم العملية الإنتاجية وهي بذلك كل ما يساهم في العملية الإنتاجية ولقد تطورت مع التطور التاريخي للنظم الاقتصادية والفكر الاقتصادي، حيث حددها الاقتصاديون الكلاسيك بثلاثة عناصر وهي العمل، الأرض، رأس المال، لأن المنشآت كانت فردية ومع ازدياد حجم المشروعات الصناعية والتجارية الكبرى أضيف عامل رابع وهو التنظيم نظرا لدوره المنظم للعملية الإنتاجية.

وهي كل العناصر الداخلة في العملية الإنتاجية وهي ضرورية للحصول على المنتجات النهائية، إذ تعتبر مدخلات للنظام الإنتاجي وقد عرفت على أنها مجمل العناصر المادية والإنسانية لعملية الإنتاج والتي تتفاعل معا في نشاط حيوي متبادل وموجه لتكييف الموارد الطبيعية وحيازة موجوداتها وفق متطلبات الإنسان.[1]

أولا: عامل الأرض:

1. مفهوم الأرض: في علم الاقتصاد هي كل الموارد الطبيعية التي لم يتدخل الإنسان في ايجادها، وهي لا تقتصر على اليابسة بل تشتمل على ما في باطنها من معادن وما على سطحها من غابات وموارد مائية وثروات طبيعية.

على الرغم من أن الأرض عنصر دائم وثابت لا يخضع لعملية إعادة الإنتاج إلا أن الإنسان وبفعل التقدم العلمي أصبح يؤثر وبفعالية على الموارد إذ كاستصلاح الأراضي وتحويل الأنهر وحفر القنوات وغزو الفضاء واستغلال أعماق البحار، واكتشاف المعادن الجديدة وشق الطرقات وغيرها من الأنشطة التي من خلالها استطاع الإنسان أن يسخر الطبيعة لخدمته وإشباع حاجاته.[2]

2. خصائص الأرض: يتميز هذا المورد بالخصائص التالية:[3]

– الأرض هي هبة من الله.

– **الأرض دائمة:** إن إنتاجية الأرض تتميز بالتجدد، يتم إعادة استغلالها مرة أخرى من خلال المعالجات التي قد يتبعها الأفراد للحصول على ما تحتويه الأرض.

– **الأرض غير متجانسة:** من الصعب أن يوجد تجانس بين مساحات الأراضي المختلفة فلكل قطعة أرض خصائص معينة سواء من حيث الخصوبة أو من حيث احتوائها على كميات مختلفة من المعادن.

– **الأرض غير قابلة للنقل:** من المستحيل نقل قطعة الأرض من مكان إلى آخر مما ينشأ عنه اختلاف عائد هذا العنصر أي الريع من أرض إلى أخرى بسبب اختلاف مواصفات كل مساحة عن أخرى.

---

[1]– عبد الله قلش، مرجع سبق ذكره، ص82.

[2]– دحو سليمان، مرجع سبق ذكره، ص41.

[3]– محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار إلىازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 39-40.

الشكل رقم (02): خصائص عامل الأرض

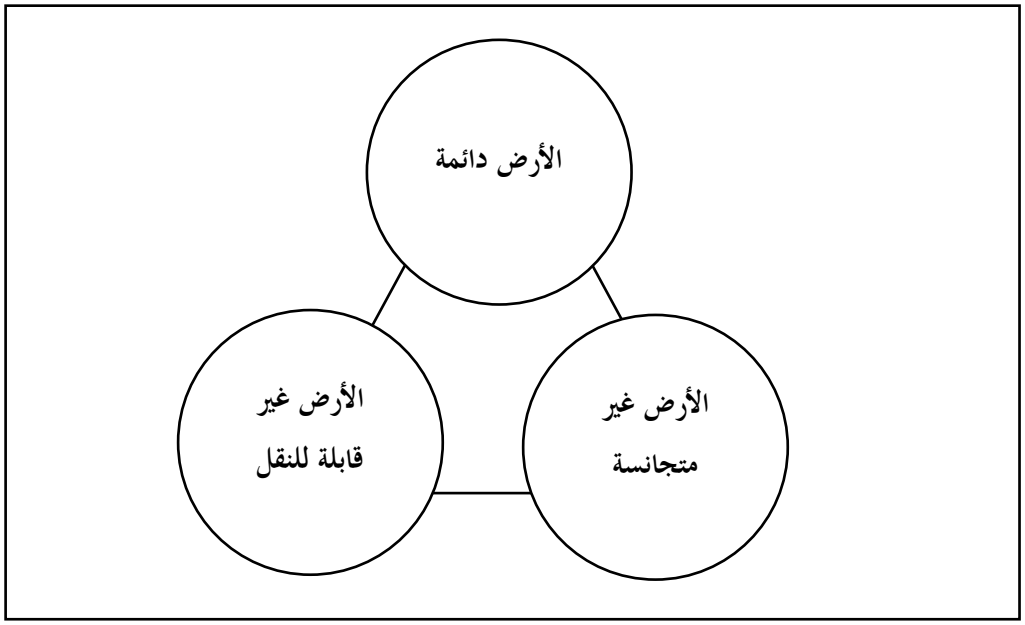

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على محمود الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 39-40.

ثانيا: عامل العمل:

1. مفهوم العمل:

يمثل العمل قاسما مشتركا بين جميع البشر فهو بمثابة عملية ديناميكية تنجز بين الإنسان والطبيعة يتم تحقيقها عبر استخدام التقنية، وهو يمثل بذلك جملة من الأنشطة ذات الأهداف الأجرائية ينفذها الإنسان على المادة بواسطة عقله ويديه وعبر استخدام الآلة، وتسهم تلك المجموعة من الأنشطة المنفذة بدورها في تطوير أوضاع الإنسان.[1]

– وهو العمل الإنساني الذي يمثل جهدا بشريا عضليا أو ذهنيا الموجه لإنتاج السلع والخدمات ويتوقف دور العمل في الإنتاج على حجم اليد العاملة وعلى كفاية العمل في الإنتاج.

– على أنه عبارة نشاط عضلي وفكري يبذله الإنسان بطريقة واعية وهادفة لتحقيق أهداف عاجلة أو آجلة تكون ذات محتوى فردي أو اجتماعي.[2]

– العمل هو المجهود الإداري الواعي الذي يستهدف منه الإنسان إنتاج السلع والخدمات لإشباع حاجته، لكن هناك عوامل وظروف تحيط بهذا العمل تدفع بالباحثين إلى دراسة وتحليل العمل من أجل تحقيق أهداف المنظمة ومنه تلبية حاجات الفرد في الوقت نفسه.[3]

[1]– كلاخي لطيفة، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، موجهة لطلبة السنة أولى جذع مشترك، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تيارت، 2021/2020، ص36.

[2]– ناصر قاسيمي، دليل مصطلحات علم اجتماع التنظيم والعمل، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2011، ص 95.

[3]– عويد سلطان المشعان، علم النفس الصناعي، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، لبنان، 1994، ص 43.

2. تقسيم العمل:[1]

هناك عوامل كثيرة تؤثر في تقسيم العمل وتحديد نوعيته وخاصة المتعلقة بالعامل نفسه مثل مؤهلاته العلمية ومواهبه وقواه العضلية ومستواه الفني، كذلك الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه وظروف العمل:

– **العمل الجسدي والعمل الفكري:** فالأول يتطلب مجهود عضلي معتمدا على الايادي واستخدام أدوات العمل والآلات، في حين الثاني نجد يتطلب الجهد الفكري ويتطلب مستوى عاليا من الثقافة والعلم.

– **العمل البسيط والعمل الفني:** حيث لا يتطلب العمل البسيط تعقيدات في درجة الإتقان والمهارة، بينما العمل الفني يعتمد على الخبرة والمهارة والكفاءة.

– **العمل المهني (التخصص):** أي أن كل فرد يتخصص في عمل محدد بحيث ينقسم أفراد المجتمع إلى المزارعين وصناعيين وتجار وحرفين....

– **تقسيم العمل بين المنشآت:** لكي يقوم مصنع ما بصناعة إحدى السلع فإنه لا يتوجب عليه أن ينتج كل احتياجات السلع من آلات وخدمات وإضافات وغيرها، بل يستفيد من مزايا الإنتاج الكبير التي توفرها الصناعات الأخرى فمثلا يحصل على الزجاج من شركة مختصة في صناعة الزجاج والإطارات والبطاريات وغيرها من الاحتياجات التي تقوم بصناعتها منشآت أخرى.

– **تقسيم العمل الفني:** تجزئة عمليات إنتاج السلعة الواحدة إلى مجموعة من المراحل بحيث يقوم فرد واحد أو مجموعة أفراد بإنجاز مرحلة واحدة أو جزء منها ويقصد بهذا المفهوم التخصص في العمل ضمن المنشأة الواحدة.

– **تقسيم العمل الدولي:** ويقصد به تخصص دولة ما في إنتاج سلعة معينة أو أكثر بسبب توفر عناصر الإنتاج لديها وندرتها في دول أخرى.

ثالثا: عامل رأس المال:

1. تعريف رأس المال:

اقتصاديا هو عبارة عن مجموعة من الأموال المادية التي تستخدم في الإنتاج لزيادة إنتاجية العمل الإنساني، أو الثروة التي تستخدم في إنتاج سلع وخدمات، وهناك الرأسمال الثابت (الأصول الإنتاجية) وهو كل ما يمكن استخدامه في الإنتاج لأكثر من مرة دون أن يفنى كالآلات، والرأسمال المتداول رأسمال العامل وهو الذي لا يمكن استخدامه أكثر من مرة كالمواد الأولية والسلع الوسطية.

2. أنواع رأس المال: يمكن تقسيم رأس المال كالآتي:[2]

[1]– دحو سليمان، مرجع سبق ذكره، ص42-43.

[2]– دحو سليمان، مرجع سبق ذكره، ص45.

– **رأس المالي الثابت ورأس المال المتداول:** ويتضمن رأس المال الثابت الأشياء التي لا تفنى أو تتغير بعمق من خلال استخدامها في الإنتاج مرة واحدة كالآلات والمعدات والأبنية، أما رأس المال المتداول فهو يشمل المواد التي تدخل في صنع السلعة وتستخدم في الإنتاج مرة واحدة كالمواد الخام والوقود والسلع نصف المصنعة.

– **رأس المال العيني ورأس المال النقدي أو القيمي:** رأس المال العيني يتمثل في الآلات والمعدات والأبنية والمواد الأولية ... الخ، أي المواد التي تساهم مباشرة في العملية الإنتاجية، أما رأس المال النقدي فهو عبارة عن قوة شرائية قانونية) تمكن مالكها من شراء السلع الاستهلاكية، أو هو تعبير عن حقوق ملكية لهذه الآلات والابنية.

– **رأس المال الاجتماعي ورأس المال الخاص:** إن رأس المال الاجتماعي هو رأس المال الذي تديره الدولة غالبا ولا يهدف من ورائه الربح بينما هو مجموع المشاريع التي تهدف إلى خدمة المواطن والاقتصاد القومي، ومثال ذلك الطرق والجسور ومحطات توليد الكهرباء وغيرها، أما رأس المال الخاص فيشتمل على الآلات والابنية أي الموارد التي يمتلكها الأفراد، وتهدف بشكل أساسي إلى تحقيق الربح.

– **رأس المال الوطني ورأس المال الأجنبي:** يشتمل رأس المال الوطني على ملكية أفراد المجتمع المتمتعين بجنسية الدولة المقيمين فيها أو خارجها، أي أنهم من مواطني تلك الدولة، أما رأس المال الأجنبي فهو عبارة عن ملكية الأفراد الأجانب أو الشركات الأجنبية التي تعمل في الدولة الوطنية، وتشكل هذه الأموال ملكية للأفراد الأجانب وتوضع تحت تصرف البلد الأجنبي المصدر لرأس المال) ويحصل صاحب رأس المال على فائدة.

رابعا: عامل التنظيم: (Entrepreneur / Organizer)

1. تعريف التنظيم:

– هو عملية التأليف بين عناصر الإنتاج لإتمام العملية الإنتاجية مع تحمل مخاطر الإنتاج عدم التيقن من عائد العملية الإنتاجية.

– يعد عامل التنظيم أحد عوامل الإنتاج الأساسية إلى جانب الأرض والعمل ورأس المال، ويقصد به الشخص الذي يتولى تجميع وتنسيق عوامل الإنتاج المختلفة بهدف إنتاج السلع والخدمات وتحقيق الربح.

2. وظائف عامل التنظيم:

– اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج والتسعير والاستثمار.

– تنظيم وتنسيق عناصر الإنتاج (العمل، الأرض، رأس المال).

– تحمل المخاطر الناتجة عن عدم التأكد وتقلبات السوق.

– الابتكار والتجديد من خلال إدخال اساليب أو منتجات جديدة.

– التخطيط والرقابة لضمان حسن سير العملية الإنتاجية.

خامسا: عوائد عوامل الإنتاج:

إن عوامل الإنتاج لها مقابل نتيجة مشاركتها ومساهمتها في العملية الإنتاجية ويطلق على المقابل عوائد عوامل الإنتاج، وهو ضروري من أجل ضمان ودفع تلك العوامل على المشاركة في العملية الإنتاجية، إذ يتمثل في ذلك الكسب المادي الذي يتحصل عليه أصحاب عوامل الإنتاج مقابل المشاركة في العلمية الإنتاجية:

1. عائد عامل الأرض: يتمثل في الريع وحسب ريكاردو فإن الريع هو عائد لاستخدام القوى الطبيعية التي لا تمتلك،[1]وقيمة الريع هي المقابل الذي يأخذه ملاك العوامل الطبيعية ويتحدد تبعا لحجم الطلب عليه فكلما كان الطلب عليه عالي ارتفع سعرها والعكس عندما ينخفض الطلب عليها.

2. عائد عامل رأس المال: يتمثل في الفائدة وهو ذلك العائد الذي يحصل عليه صاحب رأس المال نتيجة مشاركته في العملية الإنتاجية والتضحية بالانتفاع به في الوقت الحاضر، ومن وجهة النظر الإنتاجية يتمثل في تلك التكلفة التي تتحملها المؤسسة من أجل الحصول على رأس المال اللازم للقيام بالعملية الإنتاجية.

3. عائد العمل: هو الأجر ويعتبر الأجر ذلك التعويض الذي يحصل عليه العامل نتيجة مشاركته في العملية الإنتاجية، وينظر إليه من وجه نظر الإنتاج على أنه تكلفة العمل عن كل وحدة زمنية من العمل أو عن كل وحدة من الإنتاج.[2]

4. عائد التنظيم: يتمثل في الربح ويقصد بالربح ذلك العائد الذي يحصل عليه المنظم نتيجة مشاركته وتحمل مسؤولية التنظيم والتوجيه والتنسيق بين عناصر الإنتاج وهو الفرق بين اللإيرادات والتكاليف.

[1]- محمد مدحت مصطفى، اقتصاديات الأراضي الزراعية: الأسس والنظريات والتطبيق، مكتبة الإشعاع الفنية للطباع والنشر والتوزيع، 1998، ص137-139.

[2]- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية-التحليل الاقتصادي الجزئي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص331.

الفصل الرابع:

الأعوان الاقتصادية (الوحدات الاقتصادية)

الفصل الرابع: الأعوان الاقتصادية (الوحدات الاقتصادية)

تعتبر الأعوان الاقتصادية من العناصر الأساسية في أي نظام اقتصادي لتتعدد وظائفها في النشاط الاقتصادي المتمثلة في الإنتاج، التوزيع والاستهلاك والاستثمار والادخار ومحركا رئيسيا للنمو والتطور وتحظى بأهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة.

يشمل مصطلح "الأعوان الاقتصادية" مجموعة متنوعة من الأطراف مثل المؤسسات والأفراد، والجهات الحكومية الذين يساهمون في خلق القيمة وتوزيعها في المجتمع.

أولا: تعريف الأعوان الاقتصادية:

- العون الاقتصادي هو كل شخص طبيعي أو معنوي يزاول نشاطا اقتصاديا.[1]

- المتعامل الاقتصادي هو كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بمهام اقتصادية تتولد عنها تدفقات اقتصادية.[2]

ثانيا: تصنيف الأعوان الاقتصادية: يتم تصنيف المتعاملين الاقتصادين إلى القطاعات التالية:

1. قطاع العائلات:

يتكون من كل أفراد وعائلات المجتمع الذين يتشابهون في نشاطهم الاقتصادي وهو أهم قطاع لاحتوائه على كافة أفراد المجتمع ويتمثل نشاط العائلات في:[3]

- استعمال جزء من دخلها في الإنفاق الاستهلاكي (السلع والخدمات).

- تدخر الجزء المتبقي من دخلها.

- تستثمر مدخراتها.

- تدفع الضرائب والرسوم للدولة.

[1]- رحماني منير، مرجع سبق ذكره، ص45.

[2]- لحول علي، سلسلة محاضرات في مقياس مخل للاقتصاد، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، 2017/3016، ص55.

[3]- رحماني منير، مرجع سبق ذكره، ص45.

وهي المالك الوحيد لعناصر الإنتاج فهي تتكون من عمال ورأسماليين ومنظمين، ملاك أراضي فبذلك هم أفراد داخل المجتمع بغض النظر عما يملكون.

إمداد قطاع الإنتاج بخدمات عناصر الإنتاج وهي العمل والأرض ورأس المال التنظيم ويحصل مقابل ذلك على عوائد عوامل إنتاج وهي الأجور، الريع، فوائد، أرباح.

نشاطه الأساسي هو الاستهلاك (السلع والخدمات النهائية) = قطاع الاستهلاك.

2. قطاع الأعمال (قطاع الإنتاج أو المؤسسات):

يتكون من المؤسسات الاقتصادية التي تقوم بعمليات إنتاج السلع والخدمات ويتمثل نشاطها في:[1]

- يقوم بعملية إنتاج السلع والخدمات بتحويل المدخلات (الوسائل المادية والبشرية) إلى مخرجات وبيعها في السوق.

- يقوم هذا القطاع بالاستثمار لتوسيع نشاطه أو لتجديد وسائل الإنتاج.

- دفع الضرائب والرسوم للدولة.

وهذا القطاع لا يملك عناصر الإنتاج فهو يتحصل عليها من طرف قطاع العائلات ويدفع مقابلها العوائد لعوامل الإنتاج كالتالي:

الأجر ⟵ عنصر العمل

الفائدة ⟵ رأس المال

الريع ⟵ الأرض والمواد الأولية

الربح ⟵ التنظيم

- ينظم عملية الإنتاج من خلال دمج عناصر الإنتاج لإنتاج السلع والخدمات لإشباع قطاع العائلات بالسلع النهائية وقطاع الأعمال بالسلع الوسيطة.

- ويسمى إنفاقه الإنفاق الاستثماري.

[1]- ياسين جلول، مرجع سبق ذكره، ص48.

المؤسسات المالية هي مؤسسات تقوم بجمع مدخرات الأعوان الاقتصادية وتقدمها في شكل قروض مقابل فوائد وهي تحقق أرباحا، وبذلك تقوم بتجميع المدخرات وتقديم القروض ودفع الضرائب والرسوم وتستهلك السلع والخدمات.

3. قطاع الحكومة وهو قطاع الإدارة أو الدولة:

يضم كل مؤسسات وهياكل الدولة التي تقدم خدمات عامة مجانا من خلال توفير المشاريع والمرافق الأساسية التي لا يوفرها قطاع الأعمال ويقوم بـ:

- شراء السلع والخدمات من قطاع الأعمال.
- ويقوم بعملية الإنفاق التي تتضمن: الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري.
- يتحصل على الموارد المالية اللازمة لتمويل إنفاقه عن طريق الضرائب وإذا لم تكفي يلجا إلى القرض العام.
- ويمنح إعانات لقطاع الإنتاج لتأثير على جانب العرض.
- تقديم إعانات لقطاع العائلات لتشجيع الإنفاق الاستهلاكي (جانب الطلب).

4. قطاع العالم الخارجي

لا يوجد بلد في العالم يستطيع أن يغلق أبوابه ويكتفي بإنتاجه فالعالم الخارجي هو الوحدات الاقتصادية الأجنبية المتكونة من العائلات والمؤسسات والحكومات التي تربطهم علاقة اقتصادية مع اللأعوان الاقتصادية المقيمة وتكون هذه العلاقات من خلال:[1]

- الصادرات والواردات للسلع والخدمات.
- انتقال رؤوس الأموال.

[1]- ياسين جلول، مرجع سبق ذكره، ص49.

الشكل رقم (03): تصنيف الأعوان الاقتصاديين

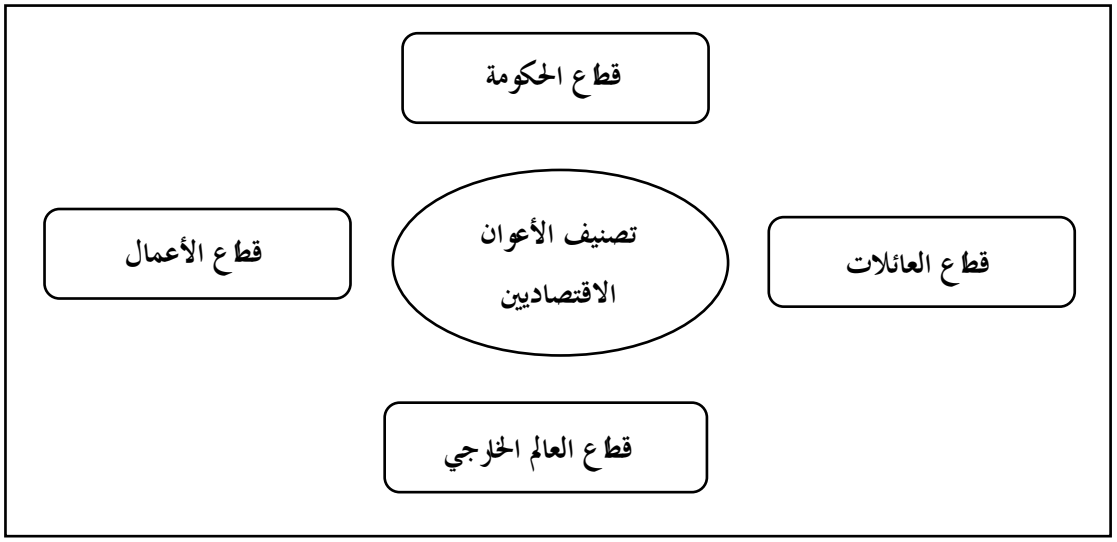

المصدر: من إعداد الباحثة.

الفصل الخامس:

الأنشطة الاقتصادية

الفصل الخامس: الأنشطة الاقتصادية

يعبر النشاط الاقتصادي عن المجهود التي يبذله الفرد لإشباع حاجاته أو للحصول على الأموال والسلع والخدمات ويعبر أيضا عن الأفعال والمبادلات التي يأخذها الفرد في الميدان الاقتصادي وهي: الإنتاج والاستهلاك والمبادلة والتوزيع.[1]

ويعرف بأنه إقدام المجتمع على استخدام موارده المتاحة لإنتاج السلع والخدمات التي تشبع أكبر قدر من حاجات الأفراد خلال فترة زمنية معينة.[2]

أولا: نشاط الإنتاج:

الإنتاج هو وسيلة اعتمد عليها الإنسان منذ القدم إلى عصرنا الحالي حيث مكن الإنسان خلال مسيرة تاريخ وجوده من البقاء والتكييف مع مختلف التغيرات والتطورات، فكان الإنسان القديم يعتمد على الزراعة والصيد كمصدر أساسي للإنتاج لإشباع حاجاته ومع تطور الإنسان تطورت أدوات وأساليب الإنتاج، حيث تطور مفهوم الإنتاج وعرف عدة تعاريف من خلال المدارس الاقتصادية المختلفة، فالمدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطيين) اهتمت بعنصر الطبيعة أما المدرسة الكلاسيكية اعتبرت العمل هو العنصر الرئيسي في العملية الإنتاجية وفي الفكر النيوكلاسيكي (الحدي)، أما الفكر الاقتصادي الحديث لقد أدمج عوامل الإنتاج الأربعة في تحديد مفهوم الإنتاج.

فعملية الإنتاج تعبر عن ذلك الصراع بين الإنسان والطبيعة وبما أن الفرد لا يعيش بمفرده وإنما في جماعة فعملية الإنتاج هي عملية اجتماعية تقوم فيها العلاقات بين أفراد المجتمع القائمة على التعاون وتقسيم العمل بينهم وهذا التقسيم يكون داخل الوحدة الإنتاجية وبين الوحدات الإنتاجية.

ونظرا لأهميته في حياة الفرد والجماعة اهتم الإنسان فردا وجماعة بتنظيم وإدارة موارده المحدودة في وحدات إنتاجية للحصول على الإنتاج المطلوب لإشباع حاجاته المتزايدة ومع تعقد وتشابك العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ظهرت الحاجة لمزيد من الجهود لتنظيم وإدارة الموارد للحصول على الإنتاج بكفاية اقتصادية عالية.

فالإنتاج بشقيه المادي والخدمي أساس ومحور النشاط الإنساني الفردي والجماعي والأساس الذي تقوم عليه التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤشر الذي يستخدم لقياس التقدم والرقي للمجتمع.

---

[1]- لعلو فتح الله، الاقتصاد السياسي، دار الحداثة للطباعة والنشر، لبنان، 1981، ص 454.

[2]- اسماعيل أحمد الشناوي، محمدي فوزي أبو السعود، النظرية الاقتصادية الجزئية والكلية، الدار الجامعية، مصر، 1995، ص 14.

1. مفهوم الإنتاج:

– ففي العرف الاقتصادي الإنتاج هو كل ما يؤدي إلى ايجاد المنفعة أو إلى زيادتها في صورة سلع أو خدمات فتحويل المادة الخام إلى سلع نشاط منتج ونقل السلع نشاط منتج، والتخزين نشاط منتج والوساطة بين البائعين والمشترين نشاط منتج، حيث أن النشاط الأول تنتج عنه منفعة شكلية والثاني منفعة مكانية والثالث منفعة زمنية والرابع منفعة ملكية.

– يعرف الإنتاج على أنه: مجموع السلع والخدمات التي نحصل عليها بتضافر عناصر الإنتاج المختلفة في مكان وزمان معينين.[1]

– وعرف على أنه: الجهد الإنساني الواعي والهادف الذي يبذل لجعل الموارد صالحة لإشباع الحاجات الإنسانية سواء عن طريق ايجاد المنفعة التي تشبع بها هذه الحاجات، أو بزيادة هذه المنفعة في السلعة التي تصبح أكثر صلاحية لإشباع الحاجات.[2]

– ويقصد **بالإنتاج**: عملية تحويل المدخلات (Imputes) إلى مخرجات(Outputs) أي تحويل عوامل الإنتاج التي تشترى من قبل المؤسسة إلى منتجات تقوم المؤسسة ببيعها.[3]

– وحسب الفكر الاقتصادي الحديث الإنتاج ليس خلق المادة لأن الخلق عمل ينفرد به الخالق سبحانه وتعالى وإنما هو خلق المنفعة أو إضافة منفعة جديدة، أي ايجاد استعمالات أخرى لم تكن معروفة من قبل وتغيير شكل المادة لإشباع الحاجات .

2.عوامل الإنتاج :

إن عوامل الإنتاج هي كل ما يساهم في العملية الإنتاجية حيث كانت في البداية ثلاثة وهي العمل والأرض ورأس المال، لأن المنشآت كانت فردية، ومع ازدياد حجم المشروعات الصناعية والتجارية الكبرى اضيف عامل رابع وهو التنظيم نظرا لدوره المنظم للعملية الإنتاجية.

1.2. الأرض: في علم الاقتصاد هي كل الموارد الطبيعية التي لم يتدخل الإنسان في ايجادها وهي لا تقتصر على اليابسة بل تشتمل على ما في باطنها من معادن وما على سطحها من غابات وموارد مائية وثروات طبيعية.

2.2. العمل: وهو العمل الإنساني الذي يمثل جهدا بشريا عضليا أو ذهنيا الموجه لإنتاج السلع والخدمات، ويتوقف دور العمل في الإنتاج على حجم اليد العاملة وعلى كفاءة العمل في الإنتاج.

---

[1]– خبابة عبد الله، مطبوعة محاضرات في الاقتصاد العام، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2019/2018، ص 48.

[2]– زينب حسين عوض الله، مجدي محمود شهاب، أسامة محمد الفولي، أصول الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص49.

[3]– ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2013، ص 193.

3.2. رأس المال: اقتصاديا هو عبارة عن مجموعة من الأموال المادية التي تستخدم في الإنتاج لزيادة إنتاجية العمل الإنساني، أو الثروة التي تستخدم في إنتاج سلع وخدمات، وهناك رأس المال الثابت (الأصول الإنتاجية) وهو كل ما يمكن استخدامه في الإنتاج لأكثر من مرة دون أن يفنى كالآلات، ورأس المال المتداول (رأس المال العامل) وهو الذي لا يمكن استخدامه أكثر من مرة كالمواد الأولية والسلع الوسطية.

4.2. التنظيم: هو عملية التأليف بين عناصر الإنتاج لإتمام العملية الإنتاجية مع تحمل مخاطر الإنتاج (عدم التيقن من عائد العملية الإنتاجية).

الجدول رقم (02): عوامل الإنتاج

عوامل الإنتاج	التعريف
الأرض	في علم الاقتصاد هي كل الموارد الطبيعية التي لم يتدخل الإنسان في ايجادها.
العمل	وهو العمل الإنساني الذي يمثل جهدا بشريا عضليا أو ذهنيا الموجه لإنتاج السلع والخدمات.
رأس المال	اقتصاديا هو عبارة عن مجموعة من الأموال المادية التي تستخدم في الإنتاج لزيادة إنتاجية العمل الإنساني، أو الثروة التي تستخدم في إنتاج سلع وخدمات
التنظيم	هو عملية التأليف بين عناصر الإنتاج لإتمام العملية الإنتاجية مع تحمل مخاطر الإنتاج.

المصدر: من إعداد الباحثة.

3. أهمية الإنتاج: تكمن أهميته في خلق وتحقيق المنفعة الاقتصادية للمجتمع كما يعتبر الدافع والمحرك للعجلة الاقتصادية:

- يعتبر وسيلة لإشباع الحاجات الإنسانية.
- مصدر اساسي للمداخيل التي يحصل عليها الأفراد من وظائفهم في المجتمع، حيث تحقق عناصر الإنتاج عوائد من العملية الإنتاجية كل حسب مساهمته في العملية، فالموارد الطبيعية تحص على عائد الربع، وصاحب العمل يتحصل على الأجر ومالك رأس المال يتحصل على الربح.
- يساهم في نمو المجتمع وتطوره بتوفيره السلع والخدمات بشكل دائم ومستمر ومساهمته في تحقيق الأرباح للأفراد والمؤسسات.

- ويعمل على تحقيق:[1]

– **المنفعة الشكلية:** من خلال تغيير جوهر المادة وتحويلها إلى سلعة أو خدمة كتحويل الخشب إلى أثاث.

– **المنفعة المكانية:** من خلال نقل السلع والخدمات إلى أماكن الحاجة إليها كنقل المنتجات الزراعية من المناطق الريفية إلى المدن.

- **المنفعة الزمنية:** من خلال عملية التخزين حيث يتم الاحتفاظ بالمنتج إلى حين وقت الحاجة اليه.

- **المنفعة الملكية:** من خلال نقل الملكية (سلع وخدمات) من شخص لآخر.

4. أنواع الإنتاج: يشمل الإنتاج كلا من:

1.4. الإنتاج المادي (السلعي): وهو الإنتاج الذي يتم من خلال إدخال تحويلات على المواد وإعادة تشكيلها مثل صناعة الملابس.

2.4. الإنتاج غير المادي (الخدماتي): ويتمثل في صور الإنتاج غير السلعي أو غير المنظور كالتعليم والاتصالات.

5. نظام الإنتاج: هو الطريقة والكيفية التي تجمع بها عوامل وعناصر الإنتاج من أجل الحصول على سلعة أو خدمة معينة والتي تأخذ شكل مدخلات وعمليات ومخرجات وأنظمة الإنتاج هي كما يلي:[2]

1.5. النظام الإنتاجي الصناعي وهو عبارة عن النظام الذي يتضمن العمليات الإنتاجية الهادفة إلى الحصول على سلع مادية ملموسة، ويمثل الصيغة التنظيمية لإدارة الإنتاج.

2.5. النظام الإنتاجي الخدمي وعبارة عن النظام الذي يتضمن العمليات الإنتاجية الهادفة إلى إنتاج الخدمات ويمثل الصيغة التنظيمية لإدارة العمليات.

6. إدارة الإنتاج والعمليات: بعد أن كان يقصد بالإنتاج العمليات التحويلية التي تحول المواد الأولية لسلع وخدمات اتسع ليشمل كل العمليات التي تقوم بها مختلف منظمات الأعمال التجارية، الزراعية، المالية، الخدمية لتقديم السلع والخدمات وهناك عدة تعاريف لإدارة الإنتاج والعمليات وفقا للمداخيل والتطور الزمني.

– **إدارة العمليات (اتخاذ القرار):** تهتم إدارة العمليات باتخاذ القرارات الخاصة بعمليات الإنتاج وبالشكل وفقا للمواصفات المحددة وبالكميات والمواعيد المطلوبة وبأقل التكاليف.

– **إدارة العمليات (إدارة أنظمة التحويل):** إدارة العمليات هي إدارة نظم التحويل التي تحول المدخلات في عناصر الإنتاج إلى مخرجات (سلع وخدمات).

[1]– محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، إلىازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص37-38.

[2]– كاسر نصر المنصور، إدارة الإنتاج والعمليات، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص26.

– **إدارة العمليات (إدارة المواد)**: إدارة العمليات هي إدارة جميع الموارد البشرية والمادية لتقديم السلع والخدمات.

– **إدارة العمليات (إدارة أنظمة الإنتاج)**: إدارة العمليات هي لمعظم المنظمين مسؤولية إدارة أنظمة الإنتاج التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات .

7. الإنتاج والإنتاجية: فالإنتاجية هي قياس مدى كفاءة تجميع الموارد في المؤسسات واستغلالها لتحقيق مجموعة من النتائج وهي تسعى للوصول إلى أعلى مستوى للأداء بأقل قدر من إنفاق الموارد، أما الإنتاج فهو خلق للمنافع من سلع وخدمات ويجب استخدام عوامل الإنتاج التي تمثل مدخلات للعملية الإنتاجية وتحويلها إلى مخرجات تأخذ شكل سلع وخدمات، والإنتاجية تعبر عن تلك العلاقة بين مدخلات العملية الإنتاجية ومخرجاتها فهي مقياس لفعالية وكفاءة العملية الإنتاجية.

ثانيا: نشاط التوزيع:

بعد عملية الإنتاج تتم عملية تقسيم عوائد عوامل الإنتاج على المساهمين في نشاط الإنتاج، مما يتشكل عنه وجود مجموعة من العوائد وهي ربح وفائدة وأجور وريع.

1. تعريف التوزيع:

– يقصد بالتوزيع تقسيم وتوزيع القيمة الكلية للسلع والخدمات المنتجة داخل المجتمع خلال فترة زمنية معينة بين أولئك الذين ساهموا في العملية الإنتاجية أي كيف يتم توزيع الدخل القومي بين عناصر الإنتاج.[1]

– ويقصد به: توزيع الدخل القومي والثروة على قوى الإنتاج في المجتمع وأيضا تقسيم الناتج الكلي بين أفراد المجتمع وقطاعاته، وعليه التوزيع هو الطريقة التي يتم على أساسها تقسيم الثروة والدخل القوميين بين أفراد المجتمع وفئاته وقطاعاته وذلك حسب النظام الاقتصادي السائد وفي ظل القيم والتقاليد.

– يعرف التوزيع على أنه: تقسيم الناتج الكلي بين أفراد المجتمع وقطاعاته.[2]

2. أبعاد مشكلة التوزيع :

تكمن مشكلة التوزيع في صعوبة تحديد الطريقة المثلى لتقسيم الثروة والدخل القوميين على الأفراد والمجتمع وقطاعاته، نظرا للأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدينية المتداخلة، وهناك عدة طرق لتقسيم الثروة والدخل:[3]

[1]– عبد الله قلش، مرجع سبق ذكره، ص110.

[2]– شيحة مصطفى رشدي، علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1999، ص 613.

[3]– ياسين جلول، مرجع سبق ذكره، ص84.

– **المساوات في توزيع الثروة والدخل**: إحلال المساوات والقضاء على أغلب مظاهر التفاوت في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع على أساس نظرة اجتماعية .

– **التفاوت في توزيع الثروة والدخل** :تعتمد هذه الطريقة على البعد الفردي في التوزيع وذلك بإقرار الاختلاف في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع باعتبار الفرد متميزا عن غيره بمواهبه وثروته التي جمعها بجهده أو من عند آبائه .

– **البعد الفردي والاجتماعي في توزيع الثروة** :إن تبني البعد الاجتماعي في توزيع الثروة والدخل يعيق العملية الإنتاجية والعمل لغياب الحوافز مما ينعكس سلبا على تطور المجتمع، أما البعد الفردي في التوزيع يخل بالعدالة الاجتماعية وينتج عنه تفاوت طبقي لذا التوفيق بين البعدين وخلق الإتزان بين كفاءة الإنتاج والعدالة الاجتماعية ينتج عنه هذا البعد المزدوج.

الشكل رقم (04): أبعاد مشكلة التوزيع

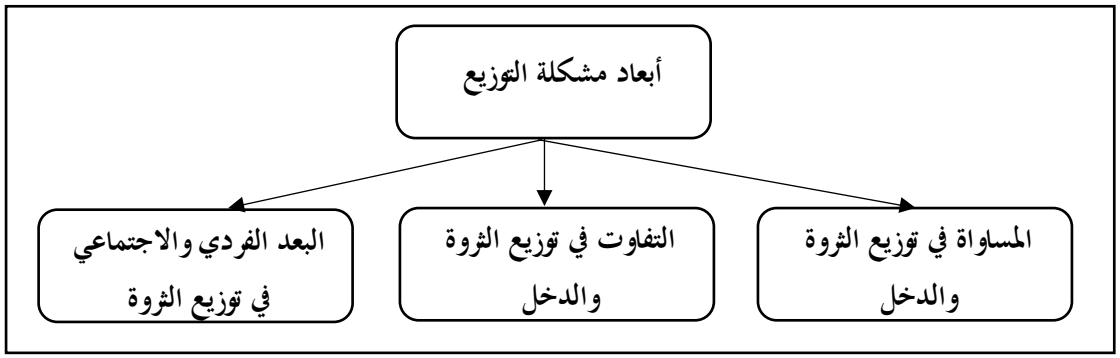

المصدر: من إعداد الباحثة.

3. أنواع التوزيع:

لقد تطور الفكر الاقتصادي في معالجة مشكلة التوزيع وذلك بوضع بعدين رئيسيين وهما البعد الجماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية، والبعد الفردي وتحقيق كفاءة الإنتاج[1] وبذلك تتحدد طريقة توزيع الدخل بين الأفراد وفق طبيعة ملكية وسائل الإنتاج السائدة في المجتمع، إذ يتحقق التوزيع بالدرجة الأولى لصالح أولئك الذين شاركوا في العملية الإنتاجية أي أصحاب عوامل الإنتاج، وهذا يتحقق من خلال تحديد عوائد عوامل الإنتاج، وقد يكون التوزيع الاولي للدخل غير عادل من وجهة نظر المجتمع مما يتطلب إعادة التوزيع مرة أخرى ولهذا هناك نوعين من التوزيع:

[1]– شريف بوقصبة، طارق قدوري، مدخل الى علم الاقتصاد، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2021، ص49.

1.3. التوزيع الوظيفي :ويقصد به توزيع عوائد عوامل الإنتاج أي يتم توزيع الدخل على عوامل الإنتاج الأربعة حسب مساهمة كل عامل في العملية الإنتاجية، بحيث يتميز نصيب كل فرد في الدخل القومي عن الآخر بالنظر إلى مساهمة كل واحد في العملية الإنتاجية.

2.3. التوزيع الشخصي: فالتوزيع الشخصي للدخل ويسمى أيضا إعادة توزيع الدخل وهو توزيع الدخل على أفراد المجتمع بغض النظر عن مساهمة كل واحد في العملية الإنتاجية فهو ذو طابع جماعي واجتماعي.

4. التوزيع في الأنظمة الاقتصادية:

اختلفت الأنظمة الاقتصادية في تحديد طرق توزيع الثروة والدخل حسب اختلاف ايديولوجية كل نظام.

1.4. التوزيع في النظام الرأسمالي: بما أنه يقوم على الملكية الفردية فإن التفاوت في توزيع الدخل مسألة طبيعية واتفقت المدرسة الكلاسيكية والنيو كلاسيكية والكينزية على أن التفاوت في التوزيع شرط ضروري لتطور المجتمع فاهتموا بدراسة القوانين التي تتحكم في توزيع الناتج على عوائد عوامل الإنتاج وبالتالي تبني التوزيع الوظيفي .

2.4. التوزيع في النظام الاشتراكي: يقوم على مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وبالتالي توزيع الثروة والدخل لصالح المجتمع ككل حسب كمية العمل المبذول ونوعيته في العملية الإنتاجية، وبالتالي البعد الجماعي للتوزيع.

5. توزيع العوائد على عوامل الإنتاج:

لقد حدد الاقتصاديون أربعة أنواع من العوائد تقابل الأنواع الأربعة لعوامل الإنتاج :

1.5. الريع: حسب **ريكارد**و ذلك المال الذي يدفع لمالك الأراضي الزراعية مقابل الحصول على حقوق استغلالها.[1]

– ويقصد به أيضا المدفوعات النقدية لأصحاب الأرض مقابل استغلال خدمات هذه الأرض في العملية الإنتاجية.

2.5. الأجر: يختلف مفهوم وطبيعة الأجر بين النظام الرأسمالي والاشتراكي:

– ولقد عرف بأنه ثمن العمل أو المقدار من النقود الذي يدفعه صاحب العمل إلى العامل مقابل خدمات يؤديها هذا العامل وهي بالنسبة للعامل تمثل الدخل الذي يحصل عليه مقابل ما يبذله من مجهود في فترة زمنية لحساب صاحب العمل.

[1] – Goumeziane Smail, Le pouvoir des rentiers, Edition EDY2000, Alger, L'Algerie, 2003,p37.

– الأجر هو ما يتقاضاه العامل أو يحصل عليه لقاء خدمة ما، وقد تأخذ هذه الخدمة أو العمل شكل جهد ذهني أو عضلي كما يتخذ الأجر شكل الأجر النقدي.[1]

3.5. الفائدة: رغم تعدد التعاريف لكن المضمون واحد وهو ثمن لاستخدام رأس المال الناتج عن تضحية (ادخارية) حقيقية، وحسب "**آدم سميث وريكاردو**" هي التعويض الذي يدفعه المقترض عن الربح الذي كان يمكن أن يحققه باستثمار ماله.

– أما عند" **كينز** "هي: ثمن التنازل عن السيولة أو عن عدم الاكتناز فهي الثمن الذي يجب دفعه لحاملي الأموال للتنازل عن الأصول السائلة في صورة نقدية أو الحصول على أصول أخرى تحمل مخاطر أكبر.[2]

– كما تعرف الفائدة على أنها دخل رأس المال أو أنها الثمن الذي ينبغي أن يدفع عن خدمات رأس المال في العملية الإنتاجية.

4.5. الربح :هو العائد الذي يحصل عليه المنظم من المشروع وهو غير ثابت حسب ظروف الإنتاج والتكلفة وظروف العرض والطلب.

– الربح(Profit) : هو العائد الصافي أو دخل المنظم الذي ينجح في جعل تكاليفه الكلية أقل من ايراده الكلي وقد اعتبر بعض الاقتصاديين الربح مكافأة للمخاطر التي تحيط برأس المال المستثمر وبذلك فهو نوع من أنواع التكاليف المعتاد تقديرها مقدما.[3]

ثالثا: نشاط الاستهلاك:

إن الاستهلاك حلقة مهمة في سلسلة النشاط الاقتصادي فهو الهدف والمحرك للنشاط الاقتصادي.

1. تعريف الاستهلاك: ووضع تعريف محدد لمفهوم الاستهلاك نظريا يعتبر أمرا صعبا وذلك لتعدد العناصر الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والثقافية المتدخلة في تحديده ولقد عرف بـ :

– حسب **s.l.slavin الاستهلاك** بأنه: إجمالي الطلب على جميع السلع والخدمات الاستهلاكية.[4]

– هو استخدام السلع والخدمات بغرض إشباع الحاجات المتعلقة بالأفراد أي الاستخدام النهائي للسلع والخدمات.

[1]– صلاح الدين عبد الباقي، الاتجاهات الحديثة في إدارة الموارد البشرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2002، ص 286.

[2]– البيلاوي حازم، تاريخ الفكر الاقتصادي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1997، ص 145.

[3]– دحو سليمان، مرجع سبق ذكره، ص60.

[4] – S.L.Slavin, Maccroeconomics, McGraw-Hill, Irwin, 8th,ed, 2008, p494.

– هو ذلك الجزء من الدخل القومي الذي يخصص لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية التي تشبع الحاجة وتحقق المنفعة.

– هو إنفاق المستهلكون دخولهم من أجل الحصول على الإشباع المستمد من استخدام أو استعمال السلع والخدمات التي يقومون بشرائها من أسواق السلع والخدمات.[1]

– كما عرفه Bradley على أنه: الإنفاق من قبل المستهلكين على السلع والخدمات النهائية.[2]

– وعرف بأنه ذلك الجزء من الدخل القومي الذي يخصص للإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية لإشباع الحاجات الإنسانية.[3]

2. العوامل المؤثرة في الاستهلاك حسب "كينز" هناك عوامل رئيسية تؤدي إلى ميل الأفراد إلى الإقلاع عن الإنفاق من دخولهم وهي:

1.2. العوامل الذاتية: وهي وجهة نظر شخصية نحو الاستهلاك تؤدي إلى ميل الأفراد لأقل مستوى من الإنفاق وأهمها:

– تكوين الاحتياطي الطارئ وغير المتوقع.

– ايجاد ظروف أفضل في المستقبل مثل تعليم الأولاد.

– العيش في مستوى أفضل.

– الادخار من المضاربة والمتاجرة.

– البخل أو الشعور باستثمار لا مبرر له إزاء كل إنفاق.

2.2. العوامل الموضوعية :وهي الحقائق الموضوعية عن المجتمع الذي يعيش فيه الفرد والتي تؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى اليسار (زيادة الاستهلاك)، أو الإنتقال إلى اليمين (انخفاض الاستهلاك) وتتمثل في:

– **الثروة:** وهي جميع ممتلكات الأفراد من الأموال المالية والعقارية، وعند زيادة الثروة فالاستهلاك يزيد وبالتالي انتقال منحنى الاستهلاك إلى اليسار والعكس صحيح.

---

[1]– على خلفي، المدخل إلى علم الاقتصادي، دار أسامة الجزائر، 2009، ص 122.

[2] – Bradley R. Schiller, Essentials of economics, 8th, ed, New york, 2001, p252.

[3]– أبو القاسم عمر الطبولي، مبادئ الاقتصاد التحليلي الكلي، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1991، ص37.

- **الدخل:** يلعب دورا مهما في تحديد استهلاك الأفراد لأن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الاستهلاك.

– مستوى الأسعار: تتأثر معدلات الاستهلاك بمستوى الأسعار فانخفاض المستوى العام للأسعار سيؤدي إلى زيادة القيمة الحقيقية للأصول السائلة أي القوة الشرائية للثروة (القوة الشرائية للنقود ستزداد) وسيؤدي إلى زيادة نسبة الدخل الذي يخصص للاستهلاك، والعكس عند ارتفاع الأسعار تقل القوة الشرائية للثروة وبالتالي تقل معدلات الاستهلاك وبالتالي ينعكس هذا على شراء كميات أقل من السلع والخدمات.[1]

– معدل الفائدة: تعتبر أسعار الفائدة عوائد وحوافز الادخار لأن زيادة أسعار الفائدة تؤدي إلى زيادة مستوى الادخار وانخفاض مستوى الاستهلاك (انتقال منحنى الاستهلاك إلى الأسفل) وعند انخفاض أسعار الفائدة ستزيد كمية الاستهلاك انتقال منحنى الاستهلاك إلى الأعلى.

– التوقعات: فالتوقعات والتنبؤات الخاصة بالأسعار والثروة تأثر على معدلات الاستهلاك ففي حالة توقع الفرد زيادة في دخله فإنه سيقوم بشراء كميات أكبر من السلع والثروة تأثر على معدلات الاستهلاك ففي حالة توقع الفرد زيادة في دخله فإنه سيقوم بشراء كميات أكبر من السلع والخدمات على الرغم أن الدخل الحالي لم يتغير بعد، فكلما كانت التوقعات متفائلة حول الدخول والثروة كلما ازداد الاستهلاك والعكس صحيح.

– الأثار الديمغرافية والعوامل الاجتماعية :فالزيادة السكانية تؤدي إلى زيادة الإقبال على الاستهلاك والبعد السكاني لا يتوقف عند الزيادة السكانية بل يتعدى إلى التوزيع العمري للسكان والبعد التعليمي المرتفع يزداد حجم الاستهلاك في الأنماط الاستهلاكية التي ترتبط بالتطور.[2]

– الضرائب: فزيادة الضرائب تقلل من حجم الدخل المخصص للاستهلاك والعكس صحيح.

– السياسة المالية: فهي الإجراءات التي تتبعها الدولة للتأثير على عرض النقود، وحسب "كينز" فإنها تؤدي إلى توزيع الدخل مما يؤثر على الاستهلاك، فإن سياسة الدين العام تؤثر ايجابا على الاستهلاك من خلال تأثيرها على النقدي والدخل الحقيقي.

– العادات والتقاليد: يتعلق بخصائص كل شعب من تقاليد وعادات وطقوسه الدينية والوطنية حيث هناك شعوب تكثر من أكل اللحوم والأسماك، وأخرى من أكل المنتجات النباتية، وأخرى تنفق أكثر على تدفئة المنازل نظرا لبرودة الطقس.

---

[1]– خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة10، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص166.

[2]– سامر عبد الهادي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 124-126.

3. نظريات الاستهلاك: هناك العديد من النظريات التي درست العلاقة بين الاستهلاك والادخار لمعرفة العلاقة بين الدخل والاستهلاك.

1.3. نظرية الدخل المطلق: ترى هذه النظرية أن الاستهلاك يتحدد بمستوى المطلق للدخل والعلاقة الأساسية بين الاستهلاك والدخل تتمثل في دالة الاستهلاك في الأجل القصير، وتنتقل هذه الدالة إلى أعلى مع مرور الزمن وينشا عنها دالة استهلاك الأجل الطويل.

2.3. نظرية فرضية الدخل النسبي: وترى هذه النظرية أن العلاقة الأساسية بين الدخل والاستهلاك هي علاقة تناسبية فإذا ارتفع الدخل وبقي توزيعه ثابت فإن الاستهلاك سيزيد كنسبة من الدخل والسلوك الاستهلاكي للفرد يعتمد على السلوك الاستهلاكي للآخرين فعندما يزداد الدخل المطلق بنفس النسبة فإن المركز النسبي للأفراد في توزيع الدخل سيبقى على حاله والدخل النسبي لهم سيبقى ثابت على الرغم من الزيادة في الدخل المطلق.

3.3. نظرية الدخل الدائم :ترى هذه النظرية أن استهلاك العائلة في سنة ما يعتمد على الدخل المتحقق في تلك السنة أي دخلها الدائم .

4.3. نظرية دورة الحياة :ترى هذه النظرية أن استهلاك الأفراد يتحدد أساسا بعوامل طويلة الأجل أي الدخل المتوقع الحصول عليه خلال حياتهم، فالأفراد يحاولون العمل على استقرار إنفاقهم الاستهلاكي من خلال المقارنة بالشكل العادي لدخلهم خلال حياتهم.

رابعا: نشاط الدخل:

إن الدخل مسألة أساسية في الحياة الاقتصادية للأفراد والمجتمعات لأن من خلاله يمكن للفرد أو المجتمع أن يؤمن احتياجاته ومتطلباته الحالية والمستقبلية ومصدرا لمختلف القيم والمنافع التي يحصل عليها الفرد خلال فترة زمنية معينة.

1. تعريف الدخل القومي: قبل التطرق إلى تعريف الدخل سنتطرق إلى تعريف الثروة لتمييز بينهما:[1]

- أن الثروة تأخذ مفهوم تراكمي وتشير إلى كل ما يملكه الفرد من أموال وأصول عينية.
- بينما الدخل يأخذ مفهوم تدفقي ويشير إلى المداخيل التي يحصل عليها الفرد خلال فترة زمنية معينة.

ويمكن تعريف الدخل من عدة جوانب:

– من جانب الإنتاج: وهو كل ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات خلال فترة زمنية معينة ويتمثل في المخزون من السلع والخدمات التي يستفيد منها الأفراد (كونه مجموع قيم السلع والخدمات المنتجة).

[1]– عبد الله قلش، مرجع سبق ذكره، ص108.

– **من جانب التوزيع (دخل موزع)**: يتمثل في التدفق النقدي الذي يحصل عليه أصحاب عوامل الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقابل اشتراكهم في العملية الإنتاجية، أو هو العائد الذي يحصل عليه صاحب العنصر الإنتاجي مقابل مساهمته في العملية الإنتاجية، (دخل عناصر الإنتاج وبذلك يكون الدخل القومي عبارة عن مجموع الدخول الموزعة على المساهمين في الإنتاج خلال السنة أي أنه يشمل أجور العمال وفوائد رؤوس الأموال وريع الأراضي والعقارات وأرباح المنظمين).

– **من جانب الإنفاق** : هو مجموع الإنفاق لأن الدخول التي يحصل عليها المشاركون في العملية الإنتاجية يتم إنفاقها على استهلاكهم ويدخرون الباقي.

– ويعرف **الدخل** أيضا: أنه مجموع العوائد التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج من المواطنين مقابل استخدام هذه العناصر في إنتاج السلع والخدمات سواء كان ذلك داخل البلد أو خارجه من خلال فترة زمنية معينة عادة سنة.

– **إن الدخل القومي**: هو الدخل المتحصل للاقتصاد الوطني باجمعه أي للمقيمين (المقيم هو المواطن الذي يعيش في الدولة بشكل مستمر وفيها نشاط أعماله ويعتبر ضمن المقيمين أعضاء السلك الدبلوماسي للدولة والطلاب الذين يدرسون في الخارج والسياح والمسافرين لغرض العلاج).[1]

– إن الدخل القومي يختلف عن دخل الأفراد وإن مجموعه يساوي مجموع دخول الأفراد وهناك دخول لا تعد دخولا فردية لكنها تعد من مفردات الدخل القومي كالاستقطاعات التقاعدية وأرباح الشركات غير الموزعة، بينما هناك دخول فردية لكنها لا تدخل ضمن الدخل القومي كالإعانات الموزعة من خلال الضمان الاجتماعي والرواتب التقاعدية.[2]

– الدخل القومي يساوي مجموع قيمة الإنتاج.[3]

– إن الدخل القومي ينبغي أن يكون ناجما عن خدمات اقتصادية يقدمها الأفراد الاقتصاديون (الأفراد المنتجون والمشاريع والمؤسسات والهيئات الحكومية).

أن الإرث هو مجرد عملية نقل الملكية من المورث إلى الوارث وهو ليس نتيجة خدمة اقتصادية قام بها الوارث.

وبهذا فإن الدخل القومي يعكس مقدار النشاط الاقتصادي للمواطنين وهو يختلف عن مفهوم الثروة القومية.[4]

2. أهمية الدخل القومي: يحتل الدخل مكانة هامة في الدراسات الاقتصادية المعاصرة لعدة أسباب منها:

– يعتبر أحد المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تستخدم في تتبع تطور النشاط الإنتاجي في البلد وتطور الدخل القومي خلال فترة زمنية معينة بعكس حالة النمو أو الركود في الاقتصاد القومي.

---

[1]– رسلان صافي، الناتج والدخل القومي، دار العامة للتوزيع، سوريا، 2019، ص85.

[2]– هدوقة حسيبة، مرجع سبق ذكره، ص41.

[3]– لحول علي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[4]– فليح حسن خلف، حسابات الدخل القومي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص62.

في العصر الحديث (عصر التخطيط الاقتصادي) يعتبر الدخل القومي نقطة البداية في عملية التخطيط لأن تقدير الدخل القومي للسنوات السابقة يستخدم لوضع وتنفيذ الخطة الاقتصادية، كما أن تحديد مكونات الدخل أمر ضروري لتنوير الطريق أمام واضعي الخطة الاقتصادية.

– إن مستوى الدخل القومي الحقيقي وشكل توزيعه بين المواطنين يعد من العوامل الهامة المحددة لمستوى معيشة الأفراد (الرفاهية الاقتصادية).

– إذا ارتفع الدخل القومي الحقيقي بمعدل أكبر من معدل زيادة السكان خلال فترة زمنية معينة فإن متوسط دخل الفرد سيرتفع وبالتالي تزيد الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع، أما إذا انخفض الدخل القومي الحقيقي أو أنه ارتفع بمعدل أقل من معدل نمو السكان فيحصل العكس إذ ينخفض مستوى معيشة الأفراد..

3. أنواع الدخل: يمكن التمييز بين عدة أنواع من الدخل كالتالي:[1]

1.3. التمييز بين الدخل النقدي والدخل الحقيقي:

– الدخل النقدي: وهو عبارة عن التدفق النقدي الذي يحصل عليه الأفراد خلال فترة زمنية معينة، معبرا عنه بكمية النقود التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج في مجتمع معين.

– الدخل الحقيقي: ويمثل القوة الشرائية للتدخل النقدي أي كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها من خلال الدخل النقدي وهو يتناسب عكسيا مع المستوى العام للأسعار، كما يتناسب طرديا مع الدخل النقدي ويمكن أن تحصل زيادة في الدخل الحقيقي إذا كانت نسبة الارتفاع في الدخل النقدي أكبر من نسبة الارتفاع في المستوى العام للأسعار، والعكس يحدث إذا ما كانت نسبة الارتفاع في الدخل النقدي أقل من نسبة الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

2.3. التمييز بين أنواع الدخل حسب مصدره:

– الدخل الناتج عن العمل: هو نتيجة الجهد الذي يبذله الشخص في العلمية الإنتاجية والذي يتمثل في الأجر.

– الدخل الناتج عن استغلال العوامل الطبيعية: ويتمثل في الدخل الذي يتحصل عليه شخص ما نتيجة لاستغلال العوامل الطبيعية في العلمية الإنتاجية والذي يتمثل في الريع.

– الدخل الناتج عن توظيف راس المال: وهو العائد الذي يتلقاه صاحب رؤوس الأموال نتيجة لتوظيف أمواله في العمليات الاستثماري ويتمثل في الفائدة.

– الدخل الناتج عن التنظيم: وهو يقابل تلك القيمة المضافة التي ينتجها المنظم والمسير للعملية الإنتاجية من خلال أعمال التوجيه والتنسيق بين عوامل الإنتاج، والذي يعطي قيمة أكبر من القيمة الموظفة ويتمثل عائده في الربح.

[1]– صالح صالحي، توزيع الثروة والدخل في الاقتصاد الإسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، المجلد:9، العدد 09، 2009، ص 02.

3.3. التمييز بين الدخل الفردي والدخل الوطني أو الإجمالي:

– **الدخل الفردي:** يختص بدخل فرد واحد نتيجة مساهمته في العملية الإنتاجية سواء كان أجرا أو ربعا أو ربحا أو فائدة.

– **الدخل الوطني:** يشير إلى إجمالي الناتج الوطني والمداخل التي تتحصل عليها عوامل الإنتاج بما فيها الأجور والربوع والفوائد والأرباح.

خامسا: نشاط الادخار:

هو ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات لتمويله المشاريع الاستثمارية التي تعود بمنافع على غالبية أفراد المجتمع ولضمان استمرارية الدروة الاقتصادية، وهو ظاهرة مرتبطة بالدخل والاستهلاك لأنه فائض الدخل من الاستهلاك أي الفرق بين الدخل وما ينفق على السلع والخدمات الاستهلاكية لذا يسمى الفائض.

1. تعريف الادخار: الادخار كظاهرة اقتصادية واجتماعية ونفسية وثقافية أصبح يحظى بأهمية كبرى عند علماء الاقتصاد والاجتماع لمساهمته في تحقيق أعلى مستوى رفاهية واستقرار للفرد والدولة ككل لذا يعتبر من الظواهر الاقتصادية التي اختلف حولها المفكرين وذلك لتعدد جوانبه وعلاقاته حيث اعتبره:

– يختلف مفهوم الادخار كميا عن مفهوم الاكتناز فالادخار في المفهوم الاقتصادي هو تأجيل جزء من الاستهلاك للمستقبل وذلك من خلال الجهاز المصرفي والأوعية الادخارية القانونية، في حين أن مفهوم الاكتناز هو اقتطاع جزء من الدخل وخروجه من القطاع المالي والدائرة الاقتصادي.[1]

– هو اقتطاع جزء من الدخل ليوجه نحو تحقيق منافع مستقبلية بدلا من الانتفاع به حاليا.

– وقد عرف على أنه اقتطاع جزء من الدخل الحالي وعدم إنفاقه حاليا من أجل استخدامه مستقبلا ويوجه إما للاستثمار أو الموجهة طوارئ معينة، أي أن الادخار يتضمن فقط تأجيل للانتفاع بالأموال دون ارتباط ذلك بالزيادة أو النقصان في حجم المنافع المضحى بها حاليا.

–كما عرف أيضا على أنه استهلاك مؤجل يتخلى من خلاله الفرد أو الجماعة عن إشباع رغبة معينة حاضرة بقصد تأمين الأموال اللازمة لتحقيق إشباع رغبة محتملة في المستقبل، وذلك دون الاستعداد لتحمل أدنى درجة من المخاطرة.[2]

– فالادخار هو الامتناع عن الاستهلاك الحالي والتمتع بالأموال في الحاضر وتأجيل ذلك إلى المستقبل.[3]

– الاحتفاظ بجزء مما يحوزه الإنسان احتياطا للظروف المستقبلية وحتى يوفر لنفسه ما هو بحاجة إليه من الاستقرار والأمن في يومه وغده.

---

[1]– الزبيدي حمزة محمود، إدارة الائتمان المصرفي والتحميل الائتماني، الطبعة الأولى، دار الوراق المنشر والتوزيع، 2002، ص14.

[2]– شقيري نوري موسى، صالح طاهر الزرقان، إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، دار السيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012، ص19.

[3]– عبد الله قلش، مرجع سبق ذكره، ص 115.

– هو الفرق بين الدخل الجاري الممكن التصرف به والجزء المخصص للسلع الاستهلاكية.[1]

– تعريفه في الفكر الاقتصادي:[2]

– عند الكلاسيك قيمة مخصومة من استهلاك حالي لاستهلاك مستقبلي وبذلك يأخذون بعين الاعتبار الممتلكات ومجموع الأموال النقدية والمالية والحقيقية في تكوين الادخار، وإن كل ادخار هو استثمار لذا لا يمكن أن يقلل من الطلب الكلي حيث يتم تحويل الادخار إلى استثمار عن طريق سعر الفائدة ويمثل الاستثمار الطلب على الموارد المالية، والادخار عرض هذه الموارد وسعر الفائدة مقابل لهذه الموارد وسعر الفائدة مقابل لهذه الموارد ويحقق مستوى التوازن وعليه فالطلب هو دالة متناقصة بالنسبة لسعر الفائدة ودالة الادخار دالة متزايدة بالنسبة له.

– عند نيوكلاسيك فالاكتناز هو امتناع المستهلكين عن شراء إنتاج متاح وبالتالي زيادة قدرتهم على الادخار وإن سعر الفائدة هو المتغير الذي يعادل بين الادخار الكلي والاستثمار الكلي، وحسب مارشال هناك عنصرين مؤثرين في الاحتياطات والتي تتمثل في أهمية كل من الدخل والثروة، وسعر الفائدة هو المقابل لاستخدام رأس المال في السوق والسعر الذي يتعادل فيه كل من العرض الكلي لرأس المال والطلب الكلي هو السعر التوازني في السوق.

– عند كينز الادخار يمثل الجزء غير موجه للاستهلاك من الدخل بحيث يعتبر رصيد حساب أو باقي الدخل على الاستهلاك في ضوء ارتباطه بعدة عوامل كالعادات الاجتماعية.

2. أنواع الادخار:[3]

1.2. الادخار الاختياري والادخار الإجباري: وهذا النوع حسب طبيعة التكوين حيث أن الادخار الاختياري هو ادخار فردي حسب حرية الفرد ووعيه وقدرته ورغبته في الادخار بدون دافع خارجي يجبره أو يلزمه عليه، أما الإجباري هو الذي تلجأ إليه الدولة لصالحها ولصالح الأفراد وذلك باقتطاع جزء من الدخل بصورة إلزامية وهذا النوع يعتبر مصدرا مهما لتمويل المشاريع الاستثمارية العامة .

2.2. الادخار المحلي والادخار الوطني: هذا النوع حسب الحدود الجغرافية حيث الادخار المحلي هو مجموعة مدخرات الدولة داخل حدودها الجغرافية المتكونة من مدخرات القطاع العائلي وقطاع الأعمال والدولة والمؤسسات والشركات التابعة لها، أما الادخار الوطني فهو الادخار المحلي إضافة إلى جزء يتكون في الخارج وهو صافي المعاملات الخارجية.

---

[1]– جيمس جوارتيني رجارد استروب، الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ، السعودية، 1988، ص237.

[2]– شطيبي حنان، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2018/2017، ص 76.

[3]– بن الحاج جلول ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 79.

3.2. ادخار العائلات وادخار المؤسسات وادخار الدولة: هذا النوع حسب طبيعة المدخر حيث يتمثل ادخار العائلات في ادخار الأفراد كالادخار في صناديق التوفير، أو بوليصة التأمين، أو الودائع الأجلة، أو شراء الأوراق المالية، أما ادخار المؤسسات فهو ادخار قطاع الأعمال الخاص والعمومي سواء كان إنتاجي أو تجاري أو خدمي وذلك بتخصيص جزء من أرباحها في زيادة استثمارها، أما ادخار الدولة فهو الفائض الذي يتحقق من الفرق بين الارادات الحكومية الجارية والنفقات العامة والذي يوجه إما للاستثمارات أو تودعه كاحتياطي لمواجهة ما يطرا من عجز في الميزانية العامة للدولة.

3. العوامل المؤثرة في الادخار:

إن الادخار يرتبط بعاملين أساسين وهما الدخل والاستهلاك فعلاقته بالدخل هي علاقة عضوية لكون أن الادخار هو اقتطاع جزء من الدخل من أجل الإنتفاع به مستقبلا، أما علاقته بالاستهلاك فهي علاقة تنافسية لأنه أي زيادة في أحدهما تكون على حساب الآخر باعتبار أن كل منهما يمثل جزء من الدخل.

وبمان الدخل ينقسم إلى جزأين فجزء يوجه للاستهلاك الحالي وجزء يوجه إلى الادخار، فإن العوامل المؤثرة على الادخار هي تلك العوامل المتحكمة في العلاقة بين الدخل والادخار وبين الادخار والاستهلاك، ولذلك فإن عملية الادخار تخضع إلى تأثير مجموعة من العوامل والتي تدفعها إما للزيادة أو الانخفاض بحسب طبيعة كل عامل، ومنه فالعوامل المؤثرة على الاستهلاك هي نفسها التي تؤثر على الادخار لأن أي عامل يزيد من استهلاك ما من شأنه أن يقلل من الادخار.

سادسا: نشاط الاستثمار:

إن الاستثمار نشاط اقتصادي مهم في استحداث وتوسيع القدرات الإنتاجية للبلد وقدرته على إنتاج وسائل إشباع الحاجات والرغبات المختلفة، فهو النشاط الذي يمكن من توظيف فوائض الأموال والمدخرات في أنشطة منشئة للقيمة.

1. تعريف الاستثمار: يحمل مفهوم الاستثمار عدة دلالات ومعاني بالنظر إلى تعدد أبعاده ومحدداته ولهذا هناك العديد من التعاريف المتعلقة بالاستثمار منها:

– سلسلة من النفقات تليها سلسلة من اللإيرادات وذلك في فترات زمنية متعاقبة وقد يكون هذا الاستثمار مادي (المباني، المعدات، الآلات) أو غير مادي كالنقود تحت الطلب كالأسهم والسندات.[1]

– هو تلك الأموال التي يدفعها الشخص حاليا مقابل الحصول على أرباح مستقبلية.[2]

[1]– قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية، دار النشر والتوزيع، الجزائر،2004، ص11.

[2]– محمد صالح الحناوي، طارق مصطفى الشهاوي، مبادئ وأساسيات الاستثمار، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2013، ص 17.

– هو التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من خلال استهلاك حالي بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر منها.[1]

– هو كل تضحية آنية بالأموال على أمل الحصول في المستقبل على أيرادات أو تدفقات نقدية من خلال فترة زمنية معينة بحيث العائد الكلي أكبر من النفقات الأولية.

– المفهوم الاقتصادي : يقصد به توظيف الأموال والمدخرات بغرض تحقيق عوائد وأرباح مستقبلية بما يؤدي إلى زيادة الثروة وتلبية حاجات المجتمع واستمرارية الدورة الإنتاجية.

– تعريف الاستثمار في الفكر الاقتصادي:[2]

تطرق الفكر الكلاسيكي إلى تحديد وتحليل مفهوم الاستثمار من خلال توضيح العلاقة التي تربط الادخار بالاستثمار فعند **الكلاسيك** لا يتم التمييز بين الادخار والاستثمار ويعتبران أن الادخار يعادل الاستثمار في إطار مبدأ التشغيل الكامل للموارد وتحول الادخار طبيعيا إلى استثمار، والادخار هو قرار بعدم استهلاك قسط من الدخل واستعماله في الاستثمار ويطلق على رؤوس الأموال المتراكمة أو المدخرة بالتراكم التي يعبر عنها بالاستثمارات وعليه فإن زيادة التراكم الذي على أساسه يزداد الاستثمار الذي يسمح بتنمية الإنتاج يرتبط بمستوى الربح فبزيادة الأرباح تزداد ادخارات الرأسماليين التي سوف تستثمر فيما بعد.

أما عند كينز فالاستثمار يرتكز على سلوك المستثمرين أو على متخذي قرار الاستثمار ومن الناحية العلمية تعتمد هذه القرارات على المردود المنتظر من موضوع الاستثمار، وبما أن هذا المردود لا يحصل عليه إلا بعد فترة فإن قرار الاستثمار بمدى تقديرات أو تصورات المستثمرين حول ما سيحصل في المستقبل وعلى الرغم من وجود عدة عوامل موضوعية تؤثر في اتخاذ قرار الاستثمار كمعدل الفائدة ومستوى الدخل وغيرها إلا أن **كينز** يفضل العوامل الذاتية كالتفاؤل أو التشاؤم بالنسبة لتصورات متخذي قرارات الاستثمار، من شأنه أن يجعل مستوى الإنفاق على السلع الاستثمارية متذبذبا بحيث يصعب ربطه بمتغيرات موضوعية على الأقل في المدى القصير.

2. محددات الاستثمار :لقد اختلف الاقتصاديون حول طبيعة محددات الاستثمارات ولكن الواضح أن لدافع الربح تأثير رئيسي على قرارات الاستثمار إيجابا أو سلبا، وأهم محددات الاستثمار التي اجمع عليها الاقتصاديون كالتالي:[3]

[1]– شقيري نوري موسى، صالح طاهر الزرقان، وآخرون، إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012، ص 18.

[2]– شطبي حنان، مرجع سبق ذكره، ص79.

[3]– عرقوب نبيلة، محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي دراسة نظرية وقياسية في الفترة 1970–2008، رسالة دكتوراه في القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص12–16.

1.2. العوامل المباشرة :وهي مرتبطة بفعالية الاستثمار من حيث تأثيره على الطاقة الإنتاجية للاقتصاد بشكل مباشر منها.

– سعر الفائدة: إن ارتفاع معدل الفائدة يؤدي إلى تخفيض فرص الاستثمار لذا يعتبر سعر الفائدة محددا أساسيا لقرارات الاستثمار حيث اعتبر كينز أن مستوى الاستثمار الكلي يتحدد بالتغيرات في سعر الفائدة حيث كلما ارتفع سعر الفائدة انخفض حجم الاستثمار الكلي والعكس صحيح.

– الأرباح: من أهم المحددات للاستثمار وتزيد من قدرة المشروع على الاستثمار من حيث إمكانية استخدامه في تمويل الاستثمارات واتخذ تحليل العلاقة بين الدخل والاستثمار على مستوى الكلي عدة أشكال: فالبعض يرى أن الاستثمار يتأثر طرديا بالربح وهو أحد مكونات الدخل القومي حيث إذا زاد هذا الأخير سيؤدي إلى زيادة الربح ومن هنا تظهر العلاقة المباشرة بين الاستثمار والدخل القومي، والبعض يرى أن تغيرات الربح على المستوى الكلي أكثر أهمية يعني أن هناك علاقة دالية بين الاستثمار والأرباح أي أن الاستثمار يتأثر بمستوى الأرباح والاستثمار سببا في ارتفاع الدخل والذي هو بدوره سببا في ارتفاع مستوى الأرباح.

– معدل التغير في الربح :إن الاستثمار لا يتأثر بمستوى الدخل بقدر ما يتأثر بمعدل التغير في الدخل حيث عندما يشير رقم إجمالي الناتج القومي المحلي إلى معدل نمو سريع فهذا يعني اقتصادا توسعيا يخلق فرص استثمار متزايدة التي تعطي فرصة لارتفاع حجم المبيعات أي زيادة الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية مما يؤدي إلى زيادة إنتاج هذه السلع لمقابلة هذا الطلب عليها وهذه الزيادة في الإنتاج تتطلب زيادة الاستثمار، وعليه ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الاستثمار.

– رأس المال: يرى الاقتصاديين أنه لا يوجد استثمار إلا في حالة خلق أو تكوين رأس المال المادي وهذا يتم من خلال الادخار أو من خلال القروض.

– التكنولوجيا وزيادة النمو السكاني: إن المعرفة التكنولوجيا تقلل من تكاليف الاستثمارات أي ارتفاع المستوى التكنولوجي يؤدي إلى زيادة الاستثمار الذي بدوره يتوقف على الطلب الكلي، كما أن زيادة النمو السكاني واكتشاف مناطق جديدة تؤدي إلى ظهور الاستثمار التلقائي.

– الحوافز: وهي التسهيلات التي تقدمها الدول للمستثمرين كتخفيض معدل الفائدة فترات استحقاق طويلة الأجل التي من شأنها زيادة الاستثمار وانتقال منحنى الاستثمار إلى الأعلى.

– الطلب الكلي: إن زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات ويتوقف حجم الطلب الكلي على سعر السلعة وتوافق السلعة مع أذواق المستهلكين وغير...

– **الاتجاه العام للأسعار**: إن ارتفاع أسعار المستثمر ينعكس سلبا على مستوى الدخل الحقيقي خلال انخفاض القوى الشرائية للنقود وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة وبهذا ينخفض الادخار ثم الاستثمار.

2.2. العوامل غير المباشرة:

– **التوقعات**: إذا عم التفاؤل بشأن المستقبل الاقتصادي للمجتمع فهذا سيعطي دافعا للعمل والاستثمار ومن ثم ارتفاع الطلب على السلع والخدمات ومن ثم نمو الاقتصاد، وإذ عم التشاؤم فسوف يحصل العكس.

– **الضرائب**: قد تؤدي المعاملة الضريبية إلى تشجيع الاستثمارات (تخفيض الضرائب أو الإعفاء منها) إلى انخفاضها (زيادة الضرائب).

– **القروض**: إن الإنفاق على قرض معين يتبعه دفع فوائد منتظمة بالإضافة إلى أصل الدين، وهذا يؤدي إلى انخفاض الأرباح المتوقعة وبالتالي انخفاض الاستثمار.

– **السياسة الاقتصادية الكلية**: يعتبر الاستثمار من المتغيرات الاقتصادية الأقل استقرار لذا من الضروري متابعته من خلال سياسات اقتصادية غير مباشرة كالسياسات النقدية والسياسات المالية أو سياسة استثمارية مباشرة.

3. أهداف الاستثمار: تختلف أهداف الاستثمار بحسب اختلاف نوعه والجهات القائمة به والظروف السائدة وتكمن هذه الأهداف في:[1]

– **تحقيق عائد أو ربح**: وهو الهدف الأساسي لمعظم عمليات الاستثمار التي يقوم بها القطاع الخاص والمحفز والدافع الأساسي لعملية الاستثمار، والذي يتمثل في قيمة الارتفاع في أموال أو ثروة الشخص نتيجة توظيفها في عمليات الاستثمار.

– **تأمين حاجات المجتمع** : ويتم من خلال توظيف الأموال في عمليات إنتاج السلع والخدمات أو إقامة مشاريع معينة ذات منفعة عامة أو خاصة، كإنشاء الطرق والجسور وبناء المدارس والمستشفيات.

– **المحافظة على رأس المال وتنميته**: الهدف من عمليات الاستثمار هو المحافظة على الأموال وتنميتها من خلال استهداف عائد من وراء تلك العمليات والمساهمة في تنمية ثروة الأشخاص والمجتمع.

– **توفير مناصب الشغل**: لأن الاستثمارات تساهم في تعبئة وتوظيف المدخرات العامة والخاصة في إنشاء مشاريع استثمارية تحتاج إلى عمالة ومن ثم المساهمة في التشغيل.

[1]– عبد الله قلش، مرجع سبق ذكره، ص 125.

– **توفير العملة الصعبة:** يساهم نشاط الاستثمار في توفير العملة الصعبة لأنه مدخل مهم لتوسيع ورفع القدرة الإنتاجية للبلد بما يؤدي إلى زيادة القدرة على التصدير ومن ثم دخول العملة الصعبة، ومن ناحية اخرى تعمل الاستثمارات التي يقوم بها المواطنين في الخارج على دخول العملة الصعبة.

– **التنمية الاقتصادية والاجتماعية** : من خلال زيادة الإنتاج وتوفير الخدمات في مختلف المجالات كالجامعات والمدارس والطرقات.

– زيادة الإنتاج توفير مختلف السلع والخدمات وزيادة الدخل القومي وتحسين المستوى المعيشي.

سابعا: نشاط التبادل

1. تطور نشاط التبادل:[1]

يعد نشاط التبادل من أهم الأنشطة الاقتصادية التي نشأت مع تطور نشاط الإنتاج والأنظمة الاقتصادية والمجتمعات البشرية لأن الإنسان بدا أول أشكال النشاط الاقتصادي في البحث عن الأكل واللباس والمأوى وانصب نشاطه على إنتاج ما يكفيه في صورته البدائية ضمن اقتصاد اللامبادلة ويمثل هذا النوع من الاقتصاد النمط الأول الذي عرفته البشرية، ولم يكن للتبادل دورا في ذلك حيث كان يتم إنتاج ما يلبي حاجات الفرد والمجتمع المرتبط به بمعنى الإنتاج من أجل الاستهلاك الذاتي، وبعد تطور الحياة الاجتماعية واندماج الفرد ضمن الجماعة وتفاوت قدرات الأفراد ضمن الجماعة الواحدة، بدأ الاتجاه نحو الاهتمام بإنتاج سلع دون غيرها ويقوم بمبادلة ما لديه من فائض بما لدى الآخرين من فوائض وهناك ظهرت الحاجة للتبادل كنتيجة لتقسيم العمل والاتجاه نحو التخصص وبدأ التبادل في شكله البسيط عبر المقايضة التي تقوم على مبادلة سلعة بسلعة أخرى ثم تطور مع اتساع حاجات الإنسان وتعقد العلاقات الاقتصادية إلى نظام البيع والشراء بالاعتماد على وسيط التبادل الذي يحظى بقبول لدى جميع الأطراف، ليطرأ عليه هو الآخر تطورات وتحولات انتقل على اثرها من النظام السلعي القائم على اعتماد سلعة ذات قيمة كوسيط للتبادل إلى استخدام المعادن النفيسة باعتبارها تحظى بقبول عام لتظهر بعدها النقود المعدنية ثم النقود الإئتمانية وأخيرا وسائل الدفع الإلكترونية.

وبذلك أصبح الوسيلة التي يتم من خلالها انتقال السلع والخدمات بين الأفراد لتلبية حاجاتهم المتنوعة وتساهم في تحقيق التكامل بين المنتجين والمستهلكين وتنشيط السوق وتوزيع الموارد بطريقة أكثر كفاءة.

[1]– انظر إلى:

– بن الحاج جلول ياسين، مرجع سبق ذكره، ص68.

– عبد الله قلش، مرجع سبق ذكره، ص91.

2. تعريف نشاط التبادل:

– المبادلة: هي عملية الحصول على أشياء مقابل أشياء أخرى قد تكون سلع وخدمات مقابل سلع وخدمات أخرى أو مقابل النقود.

– ويقصد أيضا بالمبادلة: تنازل شخص عن شيء ما لشخص مقابل شيء آخر يماثله ويعادله في القيمة من وجهة نظر أطراف التبادل أي هو عملية تبادل المنافع بين الأشخاص، وحتى تتم عملية التبادل بين الأشخاص لابد من وجود اختلاف في الأشياء التي يملكها الطرفان إضافة إلى الرغبة لكلا الطرفان في القيام بعملية المبادلة.[1]

– التبادل: هو الإنتقال الإداري لملكية السلع والخدمات المتحصل عليها من النشاط الاقتصادي.

– فالتبادل: يشمل الأنشطة التجارية التي تتضمنها عملية تدفق السلع والخدمات من أماكن إنتاجها حتى وصولها إلى المستهلك النهائي.

– فالتبادل : عملية وسيطة بين التوزيع والاستهلاك إذ تسمح للمتعاملين الاقتصاديين بتبادل المنافع والحصول على مداخيل، فهي تمكن المنتجين من بيع السلع والخدمات للحصول على مداخيل مختلفة لتغطية نفقات العملية الإنتاجية و المستهلكين لدفع مبالغ معتبرة لإشباع مختلف الرغبات وذلك باستعمال السلع التي يرغبون الحصول عليها.

3. أهمية التبادل:

– تمكين المنتجين من بيع جميع السلع والخدمات.

– تمكين المستهلكين من استعمال السلع التي يريدون الحصول عليها.

– سير الدورة الاقتصادية.

– معرفة قنوات التوزيع المختلفة.

4. أدوات المبادلة: تستخدم في عملية المبادلة بين الأفراد عدة أدوات وهي:

1.4. أداة المقايضة: هي أول أداة استخدمت بين الأفراد في عملية المبادلة ويقصد بها تلك العملية التي يتم بموجبها تبادل السلع والخدمات ببعضها البعض دون استخدام النقود كوسيلة للتبادل أو مقياس للقيمة وكانت مفيدة ونافعة في المجتمعات البسيطة حيث أن عدد السلع وأنواعها محدود، لكن مع تعدد السلع أصبحت المقايضة عاجزة عن متابعة التطور وأدت إلى وجود صعوبات.

[1]– نصيب رجم، إدارة أنظمة التوزيع–تطبيقات ودراسة حالة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص10.

✓ **صعوبات المقايضة:**

- **صعوبة توافق رغبات الأطراف المتبادلة:** لأنه قد يكون هناك شخص لديه فائض في سلعة معينة ويقوم ببيع الفائض لغرض شراء سلعة أخرى يكون راغب فيها فقد يجد هذه السلعة عند أحد البائعين لكن هذا البائع قد لا يرغب بشراء السلعة الفائضة التي بحوزته.
- **عدم قابلية السلعة لتجزئة:** عندما تكون السلعة غير قابلة للتجزئة والإنقسام إلى وحدات أصغر فإذا أراد شخص ما أن يبادل جملا بكمية من القمح والبيض فإنه سوف يجد صعوبة في أن يجد شخصا لديه هذين النوعين من السلع ومن ناحية أخرى لا يمكن تجزئة الجمل بالإضافة إلى صعوبة تقدير قيمة الجمل بالنسبة لكل نوع من أنواع السلع الأخرى.
- **صعوبة تقدير قيم السلع المعدة للتبادل:** وهذا راجع لعدم وجود وحدة حساب مشتركة أو أداة قياس قيم السلع المتبادلة، فيصبح ضروريا تقدير كل سلعة في السوق من خلال مقارنتها بالسلع الأخرى.
- **صعوبة احتفاظ الأفراد بثرواتهم أو بالقوة الشرائية عامة:**[1] لأنه لو أراد شخصا الاحتفاظ بجزء من إنتاجه التجاري توجب عليه حفظه بشكل مخزون سلعي وقد تتعرض السلعة لتلف إذا كانت قابلة لتلف وانخفاض قيمتها بالإضافة إلى ما يتحمله من تكاليف إضافية للخزن مما يدفعه إلى التخلص منها.

2.4. أداة النقود: بعد معاناة الإنسان من نظام المقايضة بدأ يبحث الإنسان عن مادة ضرورية يتم بواسطتها تبادل السلع والخدمات وتقدر بها قيم الأشياء ويسهل بها التعامل فادى استخدام النقود إلى تسهيل المبادلات بإحلال التبادل غير المباشر محل التبادل المباشر وحلت محل المقايضة.

[1]– محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، مصر، 2015، ص09.

الفصل السادس:

المؤسسات الاقتصادية

الفصل السادس: المؤسسات الاقتصادية

تعتبر المؤسسة المحور الأساسي الذي يدور حوله أي اقتصاد وتلعب دوراها هاما في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والمؤسسة من خلال وظائفها المختلفة تعمل على بلوغ وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، كما يمكن من خلالها تنفيذ مختلف البرامج والإجراءات والسياسات، ولقد عرفت المؤسسة العديد من التعاريف في مختلف الأوقات وحسب مختلف الإتجاهات والمداخل لذا حصر كل أنواع المؤسسات بأشكالها وأهدافها المختلفة في تعريف واحد صعب جدا وهذا راجع للأسباب التالية:[1]

- التطور الكبير والمستمر الذي مس الجوانب الإدارية والإنتاجية للمؤسسة وكذا حجمها وأنواعها.
- تعدد واتساع أوجه نشاط المؤسسة من الفلاحة إلى تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- تنوع اتجاهات الباحثين والمفكرين وايديولوجياتهم.

أولا: تعريف المؤسسة

إن تعريف المؤسسة عرف تطورا كبيرا نظرا للتطور المستمر في اشكالها وحجمها وطرق تنظيمها واتساع نشاطها وعليه عرفت المؤسسة:

1. **التعريف اللغوي:** من حيث معناها اللغوي هي عملية المبادرة المباشرة في تجسيد وتنفيذ مشروع ما (مهما كان مع تحمل المخاطر).

2. **التعريف التقليدي:** تعرف المؤسسة على أنها وحدة اقتصادية وقانونية تنتج السلع والخدمات لبيعها في السوق بغرض تحقيق ربح.

ويقصد بوحدة اقتصادية وحدة إنتاجية باعتبار المؤسسة وظيفتها الأساسية إنتاج السلع والخدمات من خلال مزج عوامل الإنتاج (العمل، المواد الأولية، الآلات، الأموال، المعلومات...).[2]

[1]- حسين إبراهيم بلوط، المبادئ والاتجاهات الحديثة في إدارة المؤسسات، دار النهضة العربية للنشر، الطبعة الاولى، لبنان، 2005، ص56.

[2]- هباشي سامي، دروس في مقياس اقتصاد المؤسسة، موجهة لطلبة السنة الثانية قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2018/2017، ص7.

3. التعريف الحديث للمؤسسة (المؤسسة كنظام).

حسب هذا التعريف تتكون المؤسسة من مجموعة الأنظمة الفرعية التي تتفاعل فيما بينها لتحقيق هدف معينمتمثلة في عناصر ملموسة هي الإدارة والعمال ووظائف المؤسسة المختلفة، والعناصر الغير ملموسة كالعلاقات الاجتماعية وبراءات الاختراع وغيرها.

ثانيا: أهداف المؤسسة الاقتصادية

تتعدد أهداف المؤسسات حسب طبيعة وميدان نشاطها ويمكن تقسيم هذه الأهداف إلى: اقتصادية واجتماعية وثقافية وحتى التكنولوجية.

1. الأهداف الاقتصادية: تنقسم الأهداف الاقتصادية إلى:

– **تحقيق الربح:** هو الهدف الرئيسي لأن زيادة الأرباح تعني وجود إمكانيات جديدة للنمو وقدرة أكبر على جذب المساهمين للمشاركة في رأسمال المؤسسة، فالربح من بين المعايير الأساسية لصحة المؤسسة اقتصاديا (المبرر الأساسي لوجود المؤسسة).[1]

– **تعظيم الإنتاج:** يتم إعداد ومزج مختلف الموارد المتاحة لتغير شكلها حتى تصبح قابلة للاستهلاك وذلك حسب الطاقة الإنتاجية والتخزينية ... مع الاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج وتقليل التكلفة قدر المستطاع مع تطبيق أساليب حديثة في الإدارة (عقلنة الإنتاج).

– **تخفيض التكاليف:** تسعى المؤسسة إلى تحقيق الاستغلال الأمثل لمواردها المختلفة وذلك لتخفيض تكاليف أنشطتها إلى أقل مستوى ممكن لأن الأرباح تتأثر بشكل مباشر بالتكاليف.

– **تحقيق متطلبات المجتمع:** على المؤسسة تلبية حاجات المجتمع من السلع والخدمات في الوقت المحدد وبكل مرونة.

2. الأهداف الاجتماعية: تتمثل في:

– **ضمان مستوى مقبول من الأجور:** يتقاضون العمال أجورا مقابل جهدهم الفكري أو العضلي، بحيث هذا الأجر حق مضمون من طرف الدولة ويسمح له بتلبية حاجاته والحفاظ على بقائه.

– **تحسين مستوى معيشة العمال:** توفير الإمكانات المادية والمالية تسمح بتلبية احتياجاتهم التي تتطور وتتغير بشكل مستمر بسبب التطور السريع في المحيط سواء التطور التكنولوجي أو الحضاري.

– **توفير تأمينات ومرافق للعمال:** كالتأمين الصحي والتأمين ضد حوادث العمل، التقاعد، مساكن للعمال والمطاعم.

[1]– خالص صافي صالح، رقابة تسيير لمؤسسة في ظل اقتصاد السوق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 45.

– **إقامة أنماط استهلاك معينة:** تقوم المؤسسة بتقديم منتجات جديدة عن طريق الاستثمار والدعاية لتأثير على أذواقهم (المستهلكين) وهذا يجعل المجتمع يكتسب عادات استهلاكية تكون في صالح المؤسسة، وبذلك تؤثر المؤسسة على أذواق المستهلكين بواسطة الدعاية والإشهار.

– **تأهيل العمال:** حيث يتم تدريب وتكوين العمال لتطويرهم ورفع مستوى مهاراتهم المهنية.

3. الأهداف الثقافية والرياضية: تتمثل في:

– تخصيص أوقات للرياضة وتوفير وسائل ترفيهية.

– والثقافية مثل توفير المكتبات والقيام بالرحلات الثقافية ورحلات الاستجمام نظرا لما له تأثير على المستوى الفكري والنفسي للعامل مما ينعكس إيجابا على عمله وأدائه داخل المؤسسة.

4. الأهداف التكنولوجية:[1]

نظرا لحدة المنافسة بين المؤسسات للحصول على أحسن منتوج وأعلى مردودية عملت المؤسسات على توفير إدارة أو مصلحة خاصة لعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علميا، كما أن المؤسسة تؤدي دورا مساندا للسياسية القائمة في البلاد في مجال البحث والتطوير التكنولوجي.

[1]– ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الطبعة الثانية، الجزائر، 11.

الشكل رقم (05): أهداف المؤسسة الاقتصادية

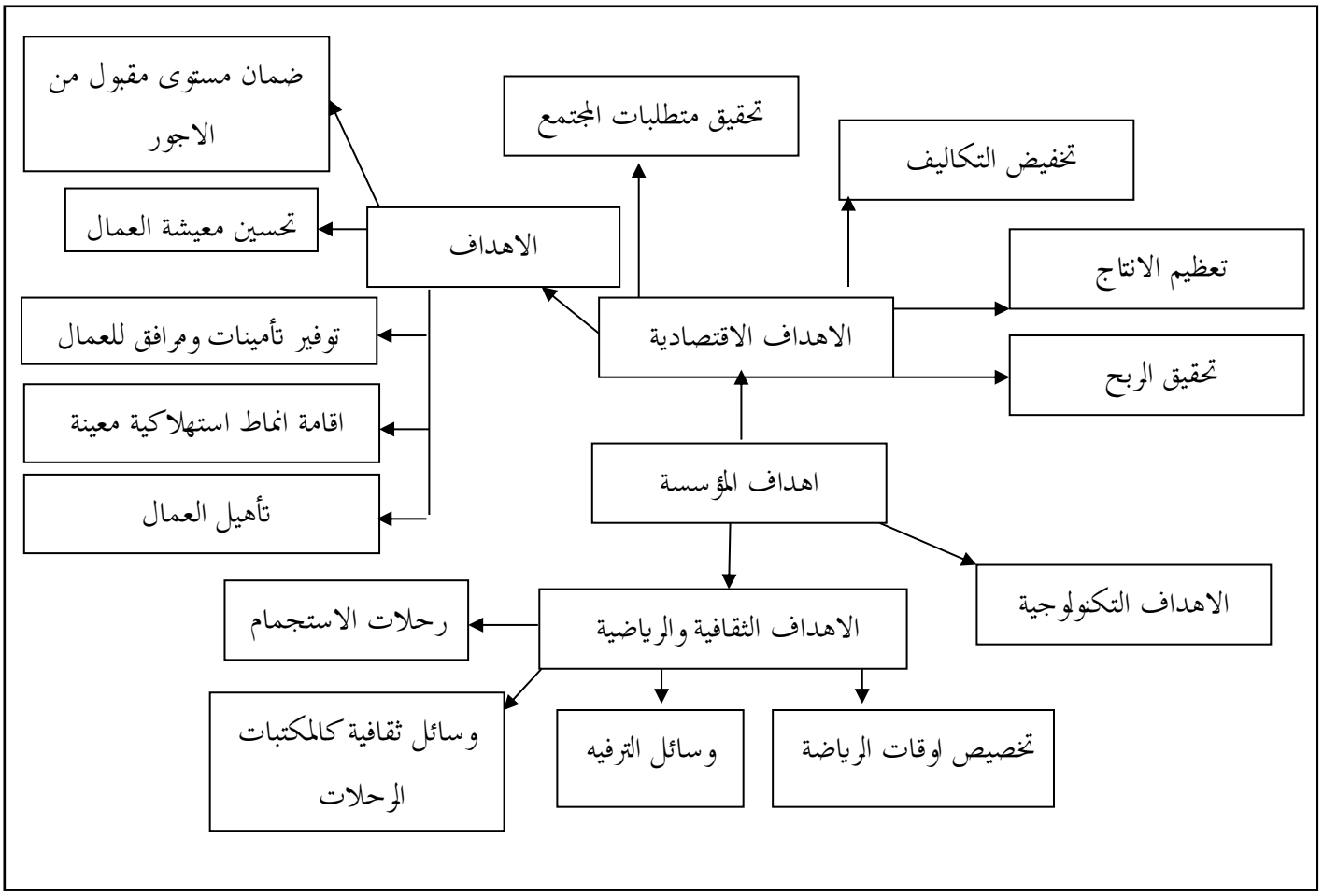

المصدر: رصاع حياة، مطبوعة مقياس اقتصاد المؤسسة، تخصص علوم تجارية وعلوم التسيير، مستوى السنة الثانية ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيسمسيلت، 2023/2022، ص13.

ثالثا: خصائص المؤسسة الاقتصادية: للمؤسسة جملة من الخصائص تتمثل في:[1]

- **المؤسسة شخصية قانونية مستقلة**: لدى المؤسسة حقوق والتزامات وواجبات ومسؤوليات.

- **المؤسسة مركز التحويل**: فهي المكان الذي يتم فيه تحويل المدخلات (الموارد) إلى مخرجات (السلع والخدمات).

- **المؤسسة مركز للتوزيع**: المكان الذي يتم فيه تقسيم وتوزيع الأموال المتحصل عليها من بيع السلع والخدمات على الأعوان الاقتصادية التي ساهمت في العملية الإنتاجية.

[1]- غول فرحات، الوجيز في اقتصاد المؤسسة، دار الخلدونية للنشر، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008، ص9-12.

– **المؤسسة مركز للحياة الاجتماعية:** المكان الذي يتم فيه العمل جماعيا بالتعاون والتنسيق في إطار احترام القواعد وقيم المؤسسة، فالعمال يقضون ثلث أو أكثر من حياتهم في المؤسسة مما يؤدي إلى ترسيخ العديد من المظاهر (محبة، رضا، صراعات).

– **المؤسسة مركز للقرارات الاقتصادية:** فالمؤسسة عند قيامها بمختلف نشاطاتها تجد نفسها مجبرة على اتخاذ قرارات متعددة تخص نوع المنتجات، الكمية، الأسعار، التوزيع، التصدير، النقل والترويج... وبالتالي تلعب دورا مهما في الاقتصاد باعتبارها مركزا للقرارات الاقتصادية، ولاتخاذ القرار السليم يجب مراعاة مجموعة من العوامل (الموارد، الأهداف، البيئة، المؤهلات).[1]

– **المؤسسة شبكة للمعلومات:** إن عملية اتخاذ القرارات الرشيدة يتطلب معلومات من مصادر مختلفة (داخلية وخارجية عن المؤسسة)، لذا على المؤسسة إعداد نظام للمعلومات، حيث تعتبر الشبكة المعلوماتية والاتصالية بمثابة العنصر الحيوي للمؤسسة.

– **المؤسسة مركز للمخاطرة:** بما أن المؤسسة نظام مفتوح تعيش في بيئة صعبة فهي معرضة للخطر باستمرار (خسارة جزئية أو كلية) وهذا راجع إلى صعوبة التسيير وضغط المنافسة... لذا رأسمال المؤسسة يشارك فيه أشخاص أو مؤسسات لجمع مبالغ مالية معتبرة ومن جهة أخرى تقليل المخاطر والخسائر.

الشكل رقم (06): خصائص المؤسسة الاقتصادية

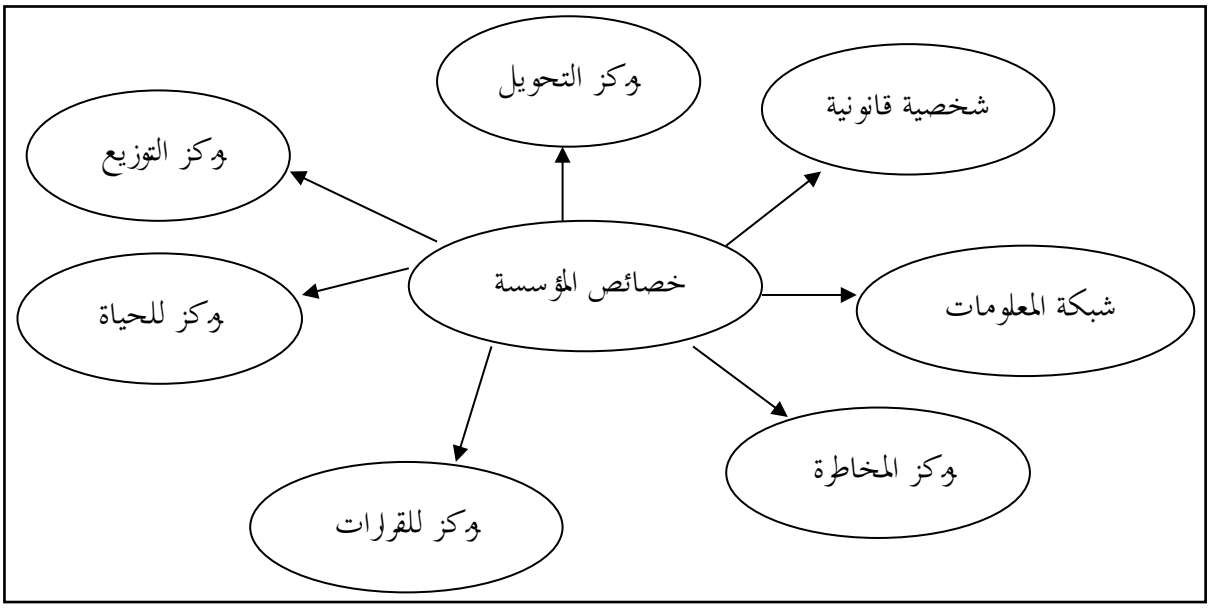

المصدر: رصاع حياة، مرجع سبق ذكره، ص14.

[1]– عامر حبيبة، دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية–دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة دكتوراه، علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017/2016، ص8.

رابعا: دور المؤسسة الاقتصادية: للمؤسسة الاقتصادية دور اقتصادي ودور اجتماعي:[1]

1. الدور الاقتصادي: ويكون اتجاه ملاكها وعمالها ومستهلكيها.

– بالنسبة لملاكها: يعتبر الربح من أهم الأدوار التي يجب أن تؤديها المؤسسة لأن الملاك قبلوا المخاطرة بأموالهم عندما قرروا إنشاء هذه المؤسسة.

– بالنسبة لعمالها: بما أن قوة العمل هي عنصر رئيسي في عملية الإنتاج فإنه يتوجب على المؤسسة أن توفر للعمال الظروف الجيدة من الناحية المادية والنفسية.

– بالنسبة للمستهلكين: على المؤسسة تلبية رغبات المستهلكين من حيث السعر المناسب والكمية المطلوبة والجودة والوقت المناسب.

2. الدور الاجتماعي:

– إن المؤسسة مصدر للإبداع الذي يعتبر شرطا لتطوير الحضارة لذا على المؤسسة آلا تتبع التقليد لأنه يقلل من منافعها إذ ليس أمامها إلا سبيل الإبداع من جديد لتحقيق ربح جيد.

– كما تلعب المؤسسة دورا هاما في التربية عن طريق تكوين العمال مما يؤدي إلى تحسين وتجديد معلوماتهم وتنمية قدراتهم كما أنها مسئولة نسبيا عن القيم الإنسانية لأغلبية أفراد المجتمع.

– تقليص البطالة (توفير مناصب شغل).

[1]– عبد الهادي مختار، مقياس اقتصاد المؤسسة، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس، ميدان العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2021/2020، ص20-21.

الشكل رقم 07): دور المؤسسة الاقتصادية

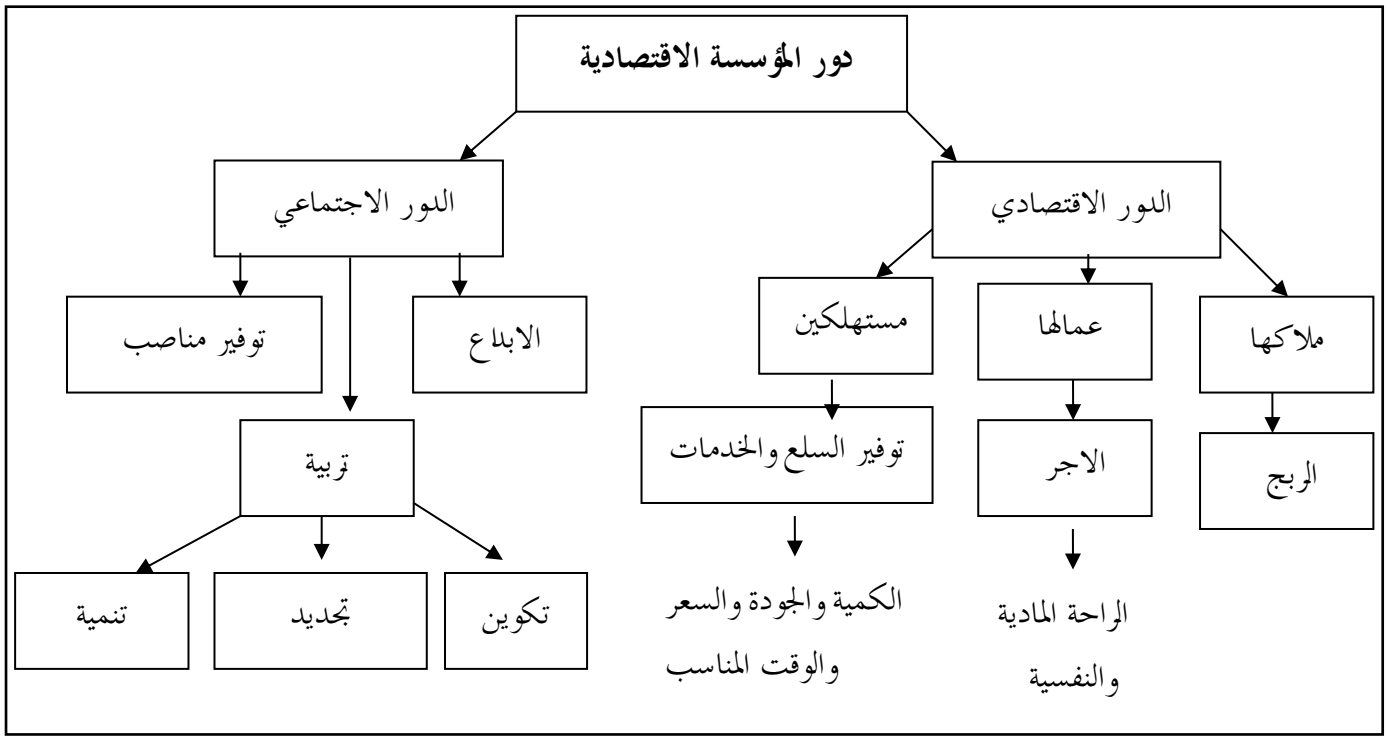

المصدر: رصاع حياة، مرجع سبق ذكره، ص16.

الفصل السابع:

السوق

الفصل السابع: السوق

يعتبر السوق أحد المكونات الأساسية لأي نظام اقتصادي فهو الإطار الذي تلتقي فيه قوى العرض والطلب لتبادل السلع والخدمات وتحديد الأسعار، ولا يقتصر مفهوم السوق على المكان المادي بل يشمل أيضا البيئة الافتراضية والاقتصادية التي تتم فيها عمليات البيع والشراء وإن فهم طبيعة السوق وآلياته أمرا مهما لكونه يساعد على تفسير سلوك المستهلكين والمنتجين وتوجيه القرارات الاقتصادية للمؤسسات، كما يساهم السوق في تخصيص الموارد بكفاءة ويعكس مستوى المنافسة والابتكار داخل الاقتصاد ومن ثم يمثل السوق محورا رئيسيا لدراسة العلاقات الاقتصادية والتجارية في المجتمعات الحديثة.

أولا: تعريف السوق:

في مفهومه الواسع يشير إلى كل لقاء بين العرض والطلب ولسوق مفهومين التقليدي والحديث.

1. التعريف التقليدي:

– مفهوم السوق من الناحية الجغرافية هو المكان الذي يلتقي فيه المشترون طالبوا السلعة أو الخدمة، والبائعون عارضوا السلعة أو الخدمة للبيع لإتمام عملياتهم التبادلية من السلع والخدمات المختلفة.

ويرتكز هذا التعريف على النطاق المكاني والمادي وهذا يتفق مع الماضي بحيث كانت هناك محدودية وسائل الاتصال بين المشتري والبائع وحيز مكاني معين، ولكن حاليا مع التطور في صناعة الاتصالات والمواصلات أصبح العالم كله حدود السوق للعديد من السلع والخدمات.

– ومفهوم السوق من الناحية الاقتصادية يعرف السوق بالآلية التي يتم من خلالها تحديد الأسعار والكميات المتبادلة من السلع والخدمات المختلفة والقوى المحركة لهذه الآلية هي قوى الطلب والعرض وتسمى بقوى السوق.[1]

2. التعريف الحديث: هو مجموعة العلاقات المتبادلة بين البائعين والمشترين الذين تتلاقي رغباتهم في تبادل سلعة أو خدمة معينة ومحددة أي في عرضها وطلبها، بحيث من المفترض أن يكون البائعون والمشترون لسلعة ما على اتصال ببعضهم البعض وأن يكون المشترون على علم بالكميات التي تشتري خلال مدة زمنية معينة.

وعليه فإن نطاق السوق لسلعة ما لا يحده إلا مدى سهولة الاتصال بين الأطراف ومدى قابلية السلعة للنقل من مكان لآخر، وبذلك أصبح التعامل بين الباعة والمشترين يتم دون الالتقاء في مكان معين.

إذا عناصر قيام السوق الحديث تتمثل في:

[1]– السيد محمد أحمد السريتي، النظرية الاقتصادية المتقدمة – الجزئية والكلية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2011، ص81.

- عدد البائعين والمشترين.

- طبيعة السلعة.

- وسيلة الاتصال.

- السعر.

- النقل: توفر ظروف النقل.

ثانيا: وظائف السوق: يؤدي السوق الوظائف التالية:[1]

- تحديد قيم السلع والخدمات.

- تنظيم الإنتاج: تتحقق هذه الوظيفة عن طريق التكاليف بحيث فالمنتج يسعى إلى إنتاج كمية معينة بأقل تكلفة ممكنة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد.

- توزيع الناتج: بحيث أن الأفراد والموارد تتحصل على دخول طبقا لمقدار ما تنتجه وهكذا يصبح الأفراد الأكثر إنتاجية هم أولئك الذين يمتلكون الموارد المنتجة ويحصلون على دخول عالية وبالتالي تكون لديهم مقدرة أكثر على طلب السلع والخدمات.

- التقنين: يعتبر التقنين جوهر عملية التسعير لأنه يقيد الاستهلاك الجاري طبقا للإنتاج الموجود.

- توصيل المعلومات: يعتبر توصيل المعلومات أحد الوظائف الهامة للسوق بحيث يتم الاعتماد على الأسعار في توصيل المعلومات عن تقويم المستهلك للسلع، كما أن من خلال أسعار الموارد يعلم صانع القرار بالأهمية النسبية لعناصر الإنتاج فالأسواق تجمع وتسجل المعلومات التي تعكس اختيارات المستهلكين والمنتجين وأصحاب الموارد وهذه الكمية الهائلة من المعلومات تلخص بسعر السوق.

- تنسيق أفعال المشاركين في السوق: تقوم الأسعار بالتنسيق بين اختيارات المشترين والبائعين ومن ثم تحقق التوافق بين قراراتهم فإذا عرض العارضون من سلعة ما كمية أكبر من التي يطلبها المستهلكون عند سعر السوق فإن هذا السعر سوف ينخفض وعندها سوف يخفض المنتجون إنتاجهم وقد ينسحب البعض من العملية الإنتاجية وفي الوقت نفسه فإن انخفاض السعر يحث المستهلكين على شراء كميات أكبر من السلعة وهكذا يختفي فائض العرض في نهاية الأمر ويعود التوازن إلى السوق مرة أخرى ويحصل العكس في حالة قيام العارضين بعرض كمية أقل من تلك التي يشتريها المستهلكون فيحدث فائض طلب في السوق.

[1]- كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 150-152.

الشكل رقم (08): وظائف السوق

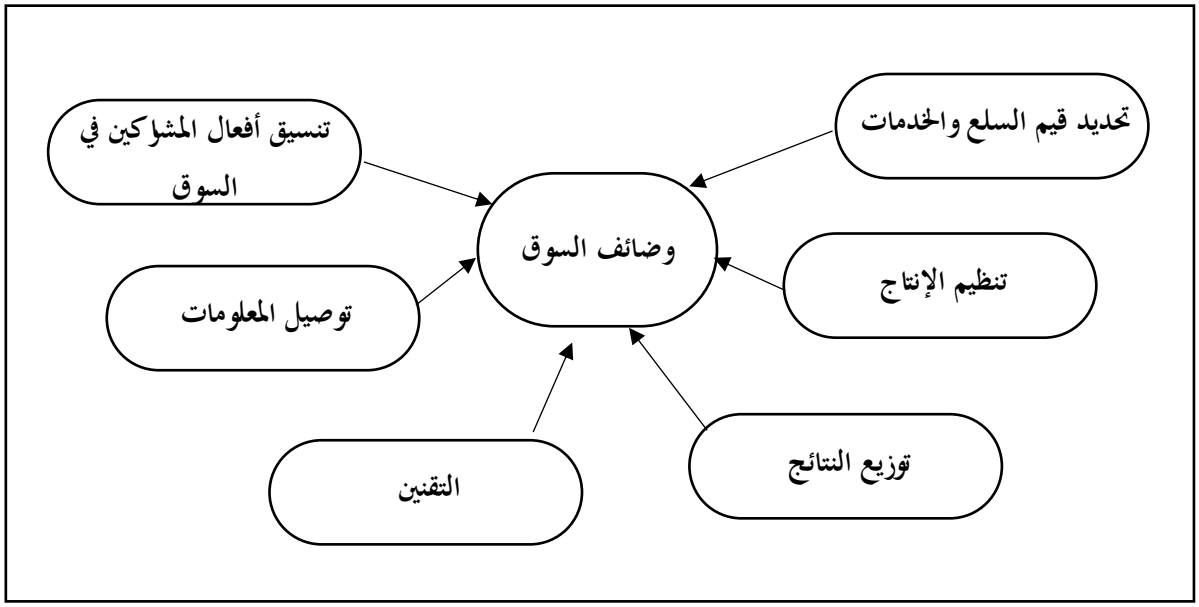

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على كامل علاوي كاظم الفتلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 150-152.

ثالثا: مفهوم الطلب والعرض

1. تعريف الطلب:[1] الطلب هو الكمية التي يكون المشترون على استعداد لشرائها عند سعر معين وفي فترة زمنية معينة.

2. تعريف الطلب الكلي (طلب السوق): الطلب الكلي في سوق ما هو مجموع الطلبات الفردية أو هو مجموع طلبات المستهلكين الأفراد الذين يتكون منهم السوق على سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة.

ويشتق جدول طلب السوق من جداول طلبات المستهلكين بجمع الكميات المطلوبة من السلعة لكل مستهلك عند مختلف الأسعار خلال فترة زمنية معينة، كما يمكن اشتقاق منحنى السوق على أساس تجميع منحنيات طلب المستهلكين.[2]

3. تعريف مرونة الطلب: المرونة تعبر عن مدى استجابة ظاهرة للتغير نتيجة التغير الذي يطرأ على أحد العوامل الممددة لهذه الظاهرة ومنها الظواهر الاقتصادية كالطلب والعرض.

4. تعريف العرض: هو مجموع الكميات من سلعة ما التي يرغب المنتج ويقدر على عرضها للبيع عن سعر محدد وفي فترة زمنية معينة، ونجد أنه كلما ارتفع سعر السلعة كلما زادت الكمية المعروضة منها في السوق والعكس صحيح، كلما انخفض سعر سلعة كلما انخفضت الكمية المعروضة منها ويطلق على هذا اسم قانون العرض.

[1]- كساب علي، النظرية الاقتصادية: التحليل الجزئي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 60.

[2]- دعاس خليل، مرجع سبق ذكره، ص35.

5. توازن السوق: كلمة توازن تدل على مساوة الكميات المعروضة مع الكميات المطلوبة من سلعة ما في سوق محددة خلال فترة زمنية محددة، فيتحقق هذا التوازن هندسيا بتلاقي منحنى العرض السوقي مع منحنى الطلب السوقي للسلعة وبناء على ذلك يعرف السعر والكمية عند تلك النقطة بالسعر التوازني والكمية التوازنية.[1]

رابعا: تقسيمات السوق: يتم تقسيم السوق حسب مجموعة من المعايير:

1. حسب استمراريتها: تجد الأسواق الدائمة كسوق الأوراق المالية والمؤقتة كأسواق القرى والمعارض المنظمة سنويا أو موسميا أو محدودة الزمن كأسواق يومية أو أسبوعية.

2. من حيث اتساعها: نجد الأسواق المحلية كأسواق المدن والعالمية كسوق البن.

3. من حيث أنواع السلع المتداولة: كأسواق العملات الأجنبية والعقار والمنتجات الزراعية كالأرز والقمح.

4. من حيث الغرض من استخدام السلعة: وتتمثل في سوق سلع الإنتاج وسوق سلع الاستهلاك.

5. من حيث الكميات المتداولة في السوق: يوجد سوق الجملة والتجزئة.

خامسا: هياكل السوق (أشكال): ويقصد بهيكلة السوق طبيعة ونوع المنافسة السائدة في السوق.

1. سوق المنافسة التامة: هناك مجموعة من الشروط يجب توفرها لكي تصبح سوق المنافسة التامة:[2]

– تجانس السلعة: ويقصد به التشابه والتطابق في كل شيء فهي سلعة متشابهة في كل مواصفاتها وخصائصها أي لا اختلاف بين السلعة المنتجة من طرف المؤسسات المتنافسة.

– تعدد البائعين والمشترين: هناك عدد كبير من البائعين والمشترين بحيث غياب أي واحد منهم لا يؤثر على السعر لأن حجم الواحد صغير جدا مقارنة بحجم السوق.

– حرية الدخول إلى السوق والخروج منها: حرية الدخول والخروج لكل من البائع والمشتري في السوق.

– العلم الكامل بظروف السوق: شفافية السوق بحيث يكون كل المشترين والبائعين على علم بالسعر السائد في السوق، وظروف عرضها وطلبها بحيث لا يمكن تغير سعر السلعة.

2. سوق الاحتكار:[3] وهو عكس سوق المنافسة الكاملة في كافة الشروط ويقصد به وجود منتج واحد للسلعة ولا يوجد بديل للسلعة ويجب توفر فيه الشروط التالية:

---

[1]– مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 72.

[2]– عبد القادر محمد عطية، التحليل الاقتصادي الجزئي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 290.

[3]– عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الجزئي الوجودي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2016، ص 197.

– **وجود منتج واحد أو بائع وحيد في السوق:** فالمحتكر هو المنتج الوحيد أو البائع الوحيد للسلعة، فالمحتكر يتمتع بقوة احتكارية نظرا لقدرته على التحكم في سعر السلعة.

– **عدم تجانس السلع:** أي لا يوجد سلعة في السوق يمكن أن تحل محل السلعة الأصلية من حيث الإشباع والخصائص.

– **عدم المعرفة التامة بظروف السوق:** لأن المحتكر هو الوحيد الذي له علم بظروف إنتاج سلعته وتكاليفها وسعرها.

– **وجود عوائق الدخول إلى السوق:** قد تكون عوائق قانونية كبراءات الاختراع أو عوائق حكومية كالقوانين المحلية، أو عوائق إنتاجية كملكية طريقة الإنتاج، أو عوائق تقنية كالتكنولوجيا المستعملة في عملية الإنتاج.

3. سوق المنافسة الاحتكارية: هذا السوق يجمع بين صفات المنافسة التامة (وجود عدد كبير من المنتجين) وصفات سوق الاحتكار (سلع غير متجانسة) فهي سلع متشابهة وليست متماثلة ومن بين شروطها:

– وجود عدد كبير من المنتجين وليس بالضرورة مثل المنافسة الكاملة.

– اختلاف المنتجات: يمكن التفرقة بين السلع من حيث الاختلاف في النوعية، العلامة التجارية، التغليف، التصميمات، اللون، الشكل، المتانة، والإعلانات.

– اختلاف أسعار المنتجات.

– الدخول والخروج من السوق ممكن إلا أنه قد يكون صعبا.

4. سوق احتكار القلة: يتواجد في هذا السوق عدد قليل من المنتجين أو البائعين مقابل عدد كبير من المشترين ومن بين أهم شروط هذه السوق:

– قلة عدد المنتجين.

– صعوبة الدخول والخروج من السوق بالنسبة للمنتجين الجدد.

– كل منتج متميز عن المنتجات الأخرى، وتكون المنافسة على الجودة والاستهلاك.

الجدول رقم(03): أشكال السوق

أشكال السوق	عدد المنتجين	نوع السلع المنتجة	سعر البيع	قدرة المنتج على التحكم في السعر	شروط دخول السوق
المنافسة الكاملة	**كبير جدا**	**متجانسة تماما**	**ثابت دائما**	**منعدمة**	**سهلة**
المنافسة الاحتكارية	**كبير**	**متشابهة**	**يتغير عكسيا مع الكمية المباعة**	**موجودة بدرجة قليلة**	**سهلة**
الاحتكار	**واحد**	**مختلفة وليس لها بدائل قريبة**	**يتغير عكسيا مع الكمية المباعة**	**موجودة بدرجة كبيرة جدا**	**مغلق**

المصدر: لحول علي، مرجع سبق ذكره، ص36.

سادسا: المؤسسة والسوق.

1. **علاقة المؤسسة بالسوق**

فالمؤسسة الاقتصادية هي حجر الأساس في عملية الإنتاج داخل أي اقتصاد والوحدة التي تجمع بين الموارد البشرية والمادية والتكنولوجية بهدف إنتاج وتقديم السلع والخدمات وتحقيق قيمة مضافة للمجتمع كما أن المؤسسة تعمل ضمن بيئة خارجية ديناميكية أبرز عناصرها السوق الذي يمثل الفضاء الذي تلتقي فيه قوى العرض والطلب ويتم من خلاله تبادل المنتجات وتحديد الأسعار، وإن فهم العلاقة بين المؤسسة الاقتصادية والسوق أمر جوهري لأنه السبب في وجودها وبقائها ونجاحها من جهة (نجاح المؤسسة يعتمد على قدرتها على تحليل احتياجات المستهلكين والاستجابة لمتغيرات السوق ومواجهة المنافسة بفعالية)، ومن جهة أخرى هو السبب في فشلها كما يعتبر مصدر لمدخلاتها ومنفذ لمخرجاتها بحيث تجد المؤسسة في السوق زبائنها ومنافسيها والمواد الأولية ومصادر الأموال وكل المستلزمات الخاصة بنشاطها.
ومن ثم يشكل السوق الإطار الذي تتحرك ضمنه المؤسسات لبناء استراتيجياتها وتحقيق أهدافها الاقتصادية.

2. أسواق المؤسسة:

تقوم المؤسسة بعدة عمليات مختلفة بتواجدها في الأسواق مثل سوق رأس المال وسوق العمل وسوق المواد وسوق السلع والخدمات باعتبارها مشاركا كعارض أو كطالب وهذا يعني إما سوق خلفية أو سوق أمامية إذا لسوق المؤسسة وجهان الأول كمصدر لمدخلاتها من عوامل الإنتاج، والثاني كمنفذ لمخرجاتها من السلع والخدمات وهذا يعني إما سوق خلفية أو سوق أمامية.

1.2. السوق الخلفية: تشمل هذه السوق مجموعة الأسواق المختصة في المواد واليد العاملة وسوق الأموال وقد يكون لها تأثير سلبي على نشاط المؤسسة، لذا على المؤسسة أن تؤثر على هذه السوق من خلال قوتها التفاوضية.

– **سوق المواد:** وهو سوف المواد الخام والمواد الأولية النصف مصنعة وتامة الصنع أي مدخلات للعمليات التحويلية.

– **سوق اليد العاملة:** توفر هذه السوق للمؤسسة ما تحتاجه من يد عاملة فنية ماهرة أو بسيطة.

– **سوق الأموال:** توفر المؤسسات المالية وأسواق رؤوس الأموال للمؤسسة الأموال لتجسيد مشاريعها المختلفة.

2.2. السوق الأمامية: هي سوق الزبائن والمنافسين حيث تقوم المؤسسة بإنشاء علاقات أمامية مع طالبي السلعة أو الخدمة.[1]

[1]– مرزوقي ياسر، مطبوعة محاضرات في مادة اقتصاد المؤسسة، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ميلة، 2029/2019، ص39.

الفصل الثامن:

النظام الاقتصادي والسياسة الاقتصادية

الفصل الثامن: النظام الاقتصادي والسياسة الاقتصادية

فإن فهم الأنظمة الاقتصادية والسياسات الاقتصادية يعد أساسيا لتحليل كيفية عمل الاقتصادات الوطنية وتقييم قدرتها على مواجهة التحديات وتحقيق التنمية المستدامة، فالنظام الاقتصادي هو الإطار العام الذي تنظم من خلاله الأنشطة الاقتصادية داخل المجتمع حيث يحدد أساليب إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها إضافة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الدولة والأفراد في المجال الاقتصادي وتختلف الأنظمة الاقتصادية باختلاف الفلسفات والأولويات التي تتبناها المجتمعات، فنجد النظام الرأسمالي الذي يقوم على آليات السوق والحرية الاقتصادية والنظام الاشتراكي الذي يركز على دور الدولة في التخطيط وتوزيع الموارد إلى جانب الأنظمة المختلطة التي تجمع بين آليات السوق وتدخل الدولة بدرجات متفاوتة.

أما السياسات الاقتصادية فهي الأدوات والإجراءات التي تعتمدها الحكومات لتحقيق أهداف اقتصادية محددة مثل الاستقرار المالي وتحقيق النمو الاقتصادي وتخفيض البطالة وضبط التضخم وتحقيق العدالة الاجتماعية وتشمل هذه السياسات كلا من السياسة المالية المتعلقة بالإنفاق والضرائب، والسياسة النقدية المختصة بالتحكم في عرض النقود وأسعار الفائدة إضافة إلى سياسات اقتصادية قطاعية وهيكلية تسعى إلى تطوير قطاعات الإنتاج وتحسين الكفاءة الاقتصادية.

أولا: النظام الاقتصادي

لقد انتجت كل مرحلة تاريخية نظاما اقتصاديا معينا يختلف عن النظام الاقتصادي الذي يليه وبذلك عرف الإنسان منذ وجوده على الأرض عدة انظمة اقتصادية.

1. مفهوم النظام الاقتصادي:

اختلف الاقتصاديون في تحديد مفهوم النظام الاقتصادي واتخذوا أسسا كثيرة متباينة للتفرقة بين النظم الاقتصادية كطبيعة النشاط الاقتصادي ووسيلة التبادل الاقتصادي ونطاق مجال النشاط الاقتصادي وشكل الإنتاج وصور التوزيع والاستهلاك والتبادل.

- تعني كلمة**system**: نظاما أو منظومة أو النسق وبذلك يقصد بمفهوم النظام ذلك الكل المركب من علاقات تتم بالترابط والاستمرارية بين عدة أجزاء ويخدم تحقيق هدف معين من خلال إتباع قواعد أساسية معينة.

وبناء على ذلك فالنظام الاقتصادي هو ذلك الكل المركب من علاقات اقتصادية تتسم بالترابط والاستمرارية بين عدة أجزاء تخدم تحقيق هدف أو أهداف معينة من خلال اتباع قواعد وأسس قانونية معينة تتفق وطبيعة المجتمع والحقيقة الزمنية وايضا تطور الفن الإنتاجي وشكل النظام السياسي القائم فضلا عن تأثره بالعناصر الروحية والاخلاقية.[1]

[1]- كامل علاوي الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص36.

– **النظام الاقتصادي:** هو مجموعة العلاقات والقواعد والأسس التي تحكم التفاعل والتاثير المتبادل بين الحاجات البشرية من جهة والموارد المتاحة من طبيعية وبشرية ومعرفية وتقدم تقني من جهة أخرى.[1]

– **النظام الاقتصادي:** هو مجموعة من المعايير والمبادئ والقواعد التي تملي وتوجه عمل الاقتصاد.

– **النظام الاقتصادي:** إنه مجموعة من المتغيرات الأساسية التي تحدد أداء اقتصاد معين كملكية وسائل الإنتاج وأهداف المجتمع وذلك باعتبار أن وسائل الإنتاج هي التي يتم باستخدامها القيام بالنشاطات الاقتصادية التي تحقق الأهداف.

– **النظام الاقتصادي:** مجموعة المبادئ والأسس التي تقوم عليها حياة المجتمع الاقتصادية كما يتضمن أساليب حل مشكلاتها الاقتصادية وأساليب تنظيم العلاقات الاقتصادية، وأساليب الإدارة الاقتصادية والتخطيط وفقا لتلك الأسس والمبادئ.[2]

– **أما التنظيم الاقتصادي:** فهو الوسيلة أو الطريقة التي يعتمدها النظام الاقتصادي لتنظيم النشاطات والعلاقات والفعاليات الاقتصادية في مجتمع ما والتي يتميز بها عن غيره من الأنظمة الاقتصادية فمثلا نجد:

- النظام الاقتصادي الرأسمالي يعتمد على التنظيم الاقتصادي الحر في معالجة المشكلة الاقتصادية.
- النظام الاقتصادي الاشتراكي يعتمد على التنظيم الاقتصادي الموجه.

ويمكن التمييز بين الأنظمة الاقتصادية بطريقتين طريقة تعتمد على معيار واحد والذي يتمثل في شكل ملكية وسائل الإنتاج ووفق هذا المعيار هناك ثلاث أنظمة اقتصادية وهي: النظام الاقتصادي القائم على الملكية الجماعية النظام الاقتصادي القائم على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، والنظام الاقتصادي المختلط أي الذي يمزج بين الملكية الجماعية والملكية الخاصة.

أما في الطريقة الثانية يتم التمييز بين الأنظمة الاقتصادية بعدة معايير ومؤشرات مثل شكل الملكية ونظام العمل ودور الدولة والحرية الاقتصادية...

– **علم الاقتصاد والنظام الاقتصادي:** هناك فرق بينهما حيث علم الاقتصاد يدرس الظواهر الاقتصادية أما الاقتصاد كنظام فهو الطريقة التي يتبعها المجتمع في تنظيم حياته الاقتصادية وحل مشاكله الاقتصادية وهو أيضا مجموعة العلاقات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تحكم سير الحياة الاقتصادية في مجتمع ما في زمان معين ويركز على مجموعة العلاقات والقواعد والأسس التي تحكم التفاعل والتأثير المتبادل بين الحاجات والموارد.[3]

2. أهداف النظام الاقتصادي:

فالهدف الرئيسي لأي نظام اقتصادي هو معالجة المشكلة الاقتصادية بطريقة أكثر كفاءة وفعالية وضمن هذا الهدف تندرج العديد من الأهداف المتمثلة في:

– الاستغلال الأمثل للموارد.

---

[1]– لحول على، مرجع سبق ذكره، ص25.

[2]– رحماني منير، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[3]– شطيبي حنان، مرجع سبق ذكره، ص45.

- تلبية الحاجات والرغبات للأفراد.
- التوزيع الفعال والكفء للموارد الاقتصادية.
- التوزيع العادل للدخل والثروة.
- تنظيم وتوجيه الأنشطة الاقتصادية من خلال توفير الآليات والطرق المناسبة.
- تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الأعوان الاقتصادية.
- تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي.
- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3. الأنظمة الاقتصادية:

لقد عرف الإنسان منذ القدم وطبق العديد من النظم الاقتصادية وسوف يتم التطرق إليها حسب تطورها التاريخي:

1.3. النظام الاقتصادي البدائي: أول نظام اجتماعي اقتصادي عرفته البشرية حيث كان الإنسان يستخدم وسائل إنتاج بسيطة وبدائية ومهارات العمل وخبرة العمل وخبرة الأفراد وامتلاكهم للمعرفة كان قليلا جدا، وكان الإنسان يعتمد على الزراعة واتسمت هذه الفترة بالوحشية واعتمد فيها الإنسان على الحجر والقوس في حياته اليومية.

2.3. النظام الاقتصادي العبودي (نظام الرق):

مع تطور وتحضر البشرية بدا ظهور العبودية (استرقاق البشر) من خلال استخدام الأسير في العمل لمصلحة الجماعة بدل من قتله، ظهر هذا النظام حوالي 3000-4000 قبل الميلاد واستمر لغاية القرنين الثالث والرابع ميلادي (اشتملت عملية الإنتاج كل من الرعي والزراعة والنشاط الحرفي) واعتبر العبيد من ممتلكات السيد وجردهم من كافة حقوقهم السياسية والمدنية.

ومن خصائص النشاط الاقتصادي في ظل المجتمع العبودي:[1]

- لقد شكلت طبقة العبيد الأساس الاقتصادي لعملية الإنتاج والوسيلة الأساسية للثروات في المجتمع العبودي، فلم تعد المجموعة القبلية تعمل لسد حاجاتها الاقتصادية، بل أصبحت طبقة من المجتمع تعمل من أجل تحقيق فائض بالنسبة لطبقة الأسياد.

-كما عرفت وسائل الإنتاج تطورا ملحوظا في هذه المرحلة بحيث اكتشف الإنسان الكثير من الآلات والوسائل البناء والتشييد والزراعة.

- تم تقسيم العمل على أساس طبقي اجتماعي إلى: عمل جسدي وآخر ذهني فالعمل الجسدي تخصص له الأرقاء للإنتاج المادي فقد اختصوا في أعمال البناء والتشييد والمناجم وشق الطرقات.... في حين كان العمل الذهني من نصيب الأسياد الذين اختصوا بالإدارة الحكومية والسياسة والفلسفة والشعر والأدب والفن إلى جانب العمل الحرفي...

[1]- بن الحاج جلول ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 117.

3.3. النظام الاقتصادي الإقطاعي:

هو نظام اجتماعي اقتصادي سياسي قائم على حيازة الأرض حيث وهب الملوك مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية إلى الأمراء والنبلاء التابعين مقابل الولاء لذاتهم وخضوعهم لهم، حيث كان جزء من الأرض يحتفظ به السيد لنفسه والجزء المتبقي يوزع بين المزارعين بالتساوي حيث يقومون بزراعة حصتهم من الأرض لحسابهم الخاص مع التزامهم بدفع جزء من المحصول للسيد الاقطاعي وللكنيسة، كما يخصصون اياما معينة من الأسبوع للعمل على أرض السيد دون مقابل.

4.3. النظام الاقتصادي الرأسمالي:

1.4.3. تعريف النظام الاقتصادي الرأسمالي: هو نظام اقتصادي يتميز بنمط إنتاج يرتكز على تقسيم المجتمع إلى طبقتين اساسيتين طبقة مالكي وسائل الإنتاج (شركات أو افراد) وطبقة العمال المجبرة على بيع قوة عملها لعدم امتلاكها وسائل الإنتاج ورأس المال.

2.4.3. ظروف نشأة النظام الرأسمالي: النظام الرأسمالي كاي نظام اقتصادي في العالم تمهد لظهوره وانتشاره مجموعة من الظروف:

- ظهرت مرحلة الرأسمالية منذ بداية القرن 16 بشكل متدرج لأن اوروبا كانت محكومة بنظام الإمبراطورية التي ورثها النظام الإقطاعي ما بين القرنين 14-16م وكانت متداخلة معه.

- ثم ظهرت بعد ذلك الدعوة إلى الحرية وإنشاء القوميات اللادينية وفي النصف الثاني من القرن 18م ظهر الطبيعيون (المذهب الحر الطبيعي) منهم آدم سميث دافيد ريكاردو.

– الثورة العلمية: بدأت مع كتابات إسحاق نيوتن (الجاذبية وكروية الأرض) وانعكست هذه الأفكار في آراء المدرسة الكلاسيكية.

– الثورة الصناعية: بدأت عام 1776 وتصاعدت مع الزمن وسارت مع افكار المدرسة الكلاسيكية في إنجلترا وأصبحت هذه الأخيرة من أكبر الدول من حيث التقدم الصناعي حيث أدت الاختراعات والاكتشافات إلى إحلال الآلات محل الادوات البسيطة وإلى استخدام قوة البخار في إدارة الآلات والمكائن.

- ظهرت فكرة الرأسمالية بعد الظلم والإستبداد الذي كان مصدره الإقطاعيون وانتشر الفقر والجوع والجهل بسبب الطبقة الأرستقراطية فثار الناس وتعالت أصوات الدعاة إلى تقديس حرية الملكية الفردية وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

- تركز عوامل الإنتاج وتضخم الجهاز الإنتاجي في الصناعة نظرا لانتشار واستعمال الآلات فسميت هذه المرحلة بالرأسمالية الصناعية.

– تغير طبقة النظام الاقتصادي: بعدما كانت التجارة هي مركز النشاط الاقتصادي والصناعة قائمة لخدمتها أصبحت الصناعة تحتل المركز الرئيسي وأصبحت التجارة تعمل لخدمة الصناعة.

– الإنفصال التام بين طبقة الرأسمالي وطبقة العمال: أدت ظهور الثورة الصناعية إلى ظهور الرأسمالية الصناعية وهذا يعني الإنفصال التام بين أصحاب الأموال (المشاريع الإنتاجية) عن طبقة العمال الذين يعيشون على بيع مجهودهم كسلعة من السلع الأخرى.

3.4.3. مبادئ النظام الرأسمالي:[1]

– مبدأ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج: يعترف بحق الفرد في تملك الأموال وحق الملكية يتمثل في الاستعمال والاستغلال التصرف، ولكن هناك بعض القيود التي تمنع المالك من استخدام ماله (على نحو يضر بمصلحة جيرانه أو رفاهية مجتمعه) لاعتبارات الصالح العام وحق الإرث كسب من أسباب كسب ملكية.

– مبدأ حرية التعاقد والعمل: في هذا النظام يتم مبادلة السلع والخدمات في السوق على أساس المنافسة والعمل كأي سلعة يرتبط بقانون العرض والطلب والقانون يكفل حرية التبادل والتعاقد بالنسبة لكل الأموال الاقتصادية.

– مبدأ عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: على الدولة ان لا تتدخل في النشاط الاقتصادي إلا في اضيق الحدود كتنظيم الملكيات، التعليم، الصحة، والأمن، وترك الأسواق تقوم بدورها الطبيعي.

– مبدأ المنافسة الحرة: تعمل المنافسة على زيادة الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية وخفض التكلفة وتحقيق الرفاهية.

– مبدأ حافز الربح لمالك وسائل الإنتاج: بعد حافز الربح الدافع الأساسي للنشاط الذي يقوم به الرأسمالي مالك وسائل الإنتاج والمحرك الرئيسي لأي قرار يتخذه المنتجون ويعمل الرأسمالي على الاستغلال الأمثل لعوامل الإنتاج لتحقيق أقصى ربح.

– مبدأ سيادة المستهلك: إن رغبات المستهلكين هي التي تحدد مجالات الإنتاج التي فيها ربح أكبر وكلما زادت رغبات المستهلك في منتج معين زاد الطلب وبالتالي يتجه المنتجون إلى إنتاج هذا المنتج ليربحوا أكثر، وبالتالي رغبات المستهلك هي التي تقرر ما يجب إنتاجه.

– مبدأ جهاز الثمن كآلية للتأثير في النشاط الاقتصادي: إن رغبات المستهلكين تسمى بقوى الطلب والمنتجات المعروضة تسمى بقوى العرض وتفاعل قوى العرض مع الطلب تحدد الأسعار.

[1]– زينب حسن عوض الله، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1998، ص151-156.

الجدول رقم (04): مبادئ النظام الرأسمالي

مبادئ النظام الرأس مالي	تعريف
مبدأ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج	يحق الفرد في تملك الأموال وحق الملكية يتمثل في الاستعمال والاستغلال التصرف ولكن هناك بعض القيود التي تمنع المالك من استخدام ماله (على نحو يضر بمصلحة جيرانه أو رفاهية مجتمعه) لاعتبارات الصالح العام.
مبدأ حرية التعاقد والعمل	يتم مبادلة السلع والخدمات في السوق على أساس المنافسة والعمل كاي سلعة يرتبط بقانون العرض والطلب.
مبدأ عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي	على الدولة ألا تتدخل في النشاط الاقتصادي إلا في أضيق الحدود كتنظيم الملكيات، التعليم، الصحة، والأمن، وترك الأسواق تقوم بدورها الطبيعي.
مبدأ المنافسة الحرة	تعمل المنافسة على زيادة الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية وخفض التكلفة وتحقيق الرفاهية.
مبدأ حافز الربح لمالك وسائل الإنتاج	بعد حافز الربح الدافع الأساسي للنشاط الذي يقوم به الرأسمالي مالك وسائل الإنتاج والمحرك الرئيسي لأي قرار يتخذه المنتجون.
مبدأ سيادة المستهلك	إن رغبات المستهلكين هي التي تحدد مجالات الإنتاج التي فيها ربح أكبر وكلما زادت رغبات المستهلك في منتج معين زاد الطلب وبالتالي يتجه المنتجون إلى إنتاج هذا المنتج ليربحوا أكثر، وبالتالي رغبات المستهلك هي التي تقرر ما يجب إنتاجه.
مبدأ جهاز الثمن كآلية للتأثير في النشاط الاقتصادي	إن رغبات المستهلكين تسمى بقوى الطلب والمنتجات المعروضة تسمى بقوى العرض وتفاعل قوى العرض مع الطلب تحدد الأسعار.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على زينب حسن عوض الله، مرج سبق ذكره، ص151-156.

4.4.3. مزايا النظام الرأسمالي: أهم الجوانب الإيجابية لهذا النظام:[1]

- تطور العملية الإنتاجية وحدوث طفرة في الإنتاج كما ونوعها.
- تحسين مستوى المعيشة نسبيا نتيجة التطور وسائل الإنتاج والعملية الإنتاجية.
- كفاءة استغلال الموارد الاقتصادية من أجل تحقيق الأرباح.

5.4.3. عيوب النظام الرأسمالي: له مساوئ عديدة أهمها:

- **استفحال ظاهرة الاحتكار:** فاحتكار فرد لمشروع معين يترتب عليه سيطرته على السعر والكمية وبالتالي تعطيل جهاز الثمن واضا حرمان السوق من السلعة لرفع أسعارها وتحقيق أرباحه الاحتكارية، كما يؤدي الاحتكار إلى سوء استخدام للموارد الاقتصادية واستغلال المستهلكين من خلال إبقاء المحتكرين الآلات عاطلة والأراضي يابسة (المزارع) حتى يقل المعروض من السلعة وترتفع أسعارها.

[1]- سعيد سعد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي في الاسلام، مؤسسة رسالة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2000، ص29.

– **سوء التوزيع الدخل والثروة:** إن عناصر الإنتاج تتركز في ايدي فئة قليلة من المجتمع أما العمال فيحصلون على دخلهم فقط وفي ظل هذا الوضع يزداد أصحاب رؤوس الأموال ثراء وتبقى طبقة العمال في مستوى معيشي منخفض وبالتالي زيادة حدة التفاوت الطبقي.

– **انتشار البطالة وتكرر الأزمات والتقلبات الاقتصادية:** رغم الاستخدام الأمثل والكامل للموارد الذي حققه جهاز الثمن إلا أن السير الطبيعي للنظام الرأسمالي أدى إلى ظهور البطالة ودخول الاقتصاد في أزمات دورية متلاحقة.

– **الحرية الوهمية:** الحرية ليست مطلقة لأنها تتمتع بها سوى فئة محدودة التي تمتلك عناصر الإنتاج فقط اما الطبقة العمالية لا تمتع بحرية العمل نظرا لاشتداد المنافسة التي تجبرهم على قبول أجور منخفضة لكيلا يتعرضوا للبطالة ونفس الحال بالنسبة لحرية الاستهلاك ليست مطلقة لأنه يحدها الدخل المنخفض الذي لا يستطيع إشباع كل حاجياته.

5.3. النظام الاقتصادي الاشتراكي:

مع تطور المجتمع الرأسمالي وبروز الصراع الطبقي الحاد وغياب العدالة الاجتماعية ظهرت الاشتراكية كرد فعل للدمار والاختلال الذي نتج عن تطبيق الرأسمالية.

1.5.3. تعريف النظام الاشتراكي:[1]

– هو نظام الملكية المشتركة اي إحلال النظرية الجماعية محل النظرية الفردية اي إلغاء الملكية الفردية تماما بكل صورها وإحلال الدولة محل الفرد وحافز المصلحة العامة محل حافز الربح، بحيث تمتلك الدولة عوامل الإنتاج كالأراضي والآلات والمصانع، وتتخذ جميع القرارات الاقتصادية من خلال جهاز التخطيط، وتعمل على تحقيق العدالة في المجتمع وتوفير فرص العمل للأفراد دون اي استغلال وظهرت الاشتراكية على يد كارل ماكس.

– النظام الاشتراكي هو نظام تمتلك فيه الدولة عوامل الإنتاج كالأراضي والآلات والمصانع، وتتخذ جميع القرارات الاقتصادية من خلال جهاز التخطيط.

2.5.3. نشأة الفكر الاشتراكي:

لم يولد مستقلا فجاة بمبادئه وأسسه وإنما كان امتدادا ونتيجة للنظام الرأسمالي وظهر على يد كارل ماكس (1818-1883) الذي أصبحت أفكاره فيما بعد تجسد الوعي الطبقي العمالي في نظرية علمية من المستوى الارفع (مرشد الحركة العمالية) (البروليتاريا).

[1]– ج هـ د كول، الاشتراكية والفاشية في ثلاثينات القرن العشرين، ترجمة عبد الحميد الإسلامبولي، المؤسسة المصرية العامة للتإلف والنشر، الدار المصرية للتإلف والترجمة، مصر، 1964، ص6.

3.5.3. مبادئ النظام الاشتراكي: أهم المبادئ التي قام عليها هذا النظام هي:[1]

– مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج: فالفرد لا يحق له امتلاك وسائل الإنتاج الموارد الاقتصادية التي ينتج عنها العملية الإنتاجية باستثناء امتلاكه السلع الاستهلاكية، وإنما تكون الملكية لوسائل الإنتاج جماعية وتديرها الحكومة وتأخذ الملكية صورتين اما الدولة أو للجمعيات التعاونية التي قد تكون من مجموعة من الفلاحين أو الصناعات الصغيرة، ويتقاضى الفرد أجر مقابل ما يقدمه من جهد.

– مبدأ إشباع الحاجات الجماعية الهدف الرئيسي من العملية الإنتاجية وإلغاء حافز الربح: فالهدف من النشاط الاقتصادي ليس الربح وإنما العمل على إزالة الفوارق الطبقية وبالتالي يحل محل الربح كحافز اقتصادي الشعور القومي والوطني وفي مقابل عدم وجود الربح يقوم هذا النظام بتغطية حاجات المجتمع مجانا كالتعليم والصحة والترفيه.

– مبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد: بما أن الدولة تملك وسائل الإنتاج وتحدد أولويات العملية الإنتاجية من أجل إشباع الحاجات الجماعية فعلى عاتقها تنظيم العمليات الاقتصادية من خلال التخطيط المركزي وذلك بوضع خطة قومية مركزية شاملة.

4.5.3. مزايا النظام الاشتراكي:

– الدولة الوحيدة صاحبت السلطة لأنه في ظل هذا النظام يغيب مفهوم الشخص الطبيعي أو المعنوي أو ذو الثروة ومن تم تغيب عن السلطة.

– التوزيع المتكافئ للدخل.

– الاختفاء النسبي للازمات الاقتصادية الدورية.

– غياب ظاهرة الاحتكار في الأسواق.

5.5.3. عيوب النظام الاشتراكي:[2]

فتحقيق العدالة في توزيع الدخول بين الأفراد وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد القومي بقي في الجانب النظري لأن التطبيق الفعلي خالف ما تم التنظير إليه وأهم العيوب:

– على الرغم من الحوافز المادية والمعنوية التي تشجع العمال على الإنتاج إلا أنها لا ترقى في قوتها إلى درجة حافز الربح في النظام الرأسمالي وبالتالي تراخي بعض المسئولين على حسن تسيير المشروعات.

[1]– زينب حسين عوض الله، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1998، ص161-169.

[2]– شطبي حنان، مرجع سبق ذكره، ص54-55.

– بما أن سلطة اتخاذ القرارات في أيدي مجموعة قليلة من المخططين فان القرارات الخاطئة التي أصدرتها تكون أثارها سلبية على المجتمع ككل بينما القرار الخاطئ في النظام الرأسمالي يتحمله صاحب القرار لوحده (المنتج).

– بما أن الدولة تقوم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بإدارة المشروعات المختلفة من خلال جهاز إداري ضخم وفعال ونظام للمراقبة فهذا من شانه رفع تكاليف الإنتاج وتعطيل الكثير من الإجراءات.

6.3. النظام الاقتصادي المختلط: هو النظام الذي يجمع بين سمات عدة أنظمة أي بين نظامين أو أكثر.

وأهم **مبادئه:**[1]

– وجود الملكية العامة والخاصة للمشروعات في عمل وأداء النشاط الاقتصادي.

– وجود قدر من التخطيط أو التوجيه الحكومي مع الاعتماد على السوق.

– تحقيق المنفعة الخاصة والعامة.

– تحقيق العدالة والكفاءة.

7.3. النظام الاقتصادي الإسلامي: هو مجموعة الأصول العامة الاقتصادية المستخرجة من القرآن والسنة والتي تلائم البيئة المحيطة بنا والعصر الذي نعيش فيه.

1.7.3. تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي:

– هو أسلوب اقتصادي معتمد على الإسلام في استخدام الموارد من أجل توفير حاجات الناس.

– مجموعة القواعد التي تعتمد على أصول العقيدة الإسلامية وهي القرآن الكريم والسنة النبوية والاجتهاد الفقهي لبناء الاقتصاد الذي نقيمه على أساس تلك الأصول حسب بيئة كل عصر.[2]

2.7.3. نشأة وتطور النظام الاقتصادي الإسلامي:

على الرغم من حداثة مصطلح الاقتصاد الإسلامي إلا أن قضايا وموضوعات الاقتصاد الإسلامي قديمة حيث ارتبط ظهورها بظهور الشريعة الإسلامية التي جاءت منظمة لشؤون الفرد والمجتمع في مختلف جوانب الحياة منها الجانب المالي والاقتصادي، إذ حرم الإسلام الربا والاحتكار ونظم عمليات التبادل كما اقر الملكية الفردية والجماعية وجعل لكل منها حدودها.

---

[1]– فيصل بوطيبة، مدخل لعلم الاقتصاد، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص51-52.

[2]– ديلمي فتيحة، رحماني سناء، مبادئ الاقتصاد الإسلامي وخصائصه، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر،23-24فيفري2011، ص4.

ولقد ظلت بحوث العلماء المسلمون في القضايا الاقتصادية مرتبطة بعلوم الفقه والتفسير والحديث وركزت في البداية على حكم الإسلام في المعاملات المالية ومن بين هذه البحوث نجد كتاب الخراج لأبي يوسف.

-كتاب "الخراج" لأبي يوسف الذي يبدو أنه يهتم بتنظيم الإسلام لحياته الخراج وإنفاقه إلا أنه في حقيقته خطة الإصلاح المالي والاقتصادي بهدف رفع مستوى الإنتاج في الأمة الإسلامية وتحقيق التنمية الاقتصادية.[1]

-كتاب إحياء علوم الدين لحامد الغزالي الذي تحدث عن صعوبات المقايضة وأهمية النقود ووظائفها.

-كتاب ابن خلدون في أواخر الثامن هجري (المقدمة) الذي تحدث عن تقسيم العمل والأسعار والنقود والعرض والطلب وتقسيم السلع إلى ضرورية وكمالية.

- والمقريزي في كتابه "إغاثة الأمة بكشف الغمة" الذي تحدث عن غلاء المعيشة في مصر الذي أرجعه إلى سوء التدبير والفساد الإداري وكثرة النقود المتداولة وهناك الكثير من العلماء.

رغم أن دراسات ابن خلدون تميزت بالعمق والتحليل المنطقي إلا أنها لم تكن تحت إطار مستقل بل جاءت متصلة بعلم التاريخ ومسائل اجتماعية اخرى لذا لا يعتبر مؤسس علم الاقتصاد.

- وفي العصر الحديث جاءت معظم الدراسات ذات طابع فقهي ومذهبي حيث كانت متعلقة بأحكام الربا والتأمين والاحتكار، والأعمال المصرفية وبعضها تبحث في الأصول العامة للنظام الاقتصادي الإسلامي كالملكية والحرية والتكافل الاجتماعي والنظام المالي للدولة الإسلامية وهذا نجده في:

- الإسهامات الفردية:

-كتاب السياسة المالية في الإسلام للأستاذ عبد الكريم الخطيب 1961م.

-كتاب اسس الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة لشيخ أبي الأعلى.

- كتاب نظام الإسلام الاقتصادي للدكتور محمد المبارك 1972 وغيرها من الكتب.

- الإسهامات الجماعية: نجد

- أسابيع الفقه المتعددة ابتداء من أسبوع الفقه الأول الذي عقد في باريس 1951 حيث تطرق إلى الربا، التأمين الاحتكار.

[1]- فؤاد عبد الله العمر، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، السعودية، 2003، ص50.

– المؤتمرات الإسلامية: منها عام 1964 في الأزهر نوقش موضوع الموارد المالية في الإسلام والمعاملات المصرفية ورأي الإسلام فيها والربا والاستثمار.

المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي بمكة عام 1976م وأهم المواضيع نجد مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي سلوك المستهلك والمنشأة في الاقتصاد الإسلامي التنمية الاقتصادية في الإطار الإسلامي، الزكاة، السياسة المالية، البنوك والتأمين، ويعتبر هذا المؤتمر نقطة مميزة في مسيرة الاقتصاد الإسلامي ولكنه لم يوفر قوة الدفع المطلوبة لتحديد معالم الاقتصاد الإسلامي كعلم مستقل.

ثم بعد ذلك تم إنشاء مؤسسات كان لها دور كبير في تطور الدراسات والأبحاث في الاقتصاد الإسلامي مثل مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبد العزيز في جدة عام 1977، وأقسام بالجامعات كقسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة أم القوى والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة، مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والمجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي (تقديم الحلول الإسلامية للقضايا الاقتصادية).

3.7.3. مراحل تطور التاريخ الاقتصادي الإسلامي:

من الصعوبة تتبع الأحداث الاقتصادية على مر عصور الدولة الإسلامية لصعوبة الإحاطة بها لذا سوف يتم تحليل بعض الأحداث الاقتصادية المهمة في تطور التاريخ الاقتصادي الإسلامي ونجد أن العلم أو المعرفة الفقهية والشرعية هي العامل الأساسي في تطور الاقتصاد الإسلامي ومراحله المختلفة، لذا يمكن تقسيم تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره إلى مراحل بناء على الوضع الاقتصادي والنفوذ السياسي للامة الإسلامية:

– مرحلة صدر الإسلام (مرحلة التكوين والإنشاء):[1]

بدأت بعهد النبوة وانتهت بمقتل الخليفة علي بن أبي طالب رضي الله عنه ومن العلامات البارزة في الحياة الاقتصادية مؤاخاته بين المهاجرين والأنصار كنموذج للتكافل الاجتماعي لحين استقرار المهاجرين وإيجاد موارد اقتصادية (مساعدتهم بتوفير كراء الأرض لهم أو مشاركتهم في الزراعة والتجارة)، وتوزيع الفضل من الرزق على من هو بحاجة إليه ولم يعتمد الرسول صلى الله عليه وسلم على سياسة التكافل الاجتماعي وسد الحاجة كمصدر للاستقرار الاقتصادي وإنما ركز على عنصر العمل والإنتاجية وعلى ثلاث مهن وهي الزراعة والتجارة والخدمات وتنظيم السوق ومنع الغش ومنع الربا بأنواعه.[2]

[1]– فؤاد عبد الله العمر، مرجع سبق ذكره، ص99-103.

[2]– فؤاد عبد الله العمر، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الاسلامي وتطوره، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، مكتبة الملك فهد الوطنية اثناء النشر، السعودية، 2003، ص99-103.

– أما الخليفة أبو بكر الصديق رضي الله عنه: ركز على تنمية مالية الدولة من خلال جمع الزكاة وإجبار القبائل على دفعها.

– والخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه قام بفتح بلاد العراق والشام ومصر وإنشاء مدن جديدة مما أدى إلى التركيز على التنمية الزراعية حيث أصبحت الأرض ومقوماتها هي الأساس للاقتصاد الإسلامي وبرز مفهوم الملكية المزدوجة (أرض السواد)، وازداد التبادل التجاري مع الدول المجاورة غير مسلمة الذي أدى إلى وضع نظام للضرائب من خلال العشور، وتنامت الموارد المالية التي أدت إلى زيادة الطاقة الإدارية لإدارة هذه الأموال فبدأ استحداث الدواوين بإنشاء بيت مال المسلمين كوحدة إدارية مستقلة لحفظ الأموال وتوزيعها (المالية العامة).

– أما الخليفة عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب–رضي الله عنهما– فلقد استمر في تطبيق السياسات الاقتصادية المالية للخليفتين أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب ولكن المحن والفتن لم تمكنهما من إتمام عملهما.

– مرحلة النمو والاستقرار:

بدأت بالخلافة الأموية وانتهت مع نهاية العصر العباسي الأول وبداية العصر العباسي الثاني حيث استمر الاقتصاد بالاعتماد شبه الكلي على الزراعة وحسن تنظيم المالية العامة ووجود رخاء اقتصادي ووفرة مالية في معظم الفترات وتفعيل دور الدواوين والرقابة عليها والاستقرار السياسي.

وهذا لأن الفتح الإسلامي للبلاد الزراعية لم يؤدي إلى كساد اقتصادي حيث حرص المسلمون على إبقاء أهل الأراضي المفتوحة على وضعهم وفرض الخراج عليهم مما وفر تنمية اقتصادية مستدامة واستمرار الأمويين في اتباع سياسة الخراج التي وضعها عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع بعض التعديلات كأخذ النقد مكان المحاصيل.

كما اتسمت هذه المرحلة بتصدير البضائع والانفتاح التجاري مع الشعوب الأخرى وإنتاج الأرض الوافر جعل الرخاء يسود الأمة الإسلامية فيما عدا بعض الفترات من الاضطراب السياسي كما تم السيطرة على شمال إفريقيا وذلك بإخراج البحر المتوسط من السيطرة البيزنطية واحتكارهم لعملية النقل البحري وفي منتصف القرن التاسع هجري توسعت تجارتهم مع الصين وازداد الاهتمام بالنقد كوسيلة للتبادل (صك الدينار الإسلامي)، وكذلك الذهب والفضة المستخرج من الأقطار الإسلامية ومن الأندلس وآسيا الوسطى بعد افتتاحهما، كان المحرك الرئيسي لقوة العالم الإسلامي السياسية والاقتصادية.

ولقد استمرت بغداد خلال فترة الخلافة العباسية ملتقى أساسيا للتجارة الدولية.

– مرحلة التدهور:[1]

امتدت ثلاث قرون وهي تشمل العصر العباسي الثاني ولقد بدأت بتولي المتقي بالله الخلافة حيث افترقت الأمة وانقسمت الخلافة إلى ثلاث دول، فالخلافة العباسية في بغداد ودولة بني أمية في الأندلس والفاطميين في إفريقيا، وسيطرت السلاطين على الحكم دون الخليقة، وانخفض أداء الاقتصاد الإسلامي وتلاشت الوفرة المالية نتيجة تعاظم النفقات العسكرية وكثرة الإسراف وفقدان الدولة العباسية هيبتها واستقلت بعض الأقاليم وتسلط الولاة على الموارد المالية وسك العملة وتلاعبهم بعيار العملة ساهم في تقليل الثقة في العملات الإسلامية وبالتالي اللجوء إلى غيرها من العملات الإيطالية والأوروبية.

ثم عرفت البلاد الإسلامية نمو جزئي وذلك بانتعاش مواطن معينة وتدهور أماكن أخرى حيث انتعشت بلاد الشام في بداية 564هـ باستيلاء صلاح الدين الأيوبي على مقاليد الحكم في مصر.

وبعد وفاة صلاح الدين الأيوبي استمر الخطر الغربي وفي القرن السابع والثامن هجري اجتاح الخطر المغولي واستمرار الحروب الصليبية مما أضعف النفوذ السياسي وحركة التنمية الاقتصادية (تخريب شبكة المياه والطرق) (ركود طويل وغلاء فاحش).

– مرحلة الفتوة: الخلافة العثمانية:

دامت حوالي ثلاث قرون واهتم العثمانيون بالمالية العامة وتنظيم الجباية والولاية العامة، لكن لم يهتموا بموضوع التنمية كما أدى قلة التنظيم المالي إلى تزايد ديون الدولة وعجزها عن السداد مع تدهور أسعار عملتها وتزايد الإنفاق العسكري إلى تدهور الأوضاع المالية وأكبر تحد واجه الدولة العثمانية هو هشاشة النظام النقدي وكثرة المصاريف وضعف التدبير المالي وزاد تكالب الدول عليها وتم فتح قناة السويس عام 1869م إلى تزايد التجارة البحرية في موانئ الخليج العربي والبصرة، ولقد أدى تزايد الدين الحكومي إلى التدخل الأجنبي لحماية مصالح الدائنين (مصر، تونس...).

– مرحلة الاندثار:

مرحلة الاندثار والتبعية الاقتصادية للغرب فلقد ضعف الأداء الاقتصادي الإسلامي والقدرة التنافسية كما فقد تكامله الاقتصادي بين أرجائه المختلفة وانخفضت فيه التجارة البينية بين أقاليمه وسادت النظم البنكية والضريبية وكثرت الديون المصرفية للدول والأقاليم مثل تركيا ومصر، أما التنمية الاقتصادية والهياكل الإنتاجية لم يكن لها نصيب وكما أصبح ميزان التجارة يميل نحو الغرب.

4.7.3. مبادئ النظام الإسلامي: إن النظام الإسلامي يرتكز على مجموعة من المبادئ تجعل منه نظاما متميزا عن غيره في طبيعته ووسائله وأهدافه وأهمها:

[1]- فؤاد عبد الله العمر، مرجع سبق ذكره ص107-109.

– **مبدأ العقيدة:** أن النظام الإسلامي نابع من العقيدة الإسلامية التي تجعل من الإيمان بالله وتقواه عملا من عوامل الإنتاج ويحتوي هذا المبدأ على مجموعة من الأسس العقائدية منها:

- **الاستخلاف:** لان الإنسان مستخلف من الله في هذه الأرض لعمارتها والاستثمار في خيراتها.
- **التسخير:** فالأرض سخرها الله للإنسان ليتمكن من تحقيق الاستخلاف.
- **الانتفاع:** فتسخير الأرض واستخلافها يقتضيان انتفاع الإنسان من الموارد الموجودة..
- **الوسائلية:** فالنشاط الاقتصادي إنتاجا واستهلاكا واستثمارا ليس غاية وإنما وسيلة لعبادة الله والحفاظ على الدين.
- **العمومية:** حيث الاستخلاف والانتفاع يخص جميع الناس.
- **المسؤولية:** فكل إنسان يتحمل نتيجة عمله ونشاطه لأنها مسؤولية دنياوية واخروية.

– **مبدا الأخلاق**:[1]

لا تنفصل النظرية الإسلامية في الاقتصاد عن الجانب الأخلاقي وعلى المسلم أن يتحلى بالصفات الحميدة التي دعا إليها القرآن الكريم والسنة ومنها: التحلي بالأمانة والصدق في كل معاملاته، السماحة والمرونة في طريقة تعامله مع الغير والعدل في الربح والقناعة.

– **مبدأ الثواب والعقاب:** فالمسلم يستهدف من وراء أعماله الاقتصادية أكبر قدر ممكن من الثواب في الآخرة عن طريق السير على منهج الله تعالى وطبقا لشريعته.

– **مبدا الحلال والحرام:** يتدخل هذا المبدأ في توجيه النشاط الاقتصادي لان قاعدة الحلال والحرام تضع في اعتبارها مصلحة المجتمع الإسلامي، فعلى المسلم مراعاة الحلال والحرام في ممارسته للنشاط الاقتصادي وذلك بفعل ما أحل الله تعالى وتجنب ما حرمه علينا قال تعالى: " وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا " الآية 275 من سورة البقرة لما له من اثار سلبية على المتغيرات الاقتصادية الجزئية والكلية.[2]

ثانيا: السياسة الاقتصادية:

لضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لابد على الدولة بكل أجهزتها اتباع وانتهاج سياسة اقتصادية فعالة، ويقصد بالسياسة الاقتصادية مجموعة من الميكانيزمات والوسائل التي تتخذها الدولة لتحقيق اهداف اجتماعية واقتصادية محددة.

[1]– ديلمي فتيحة، رحماني سناء، مرجع سبق ذكره، ص7.

[2]– ناصر مراد، مبادئ ومنهج الاقتصاد الاسلامي، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الاسلامي الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر،23– 24 فيفيري2011، ص6.

1.مفهوم السياسة الاقتصادية: يعبر مفهوم السياسة الاقتصادية عن السياسة التي تتبعها الدولة في المجال الاقتصادي أي في كل ما يتعلق بالإنتاج والاستهلاك والتبادل والاستثمار ... ومجالات تدخلها في الحياة الاقتصادية وفقا للمبادئ التي تحددهم.[1]

وتتطلب السياسات الاقتصادية تحديد الأهداف من خلال التعبير عن طموحات المجتمع ذات الطابع الاقتصادي وكذا الرزنامة الزمنية ووسائل تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه.

وتكمن السياسة الاقتصادية في انتهاج سياسة مالية ونقدية بحيث لكل سياسة أدواتها الخاصة ومجال تأثيرها فالسياسة المالية مجال تأثيرها هو سوق الانتاج وادواتها الرئيسية هي الانفاق الحكومي والضرائب، أما السياسة النقدية فمجال تأثيرها هو سوق النقد وادواتها الرئيسية تتمثل في الاصدار النقدي والذي يؤثر مباشرة في عرض النقود وأسعار المنتجات والقدرة الشرائية.

2. أنواع السياسة الاقتصادية:

1.2. السياسة النقدية:

تعريفها هي عبارة عن مجموعة من القواعد والوسائل والاساليب والاجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق الاهداف الاقتصادية في فترة زمنية معينة.[2]وتستدعي السياسة النقدية تدخل الدولة من خلال البنك المركزي.

1.1.2. اهداف السياسة النقدية:

- تحقيق الاستقرار في الاسعار مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الاسعار إلى أقل مستوى لها.
- تحقيق الاستقرار النقدي وذلك بتكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي.
- المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة من خلال اتباع سياسة تعويم سعر الصرف.
- المساهمة في تحقيق التشغيل الكامل: وذلك من خلال زيادة عرض النقود في حالة البطالة والكساد لزيادة الطلب الفعال وبالتالي زيادة الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد.
-المشاركة في تحقيق معدل نمو مرتفع من خلال تحقيق التشغيل الكامل.

2.1.2. انواع السياسة النقدية

– السياسة النقدية الانكماشية: تلجأ اليها الدولة لامتصاص الفائض من النقود بهدف تخفيض أسعار السلع والخدمات وذلك من خلال رفع أسعار الفائدة وتشجيع شراء سندات الخزينة العامة.

[1]– دعاس خليل، مرجع سبق ذكره، ص97.

[2]– مغدوري شهرزاد، مطبوعة محاضرات في مقياس مدخل لعلم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، ص96.

– **السياسة النقدية التوسعية:** تلجا إليها الحكومة في فترة الركود الاقتصادي والتراجع في معدلات النمو وتعمل هذه السياسة على زيادة حجم الكتلة النقدية في السوق لزيادة حجم الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي خلق فرص عمل جديدة التي بدورها تؤدي إلى رفع مستويات الاستهلاك العام.

3.1.2. أدوات السياسة النقدية: هناك الأدوات الكمية والنوعية:[1]

– **الأدوات الكمية:** وتتمثل في:

- **معدل إعادة الخصم:** تقوم البنوك التجارية بإعادة خصم الأوراق التجارية التي بحوزتها لدى البنك المركزي وهي نسبة معينة من معدلات الفائدة عن تلك الأوراق التجارية والتي سبق أن قامت بخصمها.
- **الاحتياط القانوني:** يلزم البنك المركزي البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة من الأموال في شكلها السائل لديه وتسمى بالاحتياطي القانوني الإجباري لمواجهة إفلاس البنوك التجارية نتيجة تزايد السحب الغير المتوقع من المودعين، وباعتبار البنك المركزي هو السلطة النقدية فبإمكانه الرفع من نسبة الإحتياطي القانوني في حالة السياسة الإنكماشية، كما بإمكانه أن يخفض هذه النسبة في حالة السياسة التوسعية لتمكين البنوك التجارية من التوسع في الأقراض.
- **عملية السوق المفتوحة:** بإمكان البنك المركزي أن يدخل إلى السوق كمشتري للأوراق المالية وذلك بطرح كمية من النقود السائلة وهذا في حالة السياسة التوسعية، ولكن يدخل البنك المركزي إلى السوق كبائع للأوراق المالية لسحب كمية النقود في حالة السياسة الإنكماشية.

– **الأدوات النوعية:** وتكمن في:

- **تأطير اللإئتمان:** في حالة السياسة الإنكماشية يقوم البنك المركزي بتحديد سقف القروض التي يمكن منحها، وأيضا يقوم بتوجيه القروض إلى قطاعات معينة وذلك إما برفع سقف القروض أو بتسقيف معدل الفائدة وذلك التشجيع المستثمرين على الاستثمار في هذه القطاعات.
- **سياسة القروض الانتقائية:** يتم تحديد سقف المبالغ المقترضة أو عدد المقترضين أو تحديد فترة سداد القرض وهذه كلها وسائل للحد من توزيع القروض في قطاعات معينة أو منع قروض في قطاعات معينة لأن الاستثمار فيها لا يتماشى مع السياسة الاقتصادية المعتمدة.

1.2. السياسة المالية:

1.1.2. تعريف السياسة المالية:

– هي مجموعة من النشاطات والأهداف والوسائل التي تتبناها الدولة لتحقيق متطلبات المجتمع وذلك لتحقيق الاستقرار العام ومواجهة أي ظروف مستقبلية ولتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

[1]– مغدوري شهرزاد، مرجع سبق ذكره، ص97.

– هي مجموعة الأهداف والبرامج التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال ما يعرف بالأدوات المالية والمتمثلة في النفقات العامة واللإيرادات العامة للدولة.[1]

2.1.2. أهداف السياسة المالية: تتمثل أهداف السياسة المالية في:

– تحقيق الكفاءة: من خلال استخدام الأمثل للموارد المتاحة أي عوامل الإنتاج.

– تحقيق العدالة في توزيع الدخل يعتبر من بين الأهداف والمسؤوليات الاجتماعية للدولة بحيث على السياسة المالية الأخذ بعين الاعتبار كيفية توزيع الدخل لتقليل التفاوت بين طبقات المجتمع.

–تحقيق النمو الاقتصادي.

3.1.2. أهداف السياسة المالية:[2]

تسعى السياسة المالية إلى تحقيق إعادة تخصيص الموارد وتوزيع الدخول وتحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

4.1.2. أدوات السياسة المالية:

لسياسة المالية أدوات تعمل من خلالها وهي النفقات والإيرادات العامة.

فمحرك السياسة المالية مصادر الإيرادات وتحديد مكان استخدامها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتتدخل السياسة المالية في حالتين وهي حالة التضخم أو حالة الكساد.

– في حالة التضخم: وهي مصحوبة بارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية فتتدخل الدولة من خلال الرفع من الضرائب وتخفيض الإنفاق الحكومي لامتصاص الكتلة النقدية.

– في حالة الإنكماش: والتي تؤدي إلى زيادة معدلات البطالة فتتدخل الدولة من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو الاثنين معا.

ثالثا: العلاقة بين النظام الاقتصادي والسياسة الاقتصادية

إن النظام الاقتصادي لا يعمل بمعزل عن السياسات الاقتصادية فهي تمثل الجانب الإجرائي والتنفيذي الذي يترجم مبادئ النظام الاقتصادي إلى خطط وبرامج ملموسة فبينما يضع النظام الاقتصادي الإطار النظري والقواعد الأساسية، تأتي السياسات الاقتصادية لتحدد كيفية إدارة الاقتصاد عمليا من خلال أدوات مثل السياسة المالية والنقدية وسياسات التجارة والاستثمار وسياسات التشغيل والدعم وبذلك تعد السياسات الاقتصادية الأداة التي تمكن الدولة من توجيه الاقتصاد لتحقيق أهداف معينة كالاستقرار والنمو والعدالة الاجتماعية وزيادة القدرة التنافسية.

[1]– حدادي عبد اللطيف، تطور السياسة المالة في ظل النظم الاقتصادية، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار، المجلد:05، العدد: 03، الجزائر، 2017، ص24.

[2]–كريمة محمد الحسيني، دور السياسة المالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة خلوان، المجلد:32، العدد:01، مصر، 2018، ص16.

وتقوم العلاقة بين الأنظمة الاقتصادية والسياسات الاقتصادية على قدر كبير من التداخل والتكامل فالنظام الاقتصادي يوجه طبيعة السياسات الممكن تبنيها ويحدد حدود تدخل الدولة ومساحة السوق في حين تسهم السياسات الاقتصادية في تعزيز فعالية النظام الاقتصادي وإبراز مزاياه أو تقليل سلبياته وتقوية قدرته على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية والمحافظة على استقرار بيئة الأعمال.

ومن ثم فإن فهم هذه العلاقة يعد أساسيا لتحليل كيفية عمل الاقتصادات الوطنية وتفسير اختلاف الأداء الاقتصادي بين الدول ومدى قدرتها على التكيف مع الظروف المحلية والدولية.

فالإطار النظري الذي يحدده النظام الاقتصادي لا يكون ذا أثر فعلي ما لم تترجمه الدولة إلى سياسات اقتصادية واضحة ومتكاملة فالسياسات الاقتصادية تمثل الجانب العملي والتنفيذي للنظام الاقتصادي وتجسد من خلال أدواتها المختلفة كالسياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة التجارية، وسياسة التشغيل الاختيارات الاقتصادية للدولة، بما يتوافق مع أهدافها في تحقيق الاستقرار والنمو وتحسين الرفاه الاجتماعي ومن هنا تشكل السياسات الاقتصادية آلية حيوية لضبط أداء الاقتصاد الكلي ومعالجة الاختلالات الهيكلية التي قد تواجهه.

الفصل التاسع:

النقود

الفصل التاسع: النقود

يعد التبادل أحد أقدم الأنشطة الاقتصادية التي مارسها الإنسان لتلبية حاجاته وقد بدأ في شكل المقايضة بين السلع والخدمات ومع تطور المجتمعات واتساع حاجاتها برزت النقود كأداة أساسية لتسهيل عمليات التبادل والتغلب على عيوب المقايضة وتمثل النقود وسيطا عاما للمعاملات ووسيلة لتقدير القيمة وادخارها، مما جعلها محورا رئيسيا في الحياة الاقتصادية كما أسهمت في تنظيم الأسواق وتعزيز النشاط التجاري داخل الدول وبينها.

لقد جاءت النقود لتسهيل عمليات التبادل والتجارة بعدما كانت المقايضة تعيق سرعة التعاملات وتحد من حجم النشاط الاقتصادي وبفضل وظائفها الأساسية في كونها وسيطا للتبادل ومقياسا للقيمة، ومخزنا للثروة أصبحت النقود ركنا أساسيا في بناء الاقتصاد الحديث وتنظيم المعاملات بين الأفراد والمؤسسات والدول.

أولا: نشأة النقود وتطورها:

لا يعرف على وجه التحديد واليقين متى استخدم الإنسان النقود لأول مرة لأن نظام المقايضة كان كافيا لمواجهة الحاجة إلى التبادل حيث لم يكن التخصص وتقسيم العمل قد وصلا بعد إلى درجة كبيرة من التعقيد، وكان الإنتاج يتم أساسا لإشباع الحاجات مباشرة ولكن عند زيادة درجة التخصص وانتشار تقسيم العمل، نشأت الحاجة إلى التوسع في التبادل وهنا عجزت المقايضة على مواجهة هذا التوسع الذي أملته متطلبات التطور في النشاط الاقتصادي إنتاجا وتوزيعا، وظهرت بالتالي صعوبات المقايضة والحاجة المتزايدة إلى أداة لتسهيل التبادل ومن هنا ظهرت النقود للتغلب على هذه الصعوبات، لذا المتفق عليه بين المهتمين بالشؤون النقدية هو أن الحاجة إلى استعمال النقود نشأت عندما عجز نظام المقايضة عن القيام بمهمة تسهيل التبادل أمام تزايد درجات التخصص واتساع تقسيم العمل وبذلك لم تتطور النقود دفعة واحدة بل تطورت مع ازدياد الحاجة إليها وتطور العلاقات الاقتصادية من مرحلة الإنتاج الذاتي إلى مرحلة الإنتاج المتخصص وبروز دورها الفعال في تسيير الاقتصاد وعليه فتاريخيا مرت النقود بثلاثة :نظام الاقتصاد المغلق "الاكتفاء الذاتي" ونظام المبادلات على أساس المقايضة والمبادلات النقدية.

ثانيا: تعريف النقود:

ينظر الباحثون الاقتصاديون إلى النقود من عدة زوايا حيث تعرف على أساس الوظائف التي تؤديها وقد تعرف على أساس خصائصها الطبيعية، لذلك التعاريف التي أعطيت للنقود كثيرة ومتباينة ومن هذه التعاريف ما يلي:

– عرفها **هنري**: "النقود هي أساسا أداة أو وسيلة تعطي في النهاية لحائزها بالمعنى الاقتصادي قوة شرائية وبالمعنى القانوني وسيلة تحرير ووسيلة تصفية أو تسديد الديون".

– بينما عرفها **روبرتسون** على أنها: سلعة تستخدم كوسيلة مبادلة بسلع أخرى لتسوية الالتزامات الجارية، وهو تعريف ضيق للنقود حيث اقتصر على النقود السلعية التي تطلب لذاتها فقط.[1]

– بينما **كينز** عرف النقود على أنها "كل شيء يستخدم لتسوية المدفوعات باعتباره ذو قبول عام كوسيط للمبادلة ويستخدم لحفظ القوة الشرائية.

– وهناك من يستخدم النقود كمرادف للتعبير عن الدخل والبعض يستخدمها كمرادف لثروة ولكن الثروة تشمل عناصر أكثر مما يشمل مفهوم النقود.

– وحسب **ميلتون فريدمان** هي: عبارة عن الوسيلة التي يسعى الأفراد إلى اكتسابها من أجل استخدامها في الحصول على ما يرغبون من سلع وخدمات حاضرة أو مستقبلية، وتتمتع بالقبول العام لدى أفراد المجتمع.[2]

– **النقود** : هي كل شيء يكون مقبولا قبولا عام كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة.

– **النقود** : هي أي شيء يؤدي وظيفة وسيط للتبادل.

ثالثا: شروط النقود:

– **القبول العام** : يجب أن تلقى قبولا عاما من أفراد المجتمع كوسيط التبادل وسداد لقيمة السلعة.

– **تجانس وحداتها**.

– **القابلية للتجزئة** : أن تكون قابلة للتجزئة إلى وحدات لتسهيل المعاملات الصغيرة.

– **صعوبة التلف** : يجب أن لا تتلف النقود بسهولة كنتيجة للتعامل.

رابعا: وظائف النقود: للنقود عدة وظائف فهناك الوظائف التقليدية ذات الطابع النقدي البحث والوظائف الحديثة المرتبطة بالنشاط الاقتصادي وهي:

1. الوظائف التقليدية:

– **النقود كوسيط للتبادل** : وهي من أهم وظائف النقود بحيث تعتبر النقود كوسيط لتبادل السلع والخدمات بدلا من المقايضة.

– **النقود كمقياس للقيمة:** تستخدم النقود كمقياس عام لقيمة السلع والخدمات وتقدير الثروة مثل ما يتم تحديد وزن الأشياء بالكيلوغرام فإن قيم السلع يتم تحديدها بالنقود ويسمى السعر.

[1]– هدوقة حسيبة، مرجع سبق ذكره، ص66.

[2]– ماهر ظاهر بطرس، النقود والبنوك، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر، 2006، ص14.

– **النقود مستودع للقيمة** : تعتبر النقود مستودعا جيدا للقيمة لأنه يمكن الاحتفاظ بها لمدة.

– **النقود كمقياس للدفع المؤجل**: إن المبادلات يمكن تسديد بعضها في المستقبل وهنا تستخدم النقود وسيلة للدفع المؤجل.

2. الوظائف الحديثة: وهي:[1]

– النقود كعامل من عوامل الإنتاج.

– عنصر مهم للفرد والمؤسسات في الاستهلاك والتوزيع من ناحية مدى عدالة توزيع الدخول.

– أداة من أدوات السياسة النقدية.

– ذات بعد دولي لأنها وسيلة تبادل وتعاون دولي وأداة لسيطرة.

خامسا: أنواع النقود:

1. النقود السلعية: وهي أقدم أنواع النقود وهي عبارة عن سلع معينة يتعارف عليها الناس تستعمل وسيطا بينهم في مبادلاتهم ومعاملاتهم كالماشية والقمح والذهب.

2. النقود المعدنية: فمن مرحلة المقايضة إلى مرحلة النقود السلعية إلى مرحلة النقود المعدنية والتي بدأت باستعمال معادن عديدة كالحديد النحاس والبرونز كنقود نظرا لقابليتها للتخزين وسهولة التداول والقابلية للتجزئة ومرونة استخدامها وارتبط تواجدها بالاقتصاد النقدي ولكن هذا لم يدم طويلا وتم استخدام المعادن النفيسة الفضة والذهب نظرا لعدم قابليتها للتلف...

3. النقود الورقية: رغم الإنتشار الواسع لاستعمال النقود المعدنية ولفترة طويلة إلا أن انتقالها لإنجاز المعاملات كان يحمل مخاطر كالسرقة والضياع لذا تم إيداع النقود لدى الصيرفي في مقابل الحصول على شهادات أو وصولات تتضمن المبالغ المودعة لديهم ويتم اعادتها عند الطلب ويتم تداولها عن طريق التظهير من شخص لآخر ومع انتشار البنوك التجارية أصبحت هذه البنوك تصدر أوراق نقدية مقابل ما يودعه الأفراد من النقود المعدنية.

4. النقود المصرفية: وهي نقود الودائع أو نقود الإئتمانية (الشيكات والودائع البنكية والحوالات) وتسمى أيضا النقود الدفترية أو الكتابية ومصدرها ودائع البنك لأنها تتكون من الودائع الجارية أو الحسابات الجارية والتي يتم نقل ملكيتها وتداولها من شخص لآخر عن طريق أمر بالدفع أو التحويل لمصلحة حامله بواسطة الشيكات.

[1]– بلحاج جلول ياسين، مرجع سبق ذكره، ص136.

5. النقود الالكترونية: لقد ساعدت تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تبادل الأموال دون أداة ورقية تحمل من يد إلى يد أخرى وتتميز بالأمان والسرعة والسهولة وقلة التكاليف ويمكن استخدامها عبر الانترنت في سداد قيم السلع والخدمات عن طريق فتح حساب معين في الحاسب الشخصي الخاص.

الفصل العاشر:

المشكلات الاقتصادية: البطالة والتضخم

الفصل العاشر: المشكلات الاقتصادية: البطالة والتضخم

تعرف الحياة في جميع المجالات الكثير من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهي تعبر عن شيء خارج العادة بصدد الحدوث، وينتج عنها تغيرات تمس الجوانب الحقيقية للاقتصاد كانخفاض الإنتاج بكل أشكاله وفي العمالة حدوث بطالة وفي الأسعار الإنكماش والتضخم.

فالبطالة والتضخم تعد من أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول بمختلف مستويات تطورها لما لهما من تأثير مباشر على استقرار الاقتصاد الكلي، فارتفاع معدلات البطالة يعكس اختلالات في سوق العمل ويؤدي إلى تراجع القدرة الشرائية وتباطؤ النشاط الاقتصادي، وفي المقابل يشكل التضخم تهديدا لقيمة العملة ومستوى المعيشة من خلال الارتفاع المستمر في الأسعار مما يؤدي تزامن هذين الظاهرتين إلى تعقيد مهمة صناع القرار في تحقيق التوازن بين النمو والاستقرار لذلك يكتسي دراسة وفهم وتحليل البطالة والتضخم أهمية كبيرة لفهم ديناميكيات الاقتصاد واقتراح سياسات فعالة للتقليل من أثارهما السلبية.

أولا: البطالة

هي ظاهرة اقتصادية اجتماعية ذات صفة عالمية وتمثل مشكلة اقتصادية واجتماعية لكل مجتمع سواء كان متقدما أو ناميا ولكنها تزداد أهمية في الدول النامية لما لها من أثار على الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

1. التطور التاريخي للبطالة

لقد شهد مفهوم البطالة تطورا ملحوظا عبر التاريخ إذ لم يعترف بها كظاهرة اقتصادية مستقلة في المجتمعات القديمة لأن العمل كان مرتبطا بالزراعة والحرف التقليدية التي تستوعب أغلب الأفراد ولكن مع ظهور الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر ظهر شكل جديد من سوق العمل يعتمد على الآلات والمصانع، ما أدى إلى فقدان عدد من العمال لوظائفهم وبروز البطالة لأول مرة كقضية اقتصادية واجتماعية، وفي القرن التاسع عشر بدأت المدارس الاقتصادية الكلاسيكية بدراسة البطالة وربطها بعوامل مثل الأجور والمرونة في السوق، غير أن الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929 شكلت نقطة تحول محورية في موضوع البطالة إذ برزت وتوسعت الظاهرة بشكل غير مسبوق وبلغ معدل البطالة في بعض الدول الصناعية 40% مما دفع الاقتصادي كينز إلى تطوير نظرياته حول الطلب الكلي ودور الدولة في مكافحة البطالة، وفي النصف الثاني من القرن العشرين ظهرت أنواع جديدة من البطالة مثل البطالة الهيكلية الناتجة عن التطور التكنولوجي والبطالة الدورية المرتبطة بتقلبات النشاط الاقتصادي، أما اليوم فتواجه الدول شكلا أكثر تعقيدا من البطالة مرتبطا بالعولمة والرقمنة والتحولات السريعة في المهارات المطلوبة.

2. تعريف البطالة:

إن مفهوم البطالة يعتبر من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى من حيث البحث والتحليل لاستحواذه على اهتمام الباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين بوصفه موضوعا يفرض نفسه بشكل دائم وملح على الساحة الدولية.

1.2. التعريف اللغوي:

ورد في معجم اللغة العربية أن البطالة مشتقة من "بطل" بمعنى لم يعد صالحا أو أنه فقد حقه والبطال الشخص العاطل عن العمل يعني أنه فقد حقه وصلاحيته، في حين أن "البطالة" في اللغتين الإنجليزية والروسية لا تعني أكثر من الانقطاع عن العمل، وفي اللغة الفرنسية كلمة – Chômage – والتي تعني البطالة مشتقة من فعل بطل أي تعطل عن العمل لكن فعل – Chômer يعني أيضا الإستضلال من الشمس بمعنى أن العاطل عن العمل في اللغة الفرنسية يعني ذلك الشخص الذي يستريح في الظل ومن ثم يستأنف عمله.[1]

2.2. التعريف الاصطلاحي:

– **حسب التعريف الضيق هي** : عدم إمتهان أي مهمة وتعطل جانب من قوة العمل عن العمل المنتج اقتصاديا تعطلا اضطراريا رغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج.

– **البطالة:** هي حالة عدم توافر العمل لشخص راغب في مهنة تتفق مع استعداداته وقدراته وذلك نظرا لحالة سوق العمل.[2]

– تعريفها وفق المعايير التي حددتها منظمة العمل الدولية فهي : العاطل ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى أجر سائد لكن لا يجد فرصة عمل.[3]

وعليه حسب **الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري** يعتبر الشخص عاطلا عن العمل إذا توفرت فيه الشروط التالية:

- أن يكون في سن العمل والذي يتحدد عادة ما بين 18 و60 سنة.
- أن تتوفر لدى العاطل الرغبة والاستعداد الجدي للعمل سواء كان العمل بأجر أو لحسابه الخاص لأن الفرد الذي يملك ثروة ويعيش منها ولا يريد أن يمارس أي عمل لا يعتبر بطالا.

[1]– رحيمي عيسى، العايب نصر الدين، ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها واثارها، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة الطارف، المجلد:01، العدد:0، 2018، ص143.

[2]– عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص22.

[3]– ناجي بن حسين، محمد الهادي مباركي، عبد الحليم عيساوي، البطالة في الجزائر: دراسة تحليلية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة قسنطينة، المجلد:01، العدد: 01، 2002، ص116.

- إن يقوم العاطل عن العمل بالبحث الجدي وهذا يوضح الرغبة الحقيقية في العمل كالتسجيل أو تقديم طلب لدى جهات معينة.
- عدم وجود عمل ولعل هذا هو المعيار الأهم في اعتبار الشخص ما عاطلا عن العمل من دونه.

3. قياس البطالة:

يعتبر معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تساهم في رسم السياسة الاقتصادية ويتم قياس البطالة من خلال معدل البطالة وهو يساوي نسبة العاطلين عن العمل (سواء الذين كانوا يعملون سابقا أو الجدد الداخلين إلى سوق العمل) إلى حجم القوة العاملة وذلك حسب المعادلة التالية:

معدل البطالة = عدد العاطلين عن العمل/ حجم قوة العمل×100.

4. أسباب البطالة: تتعدد أسباب البطالة لأنها ظاهرة ذات أبعاد متشعبة وترجع أسبابها للعوامل الاقتصادية بالدرجة الأولى وللعوامل السياسية والاجتماعية.

– **التغير في هيكل الطلب** : لأن تطور الاقتصاد يؤدي في بعض الأحيان إلى الإنتقال من أسلوب اقتصادي إلى الآخر والذي يترتب عليه الاعتماد على قطاع معين واهمال باقي القطاعات الأخرى.

– **التطور التكنولوجي وتفاقم أثار الثورة العلمية والتكنولوجية على العمالة:** حيث حلت الفنون لإنتاجية الكثيفة براس المال محل العمل في الكثير من القطاعات مما تسبب في انخفاض الطلب على عنصر العمل، وكلما زاد التطور التكنولوجي أدى إلى زيادة البطالة نتيجة لإحلال الروبوتات والآلات فائقة التكنولوجيا محل اليد العاملة خصوصا في المجال الصناعي.

– **السياسات الحكومية:** في تحديد الحد الأدنى والحد الأعلى للأجور والتي قد لا تتناسب مع رغبات العمال والمنتجين وإنتهاج سياسات انكماشية وتخفيض الإنفاق العام الجاري والاستثماري.

– **اعانات البطالة:** وهي من الأمور التي تشجع على البطالة.

– **النمو السكاني:** وما يصاحبه من نمو القوى العاملة بمعدل أكبر من معدلات نمو فرص العمل لأن الزيادة في العامل السكاني يؤدي إلى استمرار مشكلة البطالة بالرغم من جهود التنمية.[1]

– **اختلال التوازن بين عرض اليد العاملة والطلب عليها:** نتيجة نمو سكاني سريع أو محدودية فرص العمل.

– **تباطؤ النمو الاقتصادي أو الأزمات الاقتصادية:** التي تدفع المؤسسات لتقليص التوظيف.

– **ضعف الاستثمار:** يؤدي الى عدم توسع المشاريع الإنتاجية.

[1]– محمد محمد علي هندي عمارة، مدخل إلى وسائل الإعلام وقضايا المجتمع، دار العلوم النشر والتوزيع، مصر،2009، ص93.

– **عدم توافق المهارات مع احتياجات السوق:** بسبب ضعف التكوين أو تغير متطلبات العمل.

– **العوامل الاجتماعية والسياسية:** مثل عدم الاستقرار أو سوء الحوكمة وانتشار الفقر وغياب التنمية المحلية للمجتمع.

– الإستقالة من العمل والبحث عن عمل جديد.

5. أنواع البطالة: تتخذ البطالة أشكالا متعددة تعكس طبيعة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية داخل سوق العمل واختلاف أسباب البطالة يؤدي إلى تعدد أنماطها وكل نوع منها يعكس خللا معينا في الاقتصاد ويساعد فهم هذه الأنواع على تشخيص أسباب المشكلة بدقة ووضع سياسات أكثر فعالية للحد منها ويمكن أيضا تصنيفها حسب مدتها أو حسب طبيعتها ونذكر منها:

1.5. البطالة الهيكلية: وهي تعطل جزء من قوة العمل بسبب اختلاف متطلبات هيكل الاقتصاد عن طبيعة قوة العمل المتوفرة بحيث نجد شريحة من الموظفين امكانياتهم ومؤهلاتهم لم تعد مناسبة بسبب تغير هيكل الاقتصاد ككل ويظهر أيضا هذا النوع عند احلال الالة محل العنصر البشري وكذلك عند إنتقال الشركات إلى المناطق ذات العمالة المنخفضة.

2.5. البطالة الدورية : سببها قصور الطلب على الإنتاج (الركود) والذي يؤدي إلى تسريح عدد من العمال في الصناعة التي قل الطلب على منتجاتها، وبذلك ترتبط البطالة الدورية بالدورة الاقتصادية توسعا وإنكماشا حيث تنخفض معدلات البطالة في مرحلة التوسع وترتفع في مرحلة الكساد فالتشغيل يزيد خلال فترة التوسع وينخفض خلال فترة الكساد (فمن سيمات مرحلة الكساد إرتفاع معدل البطالة، أما مرحلة التوسع فمن سماتها إنخفاض معدل البطالة) وتعتبر البطالة الدورية إجبارية لأن العاطلون عن العمل في هذه الحالة هم على استعداد للعمل بالأجور السائدة إلا أنهم لم يجدوا عملا حيث أجبر العامل على ترك عمله دون إرادته مع أنه راغب وقادر على العمل عند مستوى الأجر السائد.[1]

3.5. البطالة الاحتكاكية: وهي نتيجة للطبيعة الديناميكية والحركية للاقتصاد والأفراد (سببها التنقلات المستمرة بين المناطق والمهن المختلفة)، بحيث يحتاج العاملين الذين يضطرون إلى تغيير أماكن عملهم أو مناطق سكنهم أو أفراد الطموحين إلى فترة للبحث وايجاد عمل والسبب الرئيسي للبطالة الاحتكاكية هو نقص المعلومات لدى العمال من جهة ولدى أصحاب العمل من جهة أخرى، وكلما توفرت المعلومات كلما قصرت مدة هذا النوع من البطالة وقد تنشأ عندما ينتقل عامل من منطقة أو مدينة إلى أخرى ويحتاج معها إلى وقت ليجد العمل لغياب المعلومات عن أصحاب العمل الذين لديهم فرص عمل مناسبة له.

[1]– طاهري لخضر، ظاهرة البطالة في الجزائر وآثارها الاجتماعية على المجتمع، مجلة الحوار الفكري، جامعة أدرار، المجلد:16، العدد:01، 2023. ص11.

4.5. البطالة المقنعة: وهي الغير مكشوفة وهي موجودة في النظام الإشتراكي حيث يفرض هذا النظام توفير فرص عمل لكل من هو في سن العمل وبالتالي يكون هناك فائض من عنصر العمل في النشاط الاقتصادي.

5.5. البطالة الموسمية: وهي ذات طابع موسمي تعرفها بعض النشاطات في مواسم معينة وأيضا تكون رهن الأحوال المناخية مثلا تعطل الفلاحين وعمال البناء وعمال المشروبات والمأكولات الصيفية في فصل الشتاء.

6.5. البطالة الجامدة: وتسمى الاختيارية الدائمين الذين لا يسعون وراء العمل حتى في أوقات الرخاء الاقتصادي.

7.5. البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية: وهي تصنيف آخر للبطالة حسب أرادة الشخص المتعطل عن العمل فالأولى هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض إرادته واختياره حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به إما لعزوفه عن العمل أو تفضيله لوقت الفراغ مع وجود مصدر آخر للدخل، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى وظروف عمل أحسن، أما البطالة الإجبارية فهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري أي من غير إرادته أو اختياره وهي تحدث عن طريق تسريح العمال أي الطرد من العمل بشكل قسري رغم أن العامل راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد.[1]

6. الأثار الاجتماعية والاقتصادية للبطالة ووسائل معالجتها

1.6. الأثار الاجتماعية والاقتصادية للبطالة: تعتبر البطالة من الظواهر الغير مرغوب فيها في المجتمع نظرا لما تخلفه من مخاطر وما تتركه من أثار سلبية اقتصادية واجتماعية وسياسية على الأفراد والمجتمع:

– هدر الموارد البشرية وعدم استغلالها وبالتالي ضياع الإنتاج والدخل الذي كان يمكن تحقيقه لو أمكن تشغيل هذه الموارد المعطلة.

– ومن الأثار الاجتماعية انهم يعيشون عالة على المجتمع وعلى إنتاج غيرهم وعبئا ثقيلا على الأفراد وأسرهم وعلى المجتمع بشكل عام، وكما يؤدي مع مرور الوقت إلى تفشي الجرائم والأمراض النفسية والعقلية.

– التخلف الاجتماعي كالرعاية الصحية والتعليم والإطعام والايواء.[2]

– أما سياسيا كثيرا ما يتم الحكم على مدى نجاح الأداء السياسي للحكومات بمسائل التشغيل وتحقيق معدلات الدنيا للبطالة في المجتمع.

– تؤدي إلى الهجرة الخارجية سواء بطرق شرعية أو بطرق غير شرعية.

– قد تؤدي إلى التطرف والإرهاب.

[1]– ناجي بن حسين، محمد الهادي مباركي، عبد الحليم عيساوي، مرجع سبق ذكره، ص117.

[2]– رحيمي عيسى، العايب نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص149.

2.6. وسائل معالجتها:

إن عملية الحد من البطالة تتطلب تخطيطا شاملا وهو تحدي يقع على عاتق الحكومة واجهزتها المختلفة في إطار استراتيجية متكاملة من خلال استخدام أدوات السياسة الاقتصادية ولكن من أهمها:

– **زيادة الطلب الكلي** : من خلال استخدام السياسة النقدية والمالية:

- من **خلال السياسة النقدية** يتم استخدام الأدوات التالية:

– تخفيض سعر الفائدة على القروض.

– تخفيض نسبة الاحتياط القانوني.

– دخول البنك المركزي إلى سوق الأوراق المالية مشتريا للسندات.

- **من خلال السياسة المالية** يتم استخدام الأدوات التالية:

– زيادة الإنفاق الحكومي على المشاريع الخدمية وذلك لزيادة الدخول.

– تخفيض الضرائب على حركة الدخول خاصة المتدنية منها لزيادة قدرة الفرد على الإنفاق.

– تسهيل عملية انتقال العمالة بين القطاعات الاقتصادية والأقاليم لايجاد فرص عمل وسن قوانين للحد من العمالة الوافدة من الخارج.

– تطبيق سياسة للأجور تعمل على التوسع في التشغيل وانقاص ساعات العمل لتشغيل أكبر عدد ممكن من العمال.

– تخفيض مستويات الدعم ومنح البطالة التي تقدم للعاطلين عن العمل.

ثانيا: التضخم

يحتل التضخم مكانة بارزة في الدراسات الاقتصادية لكونه حالة مرضية تشكو منها معظم الاقتصاديات ولارتباطه المباشر بحياة الأفراد واستقرار الأسواق وأصبح مشكلة عالمية، كما ينظر إلى التضخم باعتباره مؤشرا يكشف عن طبيعة التحولات التي يشهدها الاقتصاد سواء في فترات النمو أو الأزمات ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة التضخم باعتباره ظاهرة معقدة تتداخل فيها عوامل داخلية وخارجية وتؤثر في مختلف جوانب الاقتصاد.

1. تعريف التضخم:

إن ظاهرة التضخم متعددة الأبعاد ومتشعبة الجوانب وتثير الكثير من القضايا وتصطدم بكثير من الغموض والمتناقضات نظرا لتباعد الفكري والمذهبي والزمني بين المدارس لذا لا يوجد معنى واحد أو مفهوم محدد لمصطلح التضخم عند علماء المالية والاقتصاد، إلا أن المعنى الشائع بين معظم العلماء هو الارتفاع غير الطبيعي (غير المألوف) للأسعار.[1]

[1]– السعيد فرحات جمعة، الأداء المإلى لمنظمات الأعمال – تحديات الراهنة، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، ص357.

لقد تطور تعريف التضخم مع تطور الفكر الاقتصادي في هذا المجال ففي الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى وتحت تأثير مفاهيم الفكر الكلاسيكي الذي كان سائدا آنذاك ظهرت مجموعة من التعاريف للتضخم وكان مجملها يركز على الزيادة في المعروض النقدي وذلك لارتباط كافة حالات التضخم خلال هذه الفترة بالتوسع في الإصدار النقدي بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار يمكن أن يطلق مصطلح التضخم على حالات وظواهر أخرى كالإفراط في إصدار النقد ونسميه تضخم العملة، كما يطلق على ارتفاع المداخيل النقدية ويسمى تضخم التكاليف ويطلق على ارتفاع المداخيل ويسمى بتضخم الدخل ويمكن تصنيف التعاريف الخاصة بالتضخم حسب معيارين:

1.1. التعريف المبني على الأسباب المنشئة للتضخم: [1]

إن التعاريف الخاصة بالتضخم معظمها تندرج ضمن هذا المعيار حيث نجد أن بعض التعاريف تستند إلى النظرية الكمية التي سادت ولمدة طويلة من القرن 19م، وهناك تعاريف مبنية على عامل العرض والطلب وأخرى مبنية على الدخل والإنفاق.

– **التعريف المبني على النظرية الكمية:** لقد تم تعريف التضخم بناء على هذه النظرية كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار حيث قاموا بانتساب التضخم إلى زيادة النقد المتداول في السوق.

– **التعريف المبني على نظرية الدخل والإنفاق:** تعرف هذه النظرية التضخم " بأنه الزيادة في معدل الإنفاق والدخل" فعند زيادة كل من الدخل والإنفاق مع بقاء كمية السلع والخدمات ثابتة، فإن هذا يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية وحدوث العكس عند حدوث انخفاض في الإنفاق النقدي.

– **التعريف المبني على نظرية العرض والطلب:** لقد بني أنصار هذه النظرية على العلاقة ما بين العرض والطلب بحيث يكون التضخم نتيجة العلاقة السلبية بينهما، أي أن الخلل في التوازن ما بين العرض والطلب ولقد تم تعريف التضخم بأنه "زيادة الطلب على العرض زيادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار."

2.1. التعريف المبني على خصائص ومظاهر التضخم:[2]

لقد وضعت مجموعة من الاقتصاديين من بينهم "**مارشال**"و" **فلامان** " وغيرهم عدة تعاريف للتضخم تنصب على الأثار الناتجة عن التضخم ومن أهمها الأسعار.

– فعرفه "**فلامان** "بأنه حركة الارتفاع العام للأسعار.

---

[1]– بن دقفل كمال، مؤشرات التضخم في الجزائر دراسة تحليلية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية–، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد:07، العدد:01، 2013، ص347-348.

[2]– بلقاضي بلقاسم، التضخم واثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، المجلد:02، العدد:28، 2013، ص141-142.

ولقد أصبح هذا التعريف ملاصقا للتضخم وذلك لتفشي هذا النوع من التضخم وسرعة ملاحظته من قبل العامة وهنا لا يمكن تسمية الارتفاع المؤقت للأسعار بأنه ارتفاع تضخمي بل يجب دوام ارتفاع الأسعار واستمراره.

وعليه يمكن تعريف التضخم من خلال أسبابه (الأسباب المنشئة له) كظاهرة نقدية أي الإصدار النقدي ومن خلال نتائجه كظاهرة سعرية أي ارتفاع الأسعار:

– **التضخم ظاهرة نقدية:** حسب هذا الاتجاه هو تلك الزيادة في النقود التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار سواء ظهرت تلك الزيادة في عرض النقود أو في الإصدار النقدي أو في التوسع في الإئتمان أو من خلال الطلب على النقود.

– **التضخم ظاهرة سعرية** : حسب هذا الاتجاه التضخم هو الارتفاع الملموس والمستمر في الأسعار عبر الزمن بحيث يكون ارتفاع الأسعار فيه واضحا ومستمرا لأن الارتفاع الطفيف والمؤقت في الأسعار لا يعتبر تضخما.

– فالتضخم يعبر عن الزيادة في كمية النقود المتداولة إلى تلك الدرجة التي تؤدي إلى حدوث انخفاض قيمتها والذي ينعكس في صورة ارتفاع مستويات الأسعار المحلية مع ثبات مستويات الدخل، بحيث يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد.

– وبالرغم من تعدد التعاريف التي تناولت ظاهرة التضخم يبقى التعريف الأفضل هو التعريف الذي يجمع بينها حيث يمكن القول بأن التضخم هو ظاهرة نقدية متمثلة في الارتفاع العام للأسعار معبرا عنها بالنقود وذلك نتيجة إصدار كمية من النقود تفوق الحاجة الحقيقية للاقتصاد، أو زيادة الطلب الكلي أو انخفاض العرض الكلي وتكون النتيجة الأساسية لهذه الظاهرة انخفاض القدرة الشرائية للنقود وعجزها عن قيامها بوظائف أساسية حيث لا تصبح النقود مقياسا للقيم ومخزنا للثروة.[1]

2. أسباب حدوث التضخم: يحدث التضخم نتيجة تفاعل عدة عوامل فيما بينها:

2.1. ارتفاع الطلب الكلي: يحدث التضخم عندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات أكبر من العرض الكلي وحسب نظرية كمية النقود فإن مستوى الأسعار يرتبط مباشرة وبطريقة تناسبية مع التغير في كمية النقود ويحدث تضخم عندما تزداد هذه الكمية ويرجع السبب في ارتفاع الطلب الكلي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكية والاستثماري والتوسع في منح الإئتمان والارتفاع في معدلات الأجور.

2.2. انخفاض العرض الكلي: بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت نظريات جديدة تفسر أن ارتفاع المستوى العام للأسعار ناتج عن انخفاض العرض الكلي ومن أهم العوامل المسببة في انخفاض العرض الكلي ما يلي:

[1]– بن مسعود آدم، مراح ياسين، إلبات معالجة مشكلة التضخم بالجزائر، مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية، جامعة تيارت، المجلد:05، العدد:02، 2023، ص54.

- **نقص الثروة الإنتاجية التي بمقدور الجهاز الاقتصادي توفيرها:** كالعمال والموظفين المختصين وكذا المواد الأولية والأولية.
- **عدم كفاية الجهاز الإنتاجي:** عندما يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة فإنه يعجز على سد النقص في العرض.

3.2. ارتفاع تكاليف الإنتاج: يحدث عادة التضخم نتيجة عن زيادة التكاليف الإنتاجية خاصة ما يطرأ لعنصر العمل حيث أن الزيادة في نفقات العمال تترجم في زيادة معدلات الأجور وهذا بسبب مطالبة العمال بزيادة الأجور، كما أنه لا يمكن رد جميع التأثيرات إلى ارتفاع معدلات الأجور حيث أن التضخم بالتكاليف يرتبط بعدة عوامل أخرى منها:[1]

- **التضخم بسبب ارتفاع أسعار السلع والمواد الأولية:** التي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج السلع وبالتالي ارتفاع أسعارها.
- **ارتفاع أسعار الواردات:** حيث أنه إذا كانت السلع والخدمات المستوردة من الخارج داخلة في عملية الإنتاج المحلي فإن تكلفة الإنتاج تزيد وبالتالي ينخفض العرض محليا وهذا يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار.
- **ارتفاع أسعار الفائدة:** حيث يعد سعر الفائدة عن الأموال المقترضة أحد عناصر تكاليف الإنتاج وبالتالي فإن التقلبات التي تطرأ على هذا الأخير لها تأثير على سعر المنتج وفقا للأهمية النسبية لهذا العنصر في هيكل التكاليف.

4.2. استيراد معظم السلع والخدمات من الخارج: يسمى هذا النوع بالتضخم المستورد وهو الارتفاع المستمر والمتسارع في أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج، مما ينعكس على أسعار بيعها في الأسواق المحلية أي أن هذه الدول تستورد التضخم كما هو موجود في العالم الخارجي نظرا إلى أن الدول الصغيرة ذات الاقتصاديات المحدودة لا تستطيع التأثير في تحديد الأسعار.

3. أنواع التضخم:

للتضخم أنواع عديدة مرتبطة بجملة من المتغيرات الاقتصادية ولكنها غير منفصلة عن بعضها البعض حيث تمتاز بالاشتراك في بعض الخصائص التي تجمع فيما بينها حيث أن جميع أنواع التضخم تشترك في خاصية واحدة تتمثل في عجز النقود عن أداء وظائفها أداء كاملا، ونظرا لوجود أنواع مختلفة من التضخم تم تصنيفها وفقا لمعايير مختلفة كالتالي:[2]

[1]- بن دقفل كمال، مرجع سبق ذكره، ص352.

[2]- مسعود لشهب، دراسة وتحليل محددات التضخم في الجزائر للفترة 2000-2022، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية للطاقات المتجددة، جامعة باتنة، المجلد:10، العدد:02، 2024، ص12-13.

1.3. حسب درجة إشراف الدولة على الأسعار (دور الدولة في تحديد هيكل الأسعار):[1]

– **التضخم الظاهر** : يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع مستويات الأسعار بصورة مستمرة دون قيام الدولة بأي إجراءات لاعتراضها أو الحد منها، ووفقا لهذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار استجابة لفائض الطلب بمعنى أن ارتفاع الأسعار يتم بصورة تلقائية وبكل حرية.

– **التضخم المكبوت (المقيد)**: يشير هذا النوع إلى التضخم الغير الواضح نظرا لتدخل السلطات الحكومية في توجيه سير حركات الأسعار (تحد من المستويات العليا للأسعار بما يكفل عدم تجاوزها للحد الأقصى من ارتفاعها) من خلال إصدار التشريعات والضغوط الإدارية مما يحد من حركة العوامل الاقتصادية في العمل بحرية تامة.

الدولة تهدف من حد الارتفاعات المستمرة في مستويات الأسعار لمحاولة التخفيف من حدتها وليس القضاء على الظاهرة التضخمية، لأن عدم تدخل الدولة بأجهزتها المختصة في تحديد مستويات الأسعار سوف يؤدي إلى حدوث ارتفاعات متوالية وتصاعدية في المستوى العام للأسعار، وبما يزيد من حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد (وهو بذلك يمثل الحالة التي تمنع الزيادة في الأسعار من الارتفاع نتيجة لوجود العوائق وضوابط التي تحد من ارتفاع الأسعار نتيجة الرقابة على الأسعار بسبب تدخل الحكومي واتباع سياسات التقنين).

2.3. حسب معيار حدة التضخم: وفقا لهذا المعيار يمكن التمييز بين الأنواع التالية:[2]

– **التضخم الزاحف**: يسمى أيضا المعتدل حيث يكون الارتفاع في الأسعار بطيء وخلال فترات زمنية مختلفة ويكون الطلب الكلي معتدلا ويمكن السيطرة عليه وفي بعض الأوقات تعمل الدولة على تحقيقه من أجل تحفيز الاستثمار (وهذا النوع من التضخم يتميز بارتفاع بطيء في الأسعار حتى في الحالات التي تكون فيها زيادة في الطلب أي لا تكون هناك زيادات حادة في مستويات الأسعار)..

– **التضخم العنيف**: كما تطرقنا سابقا في تعريف التضخم الزاحف أن استمراره على المدى الطويل يخرجه من كونه تضخم زاحفا ليتولد عنه التضخم العنيف أين يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار بشكل كبير ومستمر، بحيث يشير بعض الاقتصاديين أنه إذا تجاوزت معدلات التضخم لمستوى 5% خلال أربع سنوات متتالية فإن الاقتصاد يكون بصدد التضخم العنيف.

[1]– بن مسعود آدم، مراح ياسين، مرجع سبق ذكره، ص58.

[2]– مسعود لشهب، مرجع سبق ذكره، ص13.

– **التضخم الجامح:** يعد أكثر أنواع التضخم ضررا على الاقتصاد الوطني وذلك نظرا الارتفاع المستوى العام للأسعار بصورة سريعة ومستمرة بحيث ينجم عنها أثار اقتصادية كبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها أو معالجتها في الأجل القصير فهو تضخم ترتفع بسببه الأسعار بمعدل كبير جدا ويؤدي في غالب الأحيان إلى الفقدان الكلي للثقة في العملة المحلية والتخلي عنها، فتنخفض قيمة النقود حيث تصبح تافهة جدا وينجم عنه انهيار النظام النقدي وتنهار معه قيمة الوحدة النقدية (وهو الحالة التي ترتفع فيها الأسعار بمعدلات مرتفعة جدا وتزداد معه سرعة تداول النقود وتفقد النقود إحدى أهم وظائفها وهي كمستودع للقيمة وهذا النوع يؤدي إلى فقدان ثقة الجمهور بالعملة الوطنية وبالتالي يسعون للتخلص منها باقتناء السلع والموجودات الثابتة).

3.3. حسب مصدر التضخم وهي:

– **تضخم الطلب** : الناتج عن زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بمعدلات تفوق الزيادة في العرض الكلي.

– **تضخم التكاليف:** يحدث هذا النوع بسبب نقص العرض الكلي للسلع والخدمات الناتج عن ارتفاع تكاليف الإنتاج.

– **التضخم المحلي** : بسبب وجود ثغرات واختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني.

– **التضخم المستورد** : هو التضخم الناتج عن التجارة الدولية وهو انتقال التضخم من الاقتصاد الأجنبي إلى الاقتصاد الوطني عن طريق شراء السلع والخدمات من الخارج.

4.3. تضخم على أساس القطاع: وهو تضخم في سوق السلع وتضخم في أسواق عوامل إنتاج.

– **التضخم الأصيل أو الصريح أو الصحيح:** يحدث عندما لا تقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة الانتاج مما ينعكس في صورة زيادة في الأسعار.

4. الأثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم ووسائل معالجته:

1.4. الأثار الاقتصادية للتضخم: يترك التضخم أثار سلبية على الأفراد والمجتمع.

– **أثار التضخم على إعادة توزيع الدخول** : يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود وتتأثر به أصحاب الدخول الثابتة وهو بمثابة ضريبة متحيزة وغير عادلة تعمل على إعادة توزيع الدخول والثروة بين أفراد المجتمع بطريقة عشوائية ويوسع الهوة بين فئات المجتمع، بحيث يعاقب أصحاب الدخول الضعيفة كالموظفين وأصحاب المعاشات بالمقابل يستفيد منه أصحاب الدخول الغير محدودة كالتجار وأصحاب الأعمال.

– **تقليل الادخار والحد من الاستثمار** : ارتفاع معدلات الأسعار يضعف الحوافز الفردية على الادخار والاستثمار والتوجه نحو الإنفاق الاستهلاكي الآني.

– **التأثير على النظام النقدي المحلي** : بحيث يؤدي إلى فقدان ثقة الأفراد في العملة وفي الادخار.

– **التأثير على هيكل إنتاج** : يعمل على توجيه الموارد المالية إلى مجالات لا تساهم في التنمية مثل التجارة والاستيراد بعيدا عن الاستثمار والإنتاج.

– انتشار الرشوة والفساد الإداري.

2.4. وسائل معالجة التضخم: يتم معالجته من خلال أدوات السياسة المالية والنقدية:

1.2.4. السياسة النقدية: المتمثلة في إجراءات البنك المركزي باعتباره السلطة النقدية في الدولة والتي تهدف إلى التحكم في عرض الكتلة النقدية:

– رفع سعر إعادة الخصم والذي يتبعه ارتفاع معدلات الفائدة.

– عملية السوق المفتوحة.

– زيادة الاحتياطي القانوني.

2.2.4. السياسة المالية: تتمثل في:

– السياسة الجبائية من خلال زيادة الضرائب لامتصاص الكتلة النقدية.

– ترشيد الإنفاق العام.

الفصل الحادي عشر:

المؤسسات الاقتصادية والتكتلات الاقتصادية الدولية

الفصل الحادي عشر: المؤسسات الاقتصادية والتكتلات الاقتصادية الدولية

في ظل التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي برزت المؤسسات الاقتصادية والتكتلات الاقتصادية الدولية كفاعلين أساسيين في تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية وتوجيه مسارات التنمية والتكامل بين الدول فقد أصبحت المؤسسات الاقتصادية الدولية أداة محورية في وضع القواعد المنظمة للتبادلات الاقتصادية الدولية، وضمان استقرار النظام المالي والنقدي والتجاري العالمي وتعزيز التنسيق الاقتصادي بين مختلف الفاعلين الدوليين وفي السياق نفسه تمثل التكتلات الاقتصادية الدولية استجابة استراتيجية لتحديات العولمة حيث تسعى الدول من خلالها إلى توحيد الجهود، وتحرير المبادلات التجارية وتعميق الاندماج الاقتصادي بين الدول الأعضاء وتعزيز القدرة التنافسية الجماعية بما يحقق مصالحها الاقتصادية والتنموية المشتركة، وعليه فإن دراسة المؤسسات الاقتصادية والتكتلات الاقتصادية الدولية تكتسي أهمية بالغة لفهم آليات الاقتصاد المعاصر وأشكال التعاون والتكامل الاقتصادي وانعكاساتها على النمو والاستقرار الاقتصادي على المستويين الإقليمي والعالمي.

أولا: المؤسسات الاقتصادية الدولية

انتهت الحرب في 15 أوت 1945 حيث دامت ستة سنوات وكانت صورة الدمار قاسية ومؤلمة للغاية حيث دمرت الحرب أغلب الطاقات الإنتاجية، والصناعية والزراعية والخدمية في دول أوروبا وساد الخراب والجوع والمرض والبطالة وهبط الإنتاج الزراعي والصناعي هبوطا كبيرا في القارة الأوروبية وبالتالي نقص خطير في عرض السلع المتوفرة للاستهلاك المحلي والحاجة إلى الاستيراد، وكذلك تقطع خطوط المواصلات (الجسور، السكك الحديدية، الطرق...) وتهدم المباني السكنية والمدارس والمستشفيات والمرافق العامة (مصادر المياه والكهرباء) بالإضافة إلى ثقل الديون الأوروبية اتجاه و م أ وهي الديون التي اقترضتها من و م أ أثناء فترة الحرب في شكل مواد غذائية وصناعية وحربية بحيث كانت تقدم و م أ الذخائر والضروريات سلعا كانت أو خدمات لكل الدول التي كانت تحارب ألمانيا وإيطاليا مقابل قرض يسدد في أجل غير مسمى، كما اضطرت العديد من الدول الأوروبية أثناء الحرب إلى تصفية استثماراتها في و م أ وبالتالي خسرت موارد هامة للدخل القومي كما أن الشطر الأعظم من الذهب الأوروبي إنساب إلى و. م أ.

أما فيما يخص أسعار الصرف للعملات الأجنبية فلقد شهدت تدهورا ملحوظا في الفترة ما بين الحربين ودعمت تدهوره الحرب العالمية الثانية وذلك بسبب تزايد العجز في موازين المدفوعات وحركات رؤوس الأموال ولتحسين ميزانها التجاري قامت الدول الأوروبية بتخفيض عملاتها وكان على الدول الأوروبية إعادة تعمير أوروبا في نفس الوقت كانت و م أ في قمة ازدهارها ولمعانها لأنها خلال فترة الحرب كانت عبارة عن ورشة صناعة للدول التي تحارب دول المحور حيث ظلت أجهزتها الإنتاجية تعمل ليلا ونهارا ولكي تنزع من بريطانيا مركز الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

كما أن الدول المستعمرة لم تكن أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية أقل سوءا من حالة الدول الأوروبية فعلى الرغم من فقرها وتخلف بنيانها الإنتاجي وانخفاض مستوى معيشة شعوبها إلا أنه استغلت مواردها لدعم وتمويل العمليات الحربية لدول الحلفاء ومع استمرار هذه الهيمنة على المستعمرات أدى إلى وجود غليان شديد في حركات التحرر الوطني.
أما الإتحاد السوفياتي فقد خرج من الحرب منتصرا من الناحية السياسية والعسكرية ومنهمكا من الناحية الاقتصادية وازداد عدد الدول المنظمة للمنظومة الاشتراكية.

وكل هذه المعالم التي سادت عقب انتهاء الحرب كان لها تأثير واضح على صياغة أسس نظام دولي جديد والتي في ضوئها انعقدت اتفاقية بريتون وودز والتي نتج عنها تأسيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واتفاقية الجات.

1. صندوق النقد الدولي:

1.1. نشأة صندوق النقد الدولي:

بدأ التفكير في رسم معالم الانتقال نحو السلم وتوفير الأطر النقدية والمالية والتجارية الملائمة للدول الأوروبية حيث في صيف 1944 اجتمعوا ممثلو 44 دولة في مدينة بريتون وودز (نيوهامبشير) في أمريكا لمناقشة السلوك النقدي وتم تقديم مشروعين في هذه الاتفاقية من طرف بريطانيا التي كانت تمثل مركز الاقتصاد العالمي قبل الحرب وأمريكا التي انتقل إليها فعليا هذا المركز في أعقاب الحرب وهما:

– مشروع كينز: إنشاء مصرف عالمي وعملة عالمية بانكور ونظام موحد للمقاصة لتوفير السيولة الدولية وهو مشروع بريطانيا قدمه اللورد كينز[1] المتضمن إنشاء اتحاد دولي للمقاصة وهي عبارة عن مؤسسة دولية ذات طابع مركزي عالمي مهمته كمهمة البنك المركزي في النظام النقدي المحلي ولكل دولة مشتركة حصة تحدد مسؤوليتها في إدارة شؤون هذه المؤسسة، ويرى أن كمية النقد الدولي العالمي لا تتحدد على أساس إنتاج الذهب وإنما على أساس حجم التجارة الدولية وأن يرتكز النظام على عملة دولية لا تخضع لسيادة أي دولة وهي البانكور Bankor[2] وحدة حسابية وفي هذا المشروع يراعي مصلحة بريطانيا وأوروبا وإبعاد الدولار عن سيطرته على المعاملات الدولية وهذا كان واضح بالنسبة للو م أ فقدم مستشار الرئيس الأمريكي مشروعه.

– مشروع هاري هوليت: تضمن المشروع الأمريكي:[3]

إنشاء نظام نقدي دولي جديد يتمثل في صندوق النقد الدولي وإصدار وحدة نقدية دولية اليونيتاسUnitas قابلة للتحويل إلى عملات أخرى وترتبط قيمتها بوزن معين من الذهب ويتم تحديد عملات الدول بالذهب أو اليونيتاس.

---

[1]– زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1998، ص 152.

[2]– بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2003، ص 177.

[3]– علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص493-494.

وبذلك كانت تصوراته خلق تعاون وتنسيق بين السلطتين وليس إنشاء سلطة نقد دولية تحل محل سلطة النقد الوطنية للدول الأعضاء (FMI) كان مشروع هاري يخدم أمريكا لكي لا تتعرض صادرات أمريكا للقيود ولسياسات تخفيض العملة وإلغاء القيود على المدفوعات الخارجية.

ولقد تشابه **المشروعين من حيث المبادئ**:[1]

- ايجاد مؤسسة مركزية نقدية دولية.
- السعي وراء تحقيق التوازن في موازين المدفوعات.
- توفير الإئتمان للدول الأعضاء.
- العمل على استقرار أسعار الصرف.
- ولقد جاء قرار المؤتمر متأثرا بالمشروع الأمريكي نظرا لقوة أمريكا الاقتصادية والأمريكية ولقد انتهى المؤتمر بالاتفاق على إنشاء FMI والبنك العالمي للإنشاء والتعمير (مؤسسة مالية) وبجملة من القرارات منها:

- ضمان ثبات أسعار الصرف على الأقل في المدى القصير.

- أن تلتزم كل دولة بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي للحفاظ على سعر الصرف في حدود 1% مقابل الدولار.

- تمويل العجز المؤقت في ميزان المدفوعات باستخدام الاحتياطات الدولية وبالاقتراض من FMI.

أما الإتحاد السوفياتي على الرغم من مشاركته بالحضور إلا أنه لم يصادق على الوثيقة ولم ينضم لعضوية الصندوق نظرا لهيمنة الاقتصاد الأمريكي الواضحة على النظام العالمي.

الدول المشاركة: ومن بين الدول المشاركة نجد وم أ، الدول الأوروبية، الإتحاد السوفياتي، تشكوسلوفاكيا ومن الدول المستعمرة الهند، مصر، جنوب إفريقيا، وكذلك إيران، العراق ومن أمريكا الجنوبية المكسيك، كولومبيا، كوبا، بيرو، إكوادور، سلفادور...ومن آسيا الفليبين، هندوراس.

وبدأ نشاط الصندوق في مارس 1947 ومقره في واشنطن العاصمة ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريبا وعددهم 184 بلدا وهو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي (نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات).

2.1. مهام الصندوق: يمارس الصندوق من أجل تحقيق أهدافه الوظائف التالية:[2]

- توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية من خلال زيادة الاحتياطات الدولية وقد ابتدع في ذلك ما يسمى بحقوق السحب الخاصة.

[1] – ضياء مجيد الموسوي، اقتصاديات أسواق المال، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005، ص305.

[2]– عادل أحمد حشيش، مجدي محمود، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص259.

- منح الدول الأعضاء قروض وتسهيلات إئتمانية وبذلك يشبه البنوك (وظيفة تمويلية).
- الرقابة: بحيث يراقب تصرفات الدول الأعضاء بما يكفل تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف وتنشيط التبادل الدولي
- تصحيح اختلالات ميزان المدفوعات لدول الأعضاء.

3.1. شروط العضوية: ويتم قبول دولة جديدة كعضو في الصندوق بإصدار قرار من مجلس محافظي الصندوق مع شروط منها:

- قيمة الحصة.

- كيفية ومواعيد تسديد الحصة.

- تزويد الصندوق بكافة المعلومات والبيانات.

1.4. موارد الصندوق: تتعدد منها اشتراكات الدول الأعضاء (الحصص) فوائد ورسوم نظير استعمال موارده.

2. البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

1.2. نشأة البنك الدولي للإنشاء والتعمير

تم إنشاؤه سنة 1945 بموجب اتفاقية بريتون وودز وهو مؤسسة اقتصادية عالمية مسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية لتحقيق التنمية الاقتصادية ومن خلال الإصلاح الهيكلي وسياسات التنمية والاستثمارات.

وكان إنشاؤه مرتبط بالخراب والدمار الذي لحق بالدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية بحيث منحها قروض من أجل بناء الصناعات وإقامة مشاريع البنى التحتية ومشروعات التنمية.

وتقتصر عضويته على الدول الأعضاء في الصندوق.[1]

وينقسم البنك إلى قسمين هما:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

- رابطة التنمية الدولية التي أنشأت عام 1960: من أجل تقديم المساعدات المالية للدول النامية الفقيرة التي لا تستطيع الوفاء بشروط البنك الدولي.

2.2. مهام البنك: يعمل البنك على:

- مساعدة الدول الأعضاء في إعادة بناء وتنمية اقتصاداتها.

[1]- يونس أحمد البطريق، السياسات الدولية في المإلة العامة، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص49

- تشجيع الاستثمارات طويلة الأجل في الدول النامية من خلال منح قروض أو المشاركة.

- تقديم المعونات الفنية والدراسات.

- العمل على زيادة دور القطاع الخاص في الدول النامية بكل الوسائل.

- فض المنازعات المالية بين الدول.

3.2. شروط العضوية:

- أن تكون الدولة عضو في الصندوق.
- أن تكون تتمتع بالسيادة والاستقلال.

3. المنظمة العالمية للتجارة:

1.3. نشأة المنظمة العالمية للتجارة

قبل أن تصبح المنظمة العالمية للتجارة كانت تسمى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة فبعد الحرب العالمية الثانية بدأت الدول تتجه نحو تحرير تجارتها الخارجية ولكل دولة توجهها الخاص في سياستها بهدف التحرير (تدعيم حركة التبادل التجاري الدولي) ومن أجل ذلك تم البدأ في وضع القواعد ورسم السياسات التي من شأنها تنظيم وتفعيل سياسة حرية التجارة الدولية وبناء على دعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة تم عقد مؤتمر دولي في فيفري 1946 وافق فيه ممثلي 56 دولة على ميثاق هافانا للتجارة الدولية تضمن:

- تخفيض التعريفات الجمركية وعدم التميز.
- حظر نظام الحصص على الواردات مع إلغاء منح إعانات للتصدير.

ولكن لم يتم إقراره بسبب اعتراض و م أ لأنها رأت أن قرارات التجارة الخارجية من شأن الكونغرس،[1]وتم التحضير لمؤتمر في جنيف عام 1947 حيث تم المصادقة على GATT الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة في 1947/10/30 ليبدأ العمل في جانفي 1948.

وبعد انتهاء جولة الأورجوأي في الفاتح من جانفي عام 1995 تحولت هذه الاتفاقية إلى منظمة التجارة العالمية وهي أكثر تطورا وشمولا من الاتفاقية بحيث تهدف إلى تسهيل عملية تنقل السلع والخدمات والأشخاص عبر دول العالم دون قيد أو شرط كانت الجات GATS تقتصر على تجارة السلع بينما المنظمة العالمية للتجارة تشمل السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية.

[1]- عبد الواحد العفوري، العولمة والجات التحديات والفرص، مكتبة مدبولي، القاهرة،2000، ص42.

2.3. مبادئها: تستند المنظمة العالمية للتجارة في عملها إلى مجموعة من المبادئ الأساسية التي تشكل الإطار المرجعي للنظام التجاري متعدد الأطراف ومن أهمها:

– مبدأ الدولة الأولى بالرعاية(Most–Favored–Nation – MFN)

يقضي هذا المبدأ بوجوب معاملة جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة، بحيث تمنح أي ميزة أو امتياز تجاري تقدمه دولة عضو لدولة أخرى لجميع أعضاء المنظمة دون تمييز.

– مبدأ المعاملة الوطنية:(National Treatment) [1]

يفرض هذا المبدأ على الدول الأعضاء معاملة السلع والخدمات الأجنبية بعد دخولها الأسواق المحلية معاملة مماثلة لتلك الممنوحة للمنتجات الوطنية بما يمنع التمييز الداخلي.

– مبدأ تحرير التجارة تدريجيا:

يهدف إلى تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية بشكل تدريجي ومنظم من خلال جولات تفاوضية متعددة بما يعزز انسياب المبادلات التجارية الدولية.

– مبدأ الشفافية:[2]

يقتضي هذا المبدأ إعلان معلومات عن السياسات والقوانين والإجراءات التجارية بوضوح ودقة واخطار المنظمة بها بما يسمح بتوفير المعلومات وتعزيز الثقة بين الدول الأعضاء.

– مبدأ المنافسة العادلة:

تسعى المنظمة إلى ضمان منافسة قائمة على قواعد واضحة من خلال الحد من الممارسات التجارية غير المشروعة مثل الإغراق والدعم غير المبرر.

– مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية:

يقر هذا المبدأ بمنح الدول النامية والأقل نموا معاملة تفضيلية مثل فترات انتقالية أطول ومساعدات فنية بما يدعم اندماجها في النظام التجاري العالمي.

–مبدأ تسوية النزاعات بالطرق القانونية والمؤسسية:

يعتمد النظام التجاري في إطار المنظمة على تسوية النزاعات التجارية وفق آليات قانونية مؤسسية بدلا من اللجوء إلى الإجراءات الأحادية أو الانتقام التجاري.

[1]– يونس محمود، اقتصاديات دولية، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، 1999، ص39.

[2]– خزار محمد، المنظمة العالمية للتجارة ومتطلبات دخول الجزائر، مجلة الاحياء، جامعة باتنة، المجلد:05، العدد:07، 2003، ص14.

وهذه المبادئ شكلت الأساس القانوني للنظام التجاري متعدد الأطراف منذ دخول اتفاقية الجات حيز التنفيذ سنة 1947.

3.3. مهامها: هي المنظمة الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المتعلقة بالتجارة بهدف تنظيم التجارة الدولية وتعزيز وضمان انسيابها بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية في إطار متعدد الأطراف وتتمثل مهامها في:

– تنظيم التجارة الدولية ووضع القواعد الحاكمة لها:

تعمل المنظمة على وضع وتحديث مجموعة من الاتفاقيات التجارية الدولية التي تنظم المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء بما يضمن الشفافية وعدم التمييز وتكافؤ الفرص في التجارة الدولية.

– الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف:

تتولى المنظمة متابعة التزام الدول الأعضاء بتطبيق الاتفاقيات التجارية الموقعة مثل اتفاقيات التجارة في السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية بما يضمن احترام القواعد المتفق عليها دوليا.

– تسوية النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء:

توفر المنظمة إطارا مؤسسيا وقانونيا لتسوية النزاعات التجارية الناشئة بين الدول من خلال آلية تسوية المنازعات بما يسهم في الحد من النزاعات التجارية وتعزيز الاستقرار في النظام التجاري العالمي.

– منتدى للتفاوض التجاري الدولي:

تشكل المنظمة منصة رئيسية لإجراء المفاوضات التجارية بين الدول الأعضاء بهدف تحرير التجارة وتخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية وتحقيق مزيد من الانفتاح التجاري.

– تعزيز الشفافية في السياسات التجارية:

تقوم المنظمة بمراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية بما يساهم في تعزيز الشفافية وتبادل المعلومات وفهم السياسات التجارية الوطنية وآثارها الدولية.

– دعم الدول النامية والأقل نموا:

تعمل المنظمة على تقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات للدول النامية والأقل نموا لتمكينها من الاندماج الفعال في النظام التجاري العالمي والاستفادة من مزايا التجارة الدولية.

– التعاون مع المنظمات الاقتصادية الدولية الأخرى:

تسعى المنظمة إلى تعزيز التنسيق والتعاون مع المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بما يحقق قدرا من الانسجام بين السياسات التجارية والمالية والاقتصادية الدولية.

ثانيا: التكتلات الاقتصادية الدولية (التكامل الاقتصادي):

في ظل تصاعد العولمة الاقتصادية وتزايد حدة المنافسة الدولية برزت التكتلات الاقتصادية كإطار مؤسسي يهدف إلى تعزيز التعاون والتكامل بين مجموعة من الدول وتسعى هذه التكتلات إلى إزالة الحواجز التجارية، وتنسيق السياسات الاقتصادية بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد ويعزز القدرة التنافسية الجماعية كما تمثل التكتلات الاقتصادية وسيلة فعالة لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية وتحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي على المستويين الإقليمي والدولي.

1. نشأة التكتلات الاقتصادية:

نشأت التكتلات الاقتصادية نتيجة للتطور التدريجي في العلاقات الاقتصادية الدولية خاصة بعد اتساع حجم المبادلات التجارية وتعقد المصالح الاقتصادية بين الدول، وقد بدأت بوادرها الأولى في القرن التاسع عشر من خلال الاتفاقيات التجارية الثنائية والاتحادات الجمركية مثل الاتحاد الجمركي الألماني (Zollverein) الذي شكل نموذجا مبكرا للتعاون الاقتصادي بين الدول.

وتعززت فكرة التكتلات الاقتصادية بشكل أكبر بعد الحرب العالمية الثانية في ظل الدمار الاقتصادي الذي لحق بالدول الأوروبية والحاجة إلى إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فظهرت تكتلات إقليمية تهدف إلى تنسيق السياسات الاقتصادية وتحرير التجارة وكان من أبرزها الجماعة الأوروبية للفحم والصلب سنة 1951 التي مهدت لاحقا لقيام الاتحاد الأوروبي.

ومع تسارع العولمة الاقتصادية خلال النصف الثاني من القرن العشرين ازدادت أهمية التكتلات الاقتصادية كوسيلة لمواجهة المنافسة الدولية وتعزيز القدرة التفاوضية للدول الأعضاء، فظهرت تكتلات أخرى في مختلف مناطق العالم مثل النافتا في أمريكا الشمالية، والآسيان في جنوب شرق آسيا، والميركوسور في أمريكا اللاتينية، مما جعل التكتلات الاقتصادية إحدى السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي المعاصر.

2. تعريف التكتلات الاقتصادية:

– **التكتل الاقتصادي:** هو أن تقوم مجموعة من الدول المتقاربة جغرافيا في العادة بزيادة ارتباطها اقتصاديا من خلال فتح أسواقها أمام بعضها وزيادة التعاون فيما بينها.[1]

– **التكتلات الاقتصادية:** هي أطر مؤسسية للتعاون والتكامل الاقتصادي تنشأ بين مجموعة من الدول تقوم على أساس اتفاقيات رسمية تهدف إلى تحرير المبادلات التجارية وتنسيق أو توحيد بعض السياسات الاقتصادية فيما بينها بما

[1]– سمير بن عبد العزيز، محاضرات في مقياس إدارة الأعمال الدولية (مع أسئلة تقييمية واجابة نموذجية)، لطلبة السنة الأولى ماستر مإلة وتجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 2021/2020، ص48.

يسمح بتحقيق مصالح اقتصادية مشتركة، وتعزيز الكفاءة الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية للدول الأعضاء في إطار الاقتصاد الدولي.

– **يعبر التكتل الاقتصادي:** عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن، ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول.[1]

– **التكتل الاقتصادي:** هو اتفاق بين دولتين أو أكثر لإزالة كافة العوائق التي تحول دون انتقال السلع رؤوس الأموال والأشخاص فيما بينها، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يمتد إلى التنسيق ما بين السياسات الاقتصادية لهذه الدول بغية تحقيق نمو في كافة هذه البلدان.[2]

3. فوائد التكتلات الاقتصادي:

التكتل الاقتصادي هو اتفاقية تكامل بين مجموعة دول تسعى لتقليص العوائق التجارية ومن فوائد التكتلات ما يلي:

– تحسين شروط التبادل التجاري عن طريق تحرير تنقل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والاستثمار بين الدول الأعضاء.

– الاستفادة من رؤوس الأموال والأيدي العاملة الكفوة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وزيادة الكفاءة الإنتاجية في المنطقة التكاملية.

– ارتفاع نسبة التجارة البينية بين الدول الأعضاء في الاتفاقية.

– الاستفادة من اقتصاديات الحجم.

– توفير مزايا ومكاسب تعجز الدولة منفردة عن تحقيقها.

– زيادة الرفاهية وتحقيق النمو الاقتصادي.

---

[1]– حجماوي توفيق، محاضرات في إدارة الأعمال الدولية، لطلبة السنة الأولى ماستر مإلية وتجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية واالتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة، 2020/2019، ص99.

[2]– يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة الجزائر، 2010، ص140.

– يعطي للدول الأعضاء قوة تفاوض على المستوى الدولي مما يسمح لها المحافظة والدفاع عن مصالحها ضد التكتلات الاقتصادية الأخرى.

4. أشكال ومراحل التكامل الاقتصادي:

1.4. المرحلة الأولى: منطقة التجارة الحرة Free Trade Area (FTA)

تقوم على إلغاء أو تخفيض القيود الجمركية والكمية بين الدول الأعضاء مع احتفاظ كل دولة بسياساتها التجارية الخاصة اتجاه الدول غير الأعضاء.

2.4. المرحلة الثانية: الاتحاد الجمركي–Custom Union (CU)

يتجاوز مرحلة منطقة التجارة الحرة من خلال توحيد التعريفة الجمركية تجاه الخارج إضافة إلى حرية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء (تنظيم جمركي موحد).

3.4. المرحلة الثالثة: السوق المشتركة Common Markets) (CM)

تشمل الاتحاد الجمركي مع ضمان حرية انتقال عناصر الإنتاج خاصة رؤوس الأموال واليد العاملة بين الدول الأعضاء دون قيود.

4.4. المرحلة الرابعة: الاتحاد اقتصاديEconomic Union

هذه المرحلة تتميز بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية بين الدول الأعضاء مع توحيد جزئي أو كلي للتشريعات الاقتصادية.

5.4. المرحلة الخامسة: الاتحاد النقدي

يتضمن اعتماد عملة موحدة أو نظام نقدي مشترك وإنشاء سلطة نقدية مركزية تشرف على السياسة النقدية للدول الأعضاء.

6.4. المرحلة السادسة: الإندماج الاقتصادي الكامل

يمثل أعلى درجات التكتل حيث يتم توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وقد يمتد إلى التنسيق السياسي بما يقارب شكل الدولة الاقتصادية الواحدة.

الجدول رقم(05): أشكال ومراحل التكامل الاقتصادي

شكل التكتل	المواصفات
منطقة التجارة الحرة	**لا تعريفة ولا قيود على التجارة بين الأعضاء (مثال: نافتا)**
الاتحاد الجمركي	**القواعد السابقة +تعريفة مشتركة في مواجهة غير الأعضاء (مثال: اتحاد بينيليكس)**
السوق المشتركة	**القواعد السابقة +حرية كاملة + تنسيق وتحركات السلع ورأس المال والعمالة بين الأعضاء.**
الاتحاد الاقتصادي	**القواعد السابقة + عملة موحدة + تكامل وتوحيد السياسات الاقتصادية امام التجارة الخارجية.**
الاندماج الاقتصادي التام	**القواعد السابقة + بنك مركزي + برلمان ومحكمة اتحادية + توحيد الضرائب (دولة واحدة).**

المصدر: سمير بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص48.

4.نماذج عن التكتلات الاقتصادية:

1.4. الاتحاد الأوروبي:

يعد الاتحاد الأوروبي من أكبر وأهم التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا وأكثرها اكتمالا من حيث البني والهياكل التكاملية وباستخدامه العملة الموحدة الأورو مع مطلع سنة 1999حيث بدأ كمنطقة تجارة حرة بموجب اتفاقية روما عام 1958 ثم تدرج مستوى الاندماج وتعمق بشكل مستمر من الاتحاد الجمركي مرورا بالسوق المشتركة إلى أن وصل إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي بعدد دول الأعضاء 25 دولة بعد انضمام دول أوروبا الشرقية كما هو موضح من خلال المراحل التالية:[1]

– مرحلة الجماعة الأوروبية للفحم والصلب) (1951–1957)

بدأت بتوقيع **معاهدة باريس** سنة 1951 بين ست دول أوروبية (فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ)، وهدفت إلى توحيد إنتاج الفحم والصلب لمنع النزاعات وتحقيق التعاون الاقتصادي.

[1]– بن تومي رضوان، الاتحاد الأوربي: دراسة في مراحل تطور التجربة التكاملية الاوربية، مجلة أكاديميا، العدد:04، 2016، ص137– 145.

- **مرحلة الجماعة الاقتصادية الأوروبية والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية: (1957-1993)**

تم تأسيسها بموجب **معاهدة روما** سنة 1957 حيث سعت الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى إنشاء سوق مشتركة تدريجيا بينما ركزت الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية على التعاون في المجال النووي.

- **مرحلة السوق الأوروبية المشتركة(1968)**

شهدت هذه المرحلة استكمال الاتحاد الجمركي بإلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وتوحيد التعريفة الجمركية تجاه الخارج، ما شكل خطوة متقدمة نحو التكامل الاقتصادي.

- **مرحلة السوق الأوروبية الموحدة (1986-1993)**

انطلقت مع القانون الأوروبي الموحد سنة 1986 ودخلت حيز التنفيذ الكامل عام 1993 حيث تم ضمان الحريات الأربع: حرية تنقل السلع، الخدمات، رؤوس الأموال، والأشخاص.

- **مرحلة قيام الاتحاد الأوروبي(1992)**

تم الإعلان الرسمي عن الاتحاد الأوروبي بموجب **معاهدة ماستريخت** سنة 1992 (دخلت حيز التنفيذ عام 1993) وشملت توسيع التعاون ليشمل الجوانب الاقتصادية والنقدية والسياسية.

- **مرحلة الاتحاد الاقتصادي والنقدي(1999-2002)**

بدأت سنة 1999 باعتماد اليورو كعملة حسابية ثم طرح للتداول النقدي سنة 2002 مع إنشاء البنك المركزي الأوروبي وتنسيق السياسات النقدية.

- **مرحلة تعميق وتوسيع الاتحاد (2004-إلى اليوم)**

تميزت بتوسعات كبيرة شملت دول أوروبا الشرقية والوسطى وبإصلاحات مؤسساتية مهمة مثل معاهدة لشبونة سنة 2007 (دخلت حيز التنفيذ 2009) التي عززت فعالية مؤسسات الاتحاد ودوره الدولي.

ولقد هيمنة تجاريا على أكثر من ثلث التجارة العالمية ويحصل على أكبر دخل قومي في العالم، وهو أضخم سوق اقتصادي داخلي حيث بلغ عدد سكانه أكثر من 380 مليون نسمة وبمتوسط دخل فردي مرتفع نسبيا.

إن التكتل الاقتصادي الأوروبي يتخذ استراتيجية هجومية تجاه الاقتصاد العالمي ويسعى بكل قوة إلى أن يكون على رأس الشكل الهرمي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في القرن الحادي والعشرين.[1]

[1]- مختاري مراد، مطبوعة في مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية، موجهة لطلبة سنة أولى ليسانس، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2019/2018، ص80.

2.4. منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشماليةNAFTA :

النافتا هي اتفاقية تجارة حرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك ودخلت حيز التنفيذ في 1يناير 1994 بهدف إزالة الرسوم الجمركية والعوائق التجارية وتعزيز حجم التبادل التجاري والاستثمارات بين الدول الأعضاء ولتعزيز القدرة التنافسية في السوق العالمية وكرد فعل عن اتفاقية ماستريخت.[1]

ومنذ تطبيق الاتفاقية تضاعف حجم التجارة بين الدول الثلاث وتزايد حجم الاستثمار المباشر وتم تبسيط الإجراءات التجارية وتسهيل حركة السلع والخدمات.

وفي 1جويلية 2020 تم استبدال النافتا بـ USMCA(اتفاق الولايات المتحدة والمكسيك وكندا) مع وضع تعديلات في مجالات التجارة الرقمية وحقوق العمال وحماية البيئة.

3.4. الآسيان: رابطة دول جنوب شرق آسيا(ASEAN)

آسيان هي رابطة اقتصادية وسياسية بين 10دول في جنوب شرق آسيا (إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، بروناي، فيتنام، لاوس، ميانمار، كمبوديا) تأسست عام 1967 بهدف:

- تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء.
- تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة.
- تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقليل الفوارق بين الدول الأعضاء.
- بناء سوق مشتركة إقليمية.

ولم تلجا إلى المنهج التقليدي للتكامل بحيث لم تحدد تاريخا محددا لبلوغ مرحلة معينة من مراحل التكامل الاقتصادي وفضلت المنهج التعاوني.[2]

ومن **انجازاتها:**

- إنشاء السوق الآسيوية الموحدة (AEC)التي تسمح بحرية حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص.
- توقيع اتفاقيات تجارية مع شركاء دوليين مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية.
- تعزيز مكانة دول جنوب شرق آسيا في التجارة العالمية والعولمة.

[1]- حجماوي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص103.

[2]- عبد الجبار سهيلة، مطبوعة في مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية، موجهة لطلبة سنة أولى ليسانس، قسم العلوم الاقتصادية، ميدان العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تندوف، 2021/2020، ص136.

4.4. الاقتصاديات الآسيوية النمور والتنانين:

كانت دول جنوب شرق آسيا تعاني من الهشاشة والتبعية الاقتصادية قبل ثلاثة قرون ولكن سرعان ما تداركت الأمر وأخذت ترسم استراتيجيات بعيدة المدى بدخولها تكتلات إقليمية والاهتمام بالعنصر البشري وسميت بالتنانين والنمور ويقصد:

- بالنمور الآسيوية الدول الاربعة وهي فمات: فلبين، ماليزيا، أندونيسيا، تايلند.
- والتنانين الآسيوية الدول الأربعة وتسمى سكته: سنغافورا، كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ.

وقامت هذه الدول بـ:[1]

- إقامة هيكل إنتاجي يمتاز بالمرونة والتطور من الصناعات البسيطة إلى المعقدة والأكثر تطورا.
- تنمية وتطوير وعصرنة التعليم كونه أساس التطور والازدهار.
- الاهتمام بالجودة وإتقان العمل حيث تميز العامل الآسيوي بكونه أكثر إخلاص وإتقانا لعمله وهذا يدخل ضمن القيم الأخلاقية للعمل التي تعتبر من المقدسات الواجب احترامها.
- الاهتمام بمجال البحث العلمي حيث بدأت بالتقليد ثم التعديل ثم التطوير وابتعادها عن المشاريع الجاهزة واستثمرت في العلوم والهندسة مما حقق لها بعض الاستقلال النسبي والتطور الذاتي.
- تشجيع المدخرات المحلية برفع سعر الفائدة وتطوير سوق الأوراق المالية.
- إتباع سياسة التصنيع من أجل التصدير مع تحقيق ميزة الجودة في الإنتاج.

5.4. التكتلات في الدول العربية: بالرغم توفر المقومات الاقتصادية والثقافية المطلوبة لقيام تكتل اقتصادي ناجح في الوطن العربي، إلا أن غياب التوافق السياسي بين الأنظمة العربية وحالة عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول العربية وقفا حائلا دون نجاح معظم تجارب التكتلات العربية باستثناء تجربة دول مجلس التعاون الخليجي التي بدأت بإنشاء منطقة التجارة الحرة في عام 1981 ثم انتقلت إلى مرحلة الاتحاد الجمركي في عام 2003.

– الاتحاد المغاربي:[2]

إن الخطوة العملية الأولى لتأسيس تعود إلى المؤتمر الأول للأحزاب والتنظيمات السياسية المغاربية الذي انعقد بمدينة طنجة بين 28 و 30 أبريل 1958 وضم ممثلين لحزب الاستقلال في المغرب والحزب الدستوري الحر في تونس وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، وعلى مدى أيام ثلاثة من المداولات والمناقشات حول أوضاع المغرب العربي وانتهى المؤتمر

[1]– حركاتي فاتح، مرجع سبق ذكره، ص127.

[2]– سليمان الساسي شحومي، على قابوسة، اتحاد المغرب العربي.. مسيرة ثلاثين عاما بين الواقع والطموح، جامعة الوادي، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، المجلد: 02، العدد:01 ،2020، ص10-12.

بإصدار جملة من القرارات والتوصيات أبرزها : إنشاء أمانة عامة للمتابعة، والسعي إلى إقامة اتحاد فيدرالي بين الدول الثلاث وأن فكرة اتحاد المغرب العربي التي قد تم تداولها منذ عام 1923 في فرنسا من خلال العمال والطلاب المغاربيين من خلال تأسيس جمعية دينية، ثم تطورت إلى تأسيس حزب نجم شمال أفريقيا، وكذلك تم تداول الفكرة في رواق المغاربة بالأزهر الشريف بالقاهرة.

– وفي العام 1964تشكلت لجنة وزراء الاقتصاد والمال ضمت دول تونس والجزائر وليبيا والمغرب للتنسيق والتعاون والتكامل الاقتصادي فيما بينها.

– وتوالت المبادرات والمحاولات الوحدوية الثنائية والثلاثية ومن بينها بيان جربة (1974)بين تونس وليبيا بتاريخ 12/04/1974 وبيان حاسي مسعود بالجزائر بين الجزائر وليبيا بتاريخ 28/12/1975، ومعاهدة مستغانم (11) بين ليبيا والجزائر سنة 1978 ثم معاهدة الإخاء والوفاء بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام 1983، ولقد شكلت هذه المحاولات الجادة وغيرها في مجموعها إرهاصات مهمة لولادة اتحاد المغرب العربي.

وانعقد قمة مدينة زرالدة الجزائرية بتاريخ 10 يونيو 1988 على هامش انعقاد القمة العربية بالجزائر التي ضمت الملك الحسن الثاني (المغرب) والرؤساء: زين العابدين بن علي (تونس)، الشاذلي بن جديد (الجزائر)، معمر القذافي (ليبيا) معاوية ولد الطائع (موريتانيا) كانت نقطة التحول الفعلية نحو تأسيس كيان الاتحاد المغاربي.

وبعد ثمانية أشهر فقط من قمة (زرالدة) عقدت قمة مراكش لقادة الدول الخمس بتاريخ 17 فبرأير 1989 لتعلن الولادة الفعلية لاتحاد المغرب العربي وجعله كيانا إقليميا دوليا يغطي مساحة شاسعة من الشمال الإفريقي وإصدار معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.

وقد اقترن مع إعلان التأسيس التوقيع على جملة من الاتفاقيات تتصل بالجوانب الاقتصادية والمشاريع المشتركة في كافة المجالات الهادفة إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية لمواطني اتحاد المغرب العربي.

ولقد أشارت معاهدة إنشاء الاتحاد في فبرأير 1989 إلى إنشاء منطقة للتبادل التجاري الحر قبل عام 1992، وإنشاء اتحاد جمركي بحلول 1995، وسوق مغربية مشتركة بحلول عام 2000، غير أن شيئا من ذلك لم يحدث ليس هذا فحسب بل توقفت اجتماعات مجلس الرئاسة منذ عام 1994 بعد ست اجتماعات فقط عقدت خلال الفترة من 1989 حتى 1994 وهذا ما يدل على أن مسار الاتحاد قد تعثر وتعطل من الناحية الفعلية منذ البدايات الأولى للتأسيس.

إن المتتبع لمسار الاتحاد منذ تأسيسه في فبرأير 1989 يجد أن هذا المسار قد شابه الكثير من العيوب منها التعثر في تنفيذ بنود المعاهدة المذكورة والاتفاقيات المختلفة الملحقة بها، ما جعل الاتحاد هيكلا هشا لا يرقى إلى مستوى الطموحات وبناء فوقيا على الورق (منتدى حكوميا) لا وجود له على أرض الواقع.